جامعة الدكتور يحيي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علومالتسيير
قسم:العلوم الاقتصادية

العنوان:

# محددات الناتج الداخلي الخام في الجزائر

## – دراسة قياسية –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إحصاء و إقتصاد تطبيقي

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ

- بوعزة زياد جغلاف علي

لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| د.مراد تهتان | جامعة المدية | رئيسا |
| أ.بوشريط أسامة | جامعة المدية | ممتحنا |
| أ. جغلاف علي | جامعة المدية | مشرفا و مقررا |

السنة الجامعية
2016-2015

## كلمة شكر

بسم الله و الصلاة و السلام على أشرف خلقه محمد الصادق الأمين .

أما بعد:

لا بدلناونحننخطوخطواتناالأ خيرةفيالحياةالجامعيةمنوقفةنعودإلىأعوامقضيناهافي

رحابالجامعةمعأساتذتناالكرامالذينقدموالناالكثيرباذلينبذلكجهوداكبيرةفيبناء

جيلالغدلتبعثالأ مةمنجديد ...

وقبلأننمضيتقدمأسمآ ياتالشكروالا متنانوالتقديروالمحبةإلىالذينحملواأقدس

رسالةفيالحياة ...

إلىالذينمهدوالناطريقالعلموالمعرفة ...

إلىجميعأساتذتناالأفاضل.....

أخص بالتقدير و الشكر للمشرف على المذكرة:

**الدكتور جغلاف علي**

الذينقوللهبشراكقولرسولاللهصلىاللهعليهوسلم:

"إنالحوتفيالبحر، والطيرفيالسماء، ليصلونعلىمعلمالناسالخير"

كما أننا نتوجه له بخالص الشكر و التقدير على توجيهاته و تعليماته القيمة و المفيدة

و كذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث و قدم لنا العون و مد لنا يد المساعدة و زودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث ، الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا و نورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا و قدموا لنا المساعدات والتسهيلات و الأفكار و المعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر أيضا، و هم كل أصدقاء الدرب الذين عرفناهم..

# إهداء

إلى من علمني النجاح والصبر
إلى من افتقده في مواجهة الصعابولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه
**أبي رحمة الله عليك**
وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتهامن علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه
وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي
**أمي**
إلى من كانوا يضيئون لي الطريقويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء
**إخوتي**
إلى الإخوة اللذين لم تلدهم أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء
إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير
إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم
**أصدقائي**
**إلى كل مناضل في سبيل العلم**

**زياد.**

**مستخلص**

يتناول بحثنا تحديد تأثير محددات الناتج الداخلي الخام على هذا الأخير نظرا للأهمية الناتج الداخلي الخام و الدور الحيوي الذي يلعبه في تحديد الازدهار الاقتصادي للبلد، فبعد عرض الجانب النظري للناتج الداخلي الخام و التطرق لكل محدداته، حاولناتبيان العلاقة و الأثر بين محددات الناتج الداخلي و الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين1990 – 2014 تمكنا في الأخير من بناء نموذج قياسي يوضح تأثير كل هذه المحددات مجتمعة على حجم الناتج الداخلي الخام للاستعانة به تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري.

أبرزت العلاقات و التأثيرات المتبادلة التي لاحضناها و قمنا بتحليلها خلال هذه الدراسة تبيان مدى الترابط و التداخل بينهم، وقد توصلنا إلى إثبات العلاقة الموجودة بين الناتج الداخلي الخام و بين محدداته ومدى تأثيرها، لكن لا يتأثر حجم الناتج الداخلي الخام بنفقات التجهيز وذلك يعود لنوعية هذه النفقات التي معظمها غير إنتاجية، بالمقابل كان هناك زيادة الملحوظة في حجم الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة لتي لا تعكس بدورها الزيادة الحقيقية فيه.ما يوضح أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالأساس على صادرات المحروقاتأي اقتصاد ريعي.

**الكلمات المفتاحية**: الناتج الداخلي الخام، محددات الناتج الداخلي الخام، الاقتصاد القياسي.

# الفهرس

## فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| تشكر | I. |
| إهداء | II. |
| مستحلص | III. |
| قائمة الاشكال | IV. |
| قائمة الجداول | V. |
| قائمة الملاحق | VI. |
| الفهرس | VII. |
| مقدمة عامة | أ-خ |

**الفصل الأول: عموميات حول الناتج الداخلي الخام**

| | |
|---|---|
| تمهيد | 2 |
| المبحث الأول: ماهية الناتج الداخلي الخام | 3 |
| المطلب الأول: تعريف الناتج الداخلي الخام | 3 |
| المطلب الثاني: أهمية دراسة الناتج الداخلي الخام | 5 |
| المطلب الثالث: محددات الناتج الداخلي الخام | 6 |
| المبحث الثاني: طرق قياس الناتج الداخلي الخام وصعوبات قياسه | 8 |
| المطلبالأول: طرق قياس الناتج الداخلي الخام | 8 |
| المطلبالثاني:صعوبة قياس الناتج الداخلي الخام | 13 |
| المبحث الثالث: الطلب، العرض والتوازن في سوق السلع والخدمات | 15 |
| المطلب الأول:الطلب الكلي AD | 15 |
| المطلب الثاني:العرض الكلي AS | 19 |
| المطلب الثالث: تحديد المستوى التوازني لدالة الدخل الكلي | 22 |
| خلاصة | 28 |

**الفصل الثاني: دراسة مكونات الناتج الداخلي الخام**

| | |
|---|---|
| تمهيد | 30 |
| المبحث الأول:الإنفاق الاستهلاكي | 31 |
| المطلب الأول: دالة الاستهلاك والميل الحدي والمتوسط والعلاقة بينهم | 31 |
| المطلب الثاني: دالة الادخار والميل الحدي والمتوسط والعلاقة بينهما | 38 |
| المطلب الثالث: محددات الادخار و الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية | 42 |
| المبحث الثاني:ماهيالإنفاق الاستثماري | 44 |
| المطلب الأول:مفهوم الإنفاق الاستثماري وأهميته | 44 |

المطلب الثاني:محددات الاستثمار 48
المطلب الثالث:مبادئ الاستثمار وأنواعه 49
المبحث الثالث:الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات 52
المطلب الأول:ما هيّة الإنفاق الحكومي 52
المطلب الثاني:ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي 55
المطلب الثالث: علاقة الارتباط و الانحدار بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الناتج الداخلي الخام 58
المطلب الرابع: مفهوم الطلب على الواردات ومحدداتها 60
خلاصة 64

**الفصل الثالث: دراسة قياسية لناتج الداخلي الخام و محدداته**

تمهيد 66
المبحث الأول: نظرة تحليلية لتطورالناتج الداخلي الخام و مكوناته خلال الفترة 1990-2014 67
المطلب الاول: تطور نمو الناتج الداخلي الخام و الانفاق الاسهلاكي للفترة 1990-2014 67
المطلب الثاني: تطور حجم الصادرات و الواردات في الجزائر للفترة 1990-2014 69
المطلب الثالث: تطور حجم نفقات ( التجهيز و التسيير ) و الإنفاق الاستثماري 71
المبحث الثاني:الإطار النظري للاقتصاد القياسي 74
المطلب الأول:منهجية البحث قي الاقتصاد القياسي و مفهومه 74
المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد أو الخطي العام 78
المطلب الثالث:مشاكل تقدير نموذج الانحدار 82
المطلب الرابع:اختباراستقرارية النموذج 88
المبحث الثالث: صياغة النموذج القياسي الخاص بدالة الطلب الكلي 89
المطلب الأول:وصف النموذج القياسي 89
المطلب الثاني:تقدير النموذج القياسي 91
المطلب الثالث: اختبار النموذج من الناحية القياسية 101
المطلب الرابع:دراسة السببية واختبار استقرارية النموذج 106
خلاصة 110
خاتمة عامة 112
المراجع 118
الملاحق 124

# قائمة الأشكال و الجداول

| الرقم | قائمة الأشكال | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | منحنى دالة الطلب الكلي | 17 |
| 2-1 | انتقال منحنى الطلب الكلي | 19 |
| 3-1 | منحنى العرض الكلي | 20 |
| 4-1 | انتقال منحنى العرض الكلي | 21 |
| 5-1 | منحنى العرض في الفترة القصيرة | 21 |
| 6-1 | المنحنى العرض في الفترة الطويلة | 21 |
| 7-1 | كيفية تحديد المستوى التوازني للدخل الكلي في ضل اقتصاد مغلق مع عدم وجود قطاع حكومي | 23 |
| 8-1 | يوضح كيفية تحديد المستوى التوازني للدخل الوطني | 25 |
| 9-1 | منحنى دالتي الصادرات والواردات | 26 |
| 10-1 | يوضح كيفية تحديد المستوى التوازني للدخل الوطني وفقا لهذا النموذج | 27 |
| 1-2 | دالة الاستهلاك الخطية | 33 |
| 2-2 | دالة الاستهلاك غير الخطية | 36 |
| 3-2 | سلوك الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك | 38 |
| 4-2 | دالة الادخار | 40 |
| 5-2 | مسار الميل الحدي والمتوسط للادخار | 42 |
| 6-2 | منحنى دالة الاستثمار | 46 |
| 7-2 | منحنى دالة الواردات | 61 |
| 8-2 | منحنى يشرح كيفية اشتقاق منحنى الطلب على الواردات | 62 |
| 1-3 | تطور حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 1990-2014 | 67 |
| 2-3 | تطور حجم الإنفاق الاستهلاكيللجزائر للفترة 1990-2014 | 68 |
| 3-3 | تطور حجم الصادرات و الواردات في الجزائرللفترة 1990-2014 | 69 |
| 4-3 | حجم نفقات التجهيز و التسيير للجزائر للفترة 1990-2014 | 71 |
| 5-3 | تطور حجم الإنفاق الاستثماري لجزائر للفترة 1990-2014 | 73 |
| 6-3 | منهجية البحث في الاقتصاد القياسي | 78 |

| الرقم | قائمة الجداول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 3-1 | نتائج تقدير النموذج الخطي للناتج الداخلي الخام | 92 |
| 3-2 | نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر | 95 |
| 3-3 | نتائج تقدير النموذج الخطي بعد حذف الحد الثابت و GF | 98 |
| 3-4 | اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي | 102 |
| 3-5 | يظهر اختبارLM)Lagrange Miltiplier( | 103 |
| 3-6 | دالتي الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للأخطاء | 104 |
| 3-7 | يوضح اختبار تجانس تباين الأخطاء | 105 |
| 3-8 | يوضح اختبار Klein | 106 |
| 3-9 | نتائج اختبار GRANGER | 107 |
| 3-10 | اختبارCusum على النموذج المقدر | 109 |

# قائمة الملاحق

| رقم الملحق | عنوان الملحق | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مخرجات اختبار GRANGER للسببية بين مختلف المتغيرات | 123 |
| 02 | تطور حجم الناتج الداخلي الخام و محدداته للفترة 1990-2014 | 124 |

# مقدمة عامة

## تمهيد

يتسم كل مجتمع من المجتمعات البشرية بما يسمى بالنشاطات الاقتصادية و الهدف الرئيسي من هذه النشاطات لأي مجتمع هو إشباع الحاجات الإنسانية، وتتمثل قدرة أي اقتصاد في ناتجه ال داخلي الخام المحقق، ويجمع كل الاقتصاديين على أن الناتج الداخلي الخام يرجع إلى عناصر الإنتاج المحلية في البلد المعني وكذلك عناصر الإنتاج الأجنبية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لهذا البلد.و نضرا للتطورات التي يعيشها المحيط الاقتصادي على مستوى الدولي وفي ضل التغيرات التي مست المستوى الكلي للاقتصاديات العالمية وخاصة النامية منها التي شهدت إصلاحات واسعة النطاق تهدف إلى زيادة معدلات الدخل وإحداث توازن في ميزانيتها العمومية وكذا في ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام والرفع من الموارد الضريبية وذلك من خلال تشجيع الصادرات والعمل على تقليل الواردات ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية ضف إلى ذلك محاولة تثبيط الاستهلاك من خلال إلغاء الرسم على السلع الغذائية ورفع الضرائب على الاستهلاك .

ويعطي الناتج الداخليالخام صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي، كما يستخدم هذا الأخير و التغيرات الحاصلة فيه كمعيار للنمو الاقتصادي، ذلك النمو التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقه بتطبيق سياسات الإصلاح و الاستقرار الاقتصادي تحت إشراف و متابعة من طرف مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي. والواقع أن تطبيق تلك البرامج يؤدي إلى صرف النظر عن جوهر قضايا التنمية و المتمثلة في زيادة الناتج ال داخلي الخام و تحسين المستوى المعيشي للأفراد من صحة و تعليم و تحصيل علمي وفني.

وبالرغم مما يحيطباتخاذ مستوى الناتج الداخلي الخام كمعيار للنمو الاقتصادي من انتقادات بسبب المسائل الخاصة بقياس الرفاهة الاقتصادية والتي لايمكن قياسها فقط بمستوى هذا الأخير، وكذلك فيما يخص التغيرات في الأسعار وتركيب الأرقام القياسية إلا أننا سوف نسلم بأنه من أصلح المعايير الممكنة عملياً.

ونظرا لأهمية حسابات الناتج الداخلي الخام فإنه لا يعتمد في التوصل إليه على استعمال طريقة واحدة لمقارنة نتائج مختلفة، لتجنب الوقوع في الأخطاء و اكتشافها عند اختلاف النتائج و أهم الطرق المعروفة لقياسه هي طريقة الناتج، طريقة الدخول و طريقة الإنفاق هذه الأخيرة التي يعتمد عليها في أغلب الدول لعدم صعوبتها، و تتم بجمع المبالغ المنفقة و على أساس مستخدمها

النهائي سواء كان ذلك استهلاك خاص من قيل الأفراد أو عام من الحكومة، أو إنفاق استثماري من قبل القطاع التجاري، أو صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات و الواردات.

وقد سمح تحسن الوضعية المالية الذي عرفته الجزائر نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار النفط منذ سنة 2000 في بروز تحول جذري في طبيعة السياسة المنتهجة منذ ذلك الحين تمثل في الارتكاز على التوسع في الإنفاق العام في إطار التوجه نحو ما يسمى بسياسة" جانب الطلب الكينزية"أو سياسة دعم الطلب الكلي من إقرار برامج إنفاق عام تقوم على عدة محاور رئيسية، الأول هو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و امتد على طول الفترة 2001-2004، الثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو والممتد على طول فترة 2005-2009، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 .

وفي هذا الصدد أردنا معرفة مجموعة المؤشرات التي تؤثر على الناتج الداخلي الخام و التي تشكل في مجملها ما يعرف بمحددات الناتج الداخلي الخام أو بعبارة أخرى دالة الطلب الكلي، إذ يتأثر هذا الأخير بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية و السياسية

و الاجتماعية لكن سنقتصر في دراستنا على المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي فقط.

حيث يعتبر تحليل تأثير المؤشرات الاقتصادية عملا مهما يبرز لنا حساسية الناتج الداخلي الخام لمختلف هذه المؤشرات حتى يمكننا من معرفة مدى استجابة الناتج الداخلي الخام للظروف السائدة حاليا و المتوقعة مستقبلا للأخذ الاحتياطات اللازم ة، حيث معظم هذه المؤشرات لها أثر كبير و ملموس نظرا لارتباط الناتج الداخلي الخام بالمحيط للاقتصادي ارتباطا وثيقا حيث يؤثر و يتأثر به باعتباره جزء منه.

ولأجل ذلك نحاول تحديد أثر هذه المحددات عن طريق صياغتها في نموذج اقتصادي قياسي أي نماذج رياضية تبرز درجة تأثير و تأثر كل منها وخاصة في عصرنا هذا و في ضل التقدم التكنولوجي الهائل حيث ازدادت أهمية استخدام الأساليب الكمية و استعمال النماذج القياسية في دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية سواء الكلية أو الجزئية، إذ تعمل هذه الأخيرة على تبسيط الواقع و تسمح بالحصول على نتائج تفضي إلى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة.

## إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم ونظرا للأهمية البالغة التي تحوزها هذه المحددات في تكوين الناتج الداخلي الخام باعتبارها المداخل للتأثير على الطلب الكلي زيادة أو نقصانا، حاولنا معرفة أثر التغيرات في حجم هذه المحددات على الناتج الداخلي الخام من خلال التساؤل التالي: **ما مدى تأثير محددات الناتج الداخلي الخام على الناتج الداخلي الخام ؟**

و لتوضيح هذا التساؤل نقوم بطرح عدد من الأسئلة الفرعية:

- هل يمكن اعتبار الناتج الداخلي الخام مقياس للرفاهة الاقتصادية ؟
- ما هي أهم المحددات التي تأثر بشكل كبير على الناتج الداخلي الخام في الجزائر ؟
- ما العلاقة الموجودة بين الناتج الداخلي الخام و محدداته؟

## الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحة لتساؤلات حول موضوع البحث يمكن طرح و تحديد مجموعة من الفرضيات أهمها:

- يعتبر الناتج الداخلي الخام أهم معيار لقياس رفاهية الأفراد.
- يعبر كل من الاستهلاكو الاستثمارأهم العوامل المحددة للناتج الداخلي الخام.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من محددات الناتج الداخلي الخام التالية( الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، لإنفاق الحكومي، حجم الصادرات ، حجم الواردات) وحجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

## دوافع اختيار الموضوع

- ❖ الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين في ظل التحولات التي شهدتها عدد من الدول النامية من بينها الجزائر.
- ❖ الربط بين فروع الاقتصاد ( الاقتصاد الكلي و الاقتصاد القياسي).
- ❖ انخفاض واردات الجباية البترولية خلال السنوات الأخيرة لانخفاض أسعار البترول، ومحاولة إيجاد بديل لذلك.
- ❖ المساهمة في إثراء الجهد العلمي حول علاقة الناتج الداخلي الخام بمحدداته.
- ❖ اهتمامنا بالقياس الاقتصادي و ميلنا إلى المواضيع القابلة للقياس الكمي.

## أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة مدى تأثير محددات ال ناتج الداخلي الخام في الجزائر من خلال تحليل هذه الأخيرة في الاعتماد على المداخل المحققة ، و معرفة الحجم الأمثل لكل محدد الذي من شأنه أن يساهم بطريقة إيجابية في تحسين الظروف الاقتصادية للدولة وبالتالي قيام السلطات بالتدابير اللازم ة للوصول أو المحافظة على هذه المستويات، خاصة في ضل الظروف التي يشهدها الاقتصاد الجزائري من تحولات عميقة ( الخوصصة، البرنامج التكميلي لدعم النمو، مشروع الانضمام إلى OMC، برنامج توطيد النمو الاقتصادي)، و لقد أولينا اهتمامنا بهذا الموضوع بسبب ارتفاع الواردات بالنسبة للصادرات وذلك لانخفاض أسعار النفط وعدم وجود تنوع اقتصادي.

## أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الدور الذي يلعبه كل محدد من محددات الناتج الداخلي الخام على هذا الأخير زيادة أو نقصانا، و معرفة أثر ارتفاع حجم الناتج الداخلي الخام على الاقتصاد الجزائري قصد الوقوف على أهميته في تقدم الاقتصاد الوطني، و رصد عوائق تمكننا من معرفة مدى استجابة الناتج الداخلي للظروف السائدة حاليا و المتوقعة مستقبلا لأخذ الاحتياطات اللازم ة، و في الأخير محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لإعطاء صورة واضحة عن العلاقات التي تربط مختلف

المحددات بالناتج الداخلي وهذا من خلال قياس شدة الارتباط بين المتغير التابع(الناتج الداخلي الخام) و المتغيرات المستقلة(المحددات).

## المنهج المستخدم

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا في بحثنا مزيج من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، فالمنهجالاستنباطي وأداته التوصيف من خلال استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالناتج الداخلي الخام و مكوناته و النظريات الاقتصادية الشارحة لهما، أما المنهج الاستقرائي فأداته استقراء المعلومات التاريخيةة وتحليلها، وذلكباستخدام الطرق الإحصائية و القياسية الضرورية وذلك عند محاولة بناء نموذج قياسي و دراسة الأثر و العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية و حجم الناتج الداخلي الخام، بغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك بإسقاط الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري.

## حدود الدراسة:

سنركز في دراستنا هذه على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري، والمتمثلة أساسا في الإنفاق استهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، صافي الصادرات و الناتج الداخلي الخام، ومن هنا يظهر أن للدراسة بعدين من ناحية ا لإطار المكاني فإن الدراسة تخص الجانب الاقتصادي للجزائر ،أما فيما يخص بالإطارالزمان فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1990إلى غاية2014.

## صعوبات البحث:

- ندرة المصادر و المراجع الحديثة و الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع، و صعوبة الحصول عليها.
- التضارب في الإحصائيات باختلاف مصادرها، الشيء الذي أخذ الكثير من وقت الباحث، والذي استدع ى الدقة و التحرز قصد انتقاء الأقرب من الصحة و لا يناقض الواقع.
- عدم تماثل بعض الحقائق الواقعية مع التحليل النظري مما صعب عملية التفسير و التحليل.

## الدراسات السابقة

- ❖ دراسة نسيمة بن يحي كمذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة المدية سنة 2014 بعنوان: أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2013.
  - سعت هذه الدراسة إلىمعرفة أثار المختلفة لصدمات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكبرى و بالخصوص الناتج الداخلي الخام و كيفية علاج المشاكل و الاختلات الاقتصادية لتحقيق نمو ناجع للناتج الداخلي الخام و هذا باستخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأVECM و تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR .
  - توصلت الدراسة إلى أن النفقات العمومية تتسبب في الناتج الداخلي الخام الحقيقي في المدى القصير و المتوسط و الطويل وتدخل الدولة برفع الإنفاق الحكومي لتشجيع نمو الناتج الداخلي فعالة في الجزائر للفترة 1970-2013.
- ❖ دراسة بلقلةإبراهيم بعنوان: آليات تنويع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1990-2007، مذكرة ماجستير،جامعة الشلف 2009.
  - هدفت هذه الدراسة إبراز أهمية و سبل تنمية و تنويع الصادرات و اثر ذلك على نمو الناتج الداخلي الخام.
  - توصلت إلى عدم وجود أي علاقة بين نمو الصادرات و نمو الناتج الداخلي الخام لأن أغلب الصادرات هي نفطية، و وجود علاقة سببية باتجاه واحد على نمو الناتج الداخلي الخام وهذا لاعتماد هيكل الصادرات على المحروقات بالأساس.
- ❖ دراسة سلمي رشيد حول دراسة قياسية لتطور الواردات بالجزائر للفترة 1980-2012، مذكرة ماجستير، جامعة المدية،.
  - هدفها الرئيسي معرفة اثر ارتفاع الواردات على الاقتصاد الجزائري القصد الوقوف على أهمية الواردات في تقدم الاقتصاد الوطني والتي بموجبها توصلت أن للإنتاج الداخلي الخام له علاقة طردية مع حجم الواردات و الأهمية التي تكتسيها في التأثير على الاقتصاد الوطني.
- ❖ دراسة سحنون فاروق بعنوان قياس أثر المؤشرات الكمية الكلي على الاستثمار للفترة 1985-2007، جامعة سطيف، مذكرة ماجستير، 2010، سعة هذه الدراسة على التعرف على بعض مفاهيم المؤشرات الكمية للاقتصاد

الكلي وذلك ببناء نموذج قياسي يحدد اثر مؤشرات اقتصاديةكلية على الاستثمار، و من خلالها وجد أن الناتج الداخلي الخام أكثر المؤشرات تأثيرا على الاستثمار و هذا بوجود علاقة طردية بينهما.

## خطة البحث:

طبقا لإشكالية العامة للبحث و من أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها، و مع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث و تطبيقا للمنهج الذي تم تحديده، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول.

- يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة عموميات حول الناتج الداخلي الخام من خلال دراسة مفهوم الناتج الداخلي العام و أهمية دراسته، و هذا من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد يتم التطرق إلى طرق قياس الناتج الداخلي الخام وصعوبات قياسه، و يتم تخصيص المبحث الثالث لدراسة الطلب، العرض والتوازن في سوق السلع والخدمات.
- أما الفصل الثانيفقد تناولنا فيه دراسة مكوناتالناتج الداخلي الخامحيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تمثل الأول في دراسة المكون الأول للناتج الداخلي و هوالإنفاق الاستهلاكي، أما المبحث الثاني فقد خصص للتعرف على المكون الثاني للناتج الداخلي الخام وهو الإنفاق الاستثماري، ونتناول في المبحث الأخيرالمكون الثالث والرابع للناتج الداخلي الخام المتمثل في كل من الإنفاق الحكومي و صافي الصادرات.
- ويتمثل الفصل الثالث و الأخير في الدراسة القياسية لأثر مكونات الناتج الداخلي الخام على هذا الأخير في الجزائر خلال الفترة (1990- 2014)، من خلال التطرق إلى الإطار النظري للاقتصاد القياسي، وهذا في المبحث الأول، ثم في المبحث الموالي سيتم صياغة النموذج القياسي الخاص بالناتج الداخلي الخام و تقديرها و اختبار مدى صلاحيته من الناحيةالاقتصادية و الإحصائية و القياسية للوصول إلى نموذج صالح للاستعمال، بعد ذلك يتم تحليل النتائج المتحصل عليها.

و في الأخير نختم هذا البحث بعرض لأهم النتائج المتوصل إليها، و على إثرها يتم وضع مجموعة من الاقتراحات التي نراها مناسبة، و بغية فتح باب البحث من جديد قمنا بطرح آفاق البحث.

# الفصل الأول

# عموميات حول الناتج الداخلي الخام

**تمهيد:**

يعتقد مجموعة كبيرة من الباحثين على معرفة كل ما يحيط بموضوعاتهم التي ينبغي عليهم أن يجمعوا كل المعلومات التي تخص هذه الدراسة، كما أن هذه الدراسات تكون متنوعة ومختلفة و هذا حسب المجال الذي تدرس فيه الظاهرة، و بهذه الإجراءات تكون قد جمعت المعلومات الخاصة بالدراسة المرادة.

و من بين هذه الدراسات الناتج الداخلي الخام الذي لقي اهتماما كبيرا من قبل الباحثين، و الذي يمثل الوجه الثاني لدولة النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر مؤشرا مهما مثله مثل الناتج الوطني في قياس مستوى النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى رفاهية المجتمع لذا ارتأينا التركيز على بعض الجوانب الأساسية التي تساعد بالتعرف على ما هية الناتج الداخلي الخام بما فيه مفهومه وطرق قياسه وغيرها من الأمور المتعلقة بالناتج الداخلي، وبهذا سنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية للناتج الداخلي الخام من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماه ية الناتج الداخلي الإجمالي

المبحث الثاني: طرق قياس الناتج الداخلي وصعوبات قياسه

المبحث الثالث: الطلب، العرض والتوازن في سوق السلع والخدمات

## المبحث الأول: ماهية الناتج الداخلي الخام

يعتبر الناتج الداخلي الخام مؤشرا مهما في قياس مستوى النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى رفاهية المجتمع لذا ارتأينا التركيز على بعض الجوانب الأساسية التي تساعد بالتعرف على ما هي الناتج الداخلي الخام وسنقوم في هذا المبحث بدراسة تعريف الناتج الداخلي الخام و مدى أهميته و محدداته.

### المطلب الأول :تعريف الناتج الداخلي الخام

**التعريف الأول** : عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال سنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عم جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد الأم أم من الأجانب ،أي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذاك البلد.[1]

**التعريف الثاني**:هو الناتج الذي يرجع إلى عناصر الإنتاج المحلية في البلد المعني وكذلك عناصر الإنتاج الأجنبية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لهذا البلد.[2]

ومن التعريفين يمكن أن نوضح بعض النقاط الأساسية كما يلي:

– إن تقدير الناتج المحلي الإجمالي ينصب فقط على قيمة الناتج النهائي فقط من السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة عادة سنة.

– إن الناتج المحلي الإجمالي يتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية لمجتمع ما باستخدام خدمات عناصر الإنتاج المتاحة في ذلك المجتمع سواء كانت هذه العناصر مملوكة للأشخاص ( طبيعيين أو معنويين ) يحملون جنسية البلد أو أجانب.

– أن الناتج الإجمالي يتمثل في الناتج النهائي من السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة تقدير الناتج المحلي. وبتالي فإن كافة المعاملات (بيع و شراء ) المتعلقة بمنتجات تم إنتاجها في فترات سابقة على فترة التقدير، فلا تدخل ضمن تقدير الناتج المحلي.

---

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار النشر والتوزيع، 2007، ص 38.

[2] مصطفى يوسف و آخرون، اقتصاد كلي، دار الرواد للنشر والتوزيع، طرابلس، لبنان، 2004، ص 38.

– إن قياس الناتج المحلي الإجمالي يتم عادة على أساس نقدي، ليس على أساس كمي. وذلك بسبب أن الناتج النهائي خلال فترة معينة يتكون من العديد من السلع والخدمات غير متجانسة سواء في النوع أو في وحدات القياس لكميات الناتج النهائي من السلع والخدمات المختلفة.

– إن قياس الناتج المحلي الإجمالي يتم وفقا لمفهوم المنتج النهائي ولكن هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي عادة ما يصاحبها إزدواج حسابي في عملية التقدير ولذا يفضل استخدام مفهوم القيمة المضافة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي ويوضح ذلك كما يلي:

**قيمة الناتج المحلي الإجمالي = قيمة المبيعات من المنتجات النهائية + قيمة التغير في المخزون**

إن التعبير عن الناتج المحلي بعبارة إجمالي تعني أن قيمة الناتج المحلي خلال فترة زمنية (سنة) تشتمل على قيمة الإهلاك الرأسمالي ضمن قيمة الاستثمار الإجمالي. وعليه إذا تم استبعاد قيمة الإهلاك الرأسمالي من قيمة الاستثمار الإجمالي خلال فترة التقدير، فإن قيمة الناتج المحلي سوف تشتمل على قيمة الاستثمار الصافي ضمن قيمة باقي عناصر الناتج النهائي وبالتالي فإن قيمة الناتج

المحلي تسمى بالناتج المحلي الصافي. [1]

ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي إما بسعر السوق أو بسعر التكلفة.

**الناتج المحلي بسعر السوق** : يتم في هذه الحالة حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس الأسعار السائدة للسلع والخدمات النهائية ولكن يجب الملاحظة أن السعر الجاري للعديد من السلع والخدمات خلال فترة معينة عادة ماتشتمل على الضرائب غير مباشرة والتي يتم فرضها على بعض السلع والخدمات خلال تلك الفترة مثل ضريبة المبيعات وعليه فإن فرض مثل هذه الضرائب على سلعة ما أو خدمة ما يجعل سعر السوق لها أكبر من السعر الذي يحصل عليه المنتج لتلك السلعة أو الخدمة لمقدار تلك الضريبة ومن ناحية أخرى يحدث العكس في حالة دفع دعم أو تقديم إعانات لمنتجي بعض السلع والخدمات حيث يكون قيمة الناتج المحلي بسعر السوق أقل مما تحصل عليه عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية .

**الناتج المحلي بسعر التكلفة:** وهو يمثل قيمة الناتج المحلي بسعر السوق مطروحا منه قيمة الضرائب غير المباشرة ومضافا إليه قيم الدعم وإعانات الإنتاج. [2]

[1] إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008، ص ص 52-59.

[2] سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 64-65.

## المطلب الثاني:أهمية دراسة الناتج المحلي

وضع الخطة الاقتصادية الوطنية: حاجة المخطط إلى صورة مبسطة للهيكل الاقتصادي للمجتمع يبين مدى ارتباط قطاعاته المختلفة بعضها بالبعض الأخر.[1]

**قياس مستوى رفاهية أفراد المجتمع**: يستخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل كمقياس لمستوى الرفاهية، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف دول العالم إلى دول متقدمة ودول نامية، كما يتم تقسيم الدول النامية على دول مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل. وعلى الرغم مما يوجه إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل في أنه لا يعد مقياسا دقيقا لمستوى الرفاهية بسبب الصعوبات التي تواجه تقديرات الخدمات الخاصة كما أنه لا يأخذ وقت الفراغ في الاعتبار ومدى ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية،

**قياس مدى عدالة توزيع الدخل** : وذلك من خلال التوزيع الوظيفي للدخل الذي يوضح توزيع الدخل أو الناتج الوطني بين عوائد عنصر العمل وعوائد عوامل الإنتاج الأخرى، أي توزيع الدخل أو الناتج بين الأجور وعوائد التملك، مما يعكس درجة تركز الأصول، ومن خلال ذلك يمكن الحكم على اتجاه توزيع الدخل الوطني في المجتمع.[2]

**قياس إنتاجية العامل في القطاعات الاقتصادية المختلفة** : تستخدم حسابات الناتج والدخل الوطني في قياس إنتاجية عنصر العمل سواء على مستوى الوطني أو في قطاعات الاقتصاد المختلفة. ويتم الحصول على متوسط إنتاجية العامل على المستوى الوطني من خلال قسمة الناتج الوطني على عدد العاملين، وكذلك يتم الحصول على إنتاجية العامل في قطاع معين من خلال قسمة ناتج هدا القطاع على عدد العاملين به. ومن خلال ذلك يمكن مقارنة متوسط إنتاجية العامل فيما بين القطاعات المختلفة، فإذا كانت إنتاجية العامل في قطاع الزراعة اقل مقارنة بإنتاجية العامل في قطاعي الصناعة والخدمات، فإنه يمكن من خلال تحويل جزء من العمالة بالقطاع الزراعي ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعي الصناعة والخدمات ذات الإنتاجية الأعلى.

**قياس مدى قدرة الأفراد على تحمل الضرائب** : تستخدم تقديرات الدخل الوطني في قياس قدرة الأفراد على دفع الضرائب، حيث لا يمكن أن تتمادى الحكومة في فرض الضرائب دون مراعاة مستوى الدخل الوطني بالمجتمع في تلك الفترة. وبتالي يلجأ الاقتصاديون إلى قياس ما يسمى بالضغط الضريبي.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 315.

[2] أبو السعود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 71.

[3] أبو السعود وآخرون، مرجع سابق، ص ص 72- 73.

**وضع الخطط الاقتصادية الوطنية :** تساعد الحسابات الوطنية الخاصة بالناتج الوطني والإنفاق الوطني وهيكل كل منهما في تحديد علاقة الترابط والتشابك فيما بين قطاعات الاقتصاد الوطني وبعضها، وه ذا يساعد المخططين في وضع الخطط المتكاملة والمتناسقة، ومن ثم تكون قابلة للتنفيذ دون وجود عجز في بعض القطاعات وفائض في قطاعات أخرى.

**تقدير نجاح السياسة الاقتصادية للدولة:** و تتمثل السياسة الاقتصادية للدولة في القرارات و الإجراءات التي تتخذها لتهيئة الجو الملائم للنشاط الإنتاجي و توجيهه توجيهاً صحيحًا. فقد ترغب الدولة في تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة عرض النقود أو زيادة الاستثمارات و ترغب في معرفة نتائج هذه السياسة الاقتصادية[1].

## رسم الاتجاه العام للنمو الاقتصادي على المدى الطويل[2]

## المطلب الثالث: محددات الناتج المحلي

يعتمد مستوى الناتج المحلي ونسبة نموه على العوامل التالية:

**أولا: كمية ونوعية الموارد الاقتصادية :** تعتبر كمية ونوعية الموارد الاقتصادية ( الطبيعية والبشرية ) من أهم العوامل المحددة لمستوى الناتج المحلي وإمكانية نموه، فإذا توفرت الأراضي الصالحة للزراعة، وكذلك المياه في قطر معين، فمعنى ذلك أن إمكانية التنمية الاقتصادية ستكون أسهل مما لو كانت الأراضي غير صالحة للزراعة، وبالرغم من أهمية الظروف المناخية ( كدرجة الحرارة وكمية الأمطار ) في تحديد نوع الزراعة فإنه يمكن التغلب عليها إلى حد ما، إلا أن الأراضي الصحراوية لا يمكن تحويلها إلى أراضي زراعية إلا بتكاليف باهظة جدا،وهذا بالإضافة إلى مدى وفرة رأس المال.[3]

**ثانيا: المعرفة الفنية :** لقد أصبحت المعرفة الفنية ودرجة الاستفادة من التقدم التكنولوجي من أبز العوامل المحددة للناتج المحلي وسرعة نموه، وقد أكدت الدراسات التي جرت في الأقطار المتقدمة على مدى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي، لذلك تعتبر قلة المعرفة الفنية ( بدرجات متفاوتة ) من المشاكل الرئيسية لبتي تواجه الأقطار النامية في محاولتها زيادة الإنتاجية ورفع مستوى معيشة شعوبها.[4]

**ثالثا: المناخ الحضاري والأخلاقي :** شملت البحوث المهتمة بالنمو الاقتصادي على أنه لا يحدث زيادة في الناتج المحلي إلا في مناخ حضاري يحرص فيه عامة الناس على مواعيد العمل والإنتاج، ويزداد اهتمامهم برفع مستوى معيشتهم ومعيشة أبنائهم، ولا

---

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 28.

[2] صالح حضاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة وائل للنسخ والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 315.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 80.

[4] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 80.

$$\text{متوسط نصيب الفرد} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

يحدث إلا في مناخ أخلاقي بعيد عن السرقة والغش والرشوة لأن كل من هذه الأخلاقيات الفاسدة تسبب اختلال عجلة العمليات الإنتاجية وتتسبب في تدهور مستويات السلع والخدمات المنتجة وبالتالي تسبب التأخر الاقتصادي بدلا من النمو.[1]

**رابعا: المناخ العام السياسي:** لقد أثبتت التجارب في العديد من الأقطار النامية بأن عدم الاستقرار السياسي كان أحد الأسباب المهمة في إعاقة نموها الاقتصادي حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى اضطراب الفعاليات الاقتصادية وضعف

الحافز على الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج. وبهذا فإنه لا يحدث زيادة في الدخل إلا في إطار الحرية السياسية العامة للناس ومناخ الديمقراطية والأمن والقضاء العادل.[2]

مما سبق يمكن أن يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا جيدا وشاملا لقياس مستوى الأداء والإنجاز في الاقتصاد الوطني. ولكنه لايعتبر قياسا دقيقا وشاملا لرفاه العام المجتمع وذلك للأسباب التالية :

- يفشل في حساب بعض العمليات الإنتاجية غير السوقية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مثل خدمات ربات البيوت، وأعمال الصيانة والإصلاح التي يقوم بها الأفراد في منازلهم. [3]
- بالرغم من صلاحية مقياس إجمالي الناتج المحلي كمؤشر عام للدلالة على مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع إلا أنه لا يعتبر مقياس دقيق أو ملائم للتعبير عن الرفاهية سواء بمفهومها المادي أو غير المادي و السبب في ذلك هو عدم الأخذ في الاعتبار أهمية وقت الفراغ والتكاليف غير الاقتصادية فضلا عن تجاهل التغيرات النوعية في الناتج وتركيبته.[4]
- لا يراعي الناتج طبيعة تركيب وتوزيع الثروة والدخل بن المواطنين وبالرغم من أهمية ذلك وانعكاساته على مستوى الرفاه العام في المجتمع. حيث أن رفاه العام في المجتمع لا يعتمد على حجم الثروة والدخل الوطني وإنما يعتمد على توزيع هذه

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، مقدمة في الاقتصاد، ط 1، إسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطبع، 1998، ص 285.
[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، مرجع سابق، ص 258.
[3] أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي:النظرية والتطبيق، ط 1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2006، ص14.
[4] أشرف أحمد العدلي، مرجع سابق، ص 14.

الثروة بين الأفراد. ولذلك فإن خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حرصت دائما على إبراز توزيع مكاسب التنمية والثروة ومتابعة الأهداف الاجتماعية إلى جانب الأهداف الاقتصادية.

- لا يأخذ بالاعتبار حجم السكان والتوزيع العمري وأثر ذلك على نصيب الفرد من الثروة والدخل. فعند حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يعتبر مقياسا أفضل لقياس درجة الرفاه العام في المجتمع. ويمكن حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق قسمة الناتج الوطني الإجمالي أو الدخل الوطني على عدد السكان:
- إن حسابات الناتج الوطني لاتأخذ في الاعتبار مجمل اندثار أو استهلاك الناتج الوطني السالب وأثر ذلك سلبا على الرفاه العام.

فمن المعلوم أن بعض العمليات الإنتاجية يواكبها آثار سلبية تؤدي إلى مخاطر وأضرار بالبيئة والمجتمع وتقلل من الرفاه العام. ولذلك فإن زيادة الناتج الوطني يعبر عن زيادة الرفاهية للاقتصاد.

- لايأخذ مقياس إجمالي الناتج المحلي في الاعتبار إنتاج النشطة الاقتصادية غير القانونية فضلا عن عدم تسجيل بعض الأنشطة الشرعية. فعمليات تجارة المخدرات، المقامرة تعتبر أمثلة للأنشطة غير الشرعية التي يصعب تقديرها، كما أن الرغبة في التهرب من الضرائب لبعض الأنشطة الاقتصادية قد يدفعها إلى إخفاء حقيقة نشاطها وخاصة في الدول النامية.

## المبحث الثاني: طرق قياس الناتج الداخلي الخام وصعوبات قياسه

يعتبر قياس الناتج الداخلي الخام و تقسيمه من حيث المصدر بين قطاعات النشاط المختلفة ومدى مساهمة كل قطاع في الناتج ، يسمح لنا بأخذ صورة عن مدى تقدم البلد أو كونه سائراً في طريق النمو. حيث أن نسبة الناتج الداخلي الخام المتولدة من القطاع الأولي في الدول النامية كبيرة جداً وذلك نتيجة أن نشاط الإنتاج الأولي في الدول النامية منخفضة الدخل يعتبر النشاط الرئيسي في الاقتصاد.

### المطلب الأول: طرق قياس الناتج الداخلي الخام

اعتمادا على ما تقدم يقاس الناتج المحلي بثلاث طرق:

**أولا: طريقة الإنتاج**: وهي طريقة حساب قيم كل السلع و الخدمات النهائية المنتجة نتيجة عوامل الإنتاج خلال عام.

**ثانيا: طريقة الدخول المكتسبة**: حيث تقدر كل قيم المداخل المتولدة عن عمليات الإنتاج خلال عام.

**ثالثا: طريقة الإنفاق النهائي**: وهي طريقة تقدير قيم الإنفاق الكلي على السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال عام.

إن الطرق الثلاث تؤدي إلى نفس النتائج لكنها تعتمد بيانات إحصائية مختلفة،نظرا لاختلاف طبيعة التقدير.

## أولا: طريقة الإنتاج:

تتحقق الطريقة العملية في تقدير الناتج الوطني عن طريق ضرب الكميات المنتجة في أثمانها، وكذلك حساب قيمة الخدمات التي تباع في السوق بمعرفة أسعارها. أما بالنسبة للخدمات التي تباع في السوق بمعرفة تكلفتها، وإزاء الصعوبات العملية و صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة نضطر إلى إهمال الخدمات و الأعمال التي تتم في المنازل لأغراض عائلية وكذلك فإن حساب قيمة جميع السلع و الخدمات المنتجة في فترة معينة قد يؤدي إلى تكرار حساب قيمة السلعة لعدة مرات، ذلك لأن بعض المنتجات يتم استخدامها في نفس الفترة من أجل إنتاج منتجات أخرى، فتدخل قيمة الأولى في قيمة الثانية مرة أخرى. فمثلا قيمة القمح تدخل مرة أخرى في قيمة الدقيق هذه الأخيرة تدخل في قيمة الخبز، ولهذا لو أضفنا قيمة القمح إلى قيمة الدقيق المستخدم في صناعة الخبز إلى قيمة الخبز نفسه فإننا نكون قد احتسبنا قيمة القمح ثلاث مرات وقيمة الدقيق مرتين وهذا التكرار يجب تفاديه عند حساب الناتج الوطني و إلا كانت النتائج مبالغ فيها . ومن أجل تفادي مشكلة التكرار

نستعمل طريقتين لتقدير الناتج الوطني وهما: **طريقة المنتج النهائي و طريقة القيمة المضافة** .[1]

### 1 طريقة المنتج النهائي:

وتقوم على حساب قيمة جميع أنواع المنتجات النهائية، أي أنها تستبعد السلع الأولية و الوسيطة التي تستعمل في إنتاج منتجات أخرى خلال فترة التقدير.

وكما هو معلوم فإن جميع السلع الاستهلاكية هي منتجات نهائية، هذا لايعني أن المنتجات النهائية هي سلع استهلاكية فقط و إنما هي كل السلع الاستهلاكية مضاف إليها السلع الإنتاجية التي تم إنتاجها خلال فترة التقدير و لم تستعمل في عمليات إنتاجية، ولذلك نأخذ القيمة الكلية للآلات و مباني المصانع التي أنتجت أو تم إنشاؤها خلال فترة التقدير في حساب المنتج النهائي ما لم تكن قد استخدمت في عملية الإنتاج، وكذلك اعتبار المنتجات التي أضيفت إلى المخزون منتجات نهائية، كما يجب علينا أن لانغفل عن حساب المنتجات النهائية التي مازالت قيد الإنتاج في الآلات، إذا حسبنا

[1] عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي – دراسة اقتصادية للنمو– الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد، قسم اقتصاد قياسي، 2001، ص 10.

هذه السلع فلا بد أن نحرص على أن نقتطع من حسابنا قيمة جميع الأعمال المماثلة التي لم تكن قد خرجت بعد من آلات الإنتاج في أول المدة. [1]

أما تقدير السلع الإنتاجية المعمرة، أي تلك التي أنتجت في فترة سابقة و لكنها تستخدم في العملية الإنتاجية لعدة سنوات فيدخل في حساب الناتج الوطني قسطها السنوي للاستهلاك، فإذا فرضنا مثلاً أن السلعة الإنتاجية تعمر عشر سنوات فإنه يصح أن نفترض أن معدل استهلاكها يتم على أساس سنوي يقدر بعشر قيمتها سنوياً، بعد ذلك نقوم باستقطاع هذا القسط السنوي من القيمة الكلية للسلع المعمرّة وذلك لاحتساب صافي قيمتها الذي يدخل في تقدير المنتج النهائي.

**أما كيفية التقدير فهي كالتالي:**

**الناتج المحلي الإجمالي =** قيمة الإنتاج الكلي في المجتمع – قيمة المستلزمات الوسيطة.

**وقيمة الإنتاج الكلي في المجتمع =** قيمة المبيعات من المنتجات النهائية + قيمة المستلزمات الوسيطة + قيمة التغيير في المخزون السلعي أخر المدة.

**إذا، فالناتج المحلي الإجمالي =** قيمة المبيعات من المنتجات النهائية + قيمة التغيير في المخزون السلعي.

**أو بصورة رمزية كالتالي:**

$$\mathbf{+\Delta K\ I + C = GDP}$$

**=** قيمة السلع و الخدمات الاستهلاكية النهائية. **C**

**=** قيمة الاستثمار الكلي المنتج محليا. I

**=** قيمة التغيير في المخزون أخر المدة. $\Delta K$

ولكي نصل إلى قيمة الناتج المحلي لا بد من استبعاد قيمة السلع و الخدمات الوسيطة من الإنتاج الكلي ، ويبرز أحيانا صعوبة في التفريق بين السلع و الخدمات الوسيطة و النهائية، وفقا لطريقة المنتج النهائي.ولتجنب الازدواج الحسابي نلجأ إلى الحساب على أسباب ما يسمى بالقيمة المضافة.

## 2 –طريقة القيمة المضافة: Value-Added

[1] عبد الحكيم سعيج، مرجع سابق، ص 10.

تستعمل طريقة القيمة المضافة لتفادي التكرار الحسابي عند حساب الناتج الوطني،"و نقصد بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة و قيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة. وتتلخص هذه الطريقة في حساب القيمة المضافة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد ثم تجميع هذه القيم المضافة لجميع القطاعات من أجل الحصول على الناتج الوطني.

وما يعترض عند حساب القيمة المضافة أيضاً الاستهلاك الرأسمالي فقيمة استخدام الآلات في العملية الإنتاجية ينبغي أن تستقطع من قيمة الإنتاج عند حساب القيمة المضافة، وإذا قمنا بذلك فإننا نحصل على القيمة المضافة الصافية .[1]

**القيمة المضافة = قيمة الإنتاج الكلي للوحدات الإنتاجية – قيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة.**

## ثانيا: طريقة الدخل الوطني:

من أجل تقدير الدخل الوطني لابد من تعريف الدخل الفردي، ثم القيام بحصر دخول أفراد المجتمع وبعد ذلك يتم جمع هذه الدخول مع تفادي التكرار الحسابي.

و يعرف الدخل بأنه عبارة عن مجموع عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة وبذلك تتمثل طريقة الدخل في إمكانية الحصول على الناتج المحلي الإجمالي من خلال الدخول التي تولدت من الناتج فالقيام بالعملية الإنتاجية يتطلب تضافر عوامل الإنتاج ومساهمتها في الإنتاج،والحصول على خدمات هذه العوامل، يستدعي دفع [2] أثمان لها وكان قيمة الناتج هنا تتجلى في صورة أجور و ريع وفوائد وأرباح ،ومن هذا المنطلق نقول بان الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج والتي تدخل في حسابات الدخل هي:

**1– الأجور والمرتبات:** :تمثل الجور جميع عنصر العمل مقابل الخدمات الذهنية والبدنية ،إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز النتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلاق، وهنا تشير إلى أن ما يطلق عليه تعويضات العمالية إنما تشمل إضافة الأجور والمرتبات جميع المكافآت والعمولات والهبات والمزايا المادية والعينية التي يحصل عليها العامل ،ومن أهم

ملحقات الأجور والمرتبات المساهمة في التامين الاجتماعي من قبل أصحاب الأعمال الذين يلتزمون بدفع نسبة مئوية من الأجر لتمويل نظام الاجتماعي تعد من جانبهم جزء من مدفوعات الأجر الكلي، وبذلك فان مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تدفعها الحكومة للعجز ة والمسنين وذوي العاهات لا تدخل ضمن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ولا تعتبر جزء من الدخل يستلمه العاملين فعلا.

[1] عبد الحكيم سعيج، مرجع سابق، ص 11.

[2] عبد الله و آخرون، اقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص كتاب 510.

**2– الأرباح:** عائد ودخل عنصر التنظيم وتتمثل الأرباح في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية، وينقس م تعبير الأرباح في حسابات الدخل الوطني إلى حسابين أساسيين هما:

**أ– دخل الملاك:** وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية

**ب– أرباح الشركات:** وهي الإرباح التي تحققها الشركات المساهمة والتي يتم توزيعها على النحو التالي:

**– ضرائب دخل الشركات:** وتمثل ذلك الجزء من الإرباح التي تدفعه الشركات للحكومة في صورة ضرائب.

**– أرباح الأسهم:** عبارة عن الإرباح التي توزع على المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة.

**– الأرباح المحتجزة وغير الموزعة:** وهي الجزء من الإرباح الذي لا يوزع وإنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة أي التزامات.

**3– الريع أو الإيجار** :عبارة عن العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد المملوكة نظير المساهمة في العملية الإنتاجية وهو بذلك يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن والمحلات الإيجارية هذه إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحاب ها وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف.[1]

**4– الفوائد** interes: هي العائد التي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشات الأعمال أو البنوك نتيجة عمليات الإقراض ولا يدخل ضمنها الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين.

ويمكن حصر الفئات التي تتحصل على الدخل فيما يلي:

أ **–الأشخاص:** ويحصلون على الأجور و المرتبات و الإيجارات و الفوائد و الأرباح وأيضاً على إعانات خاصة و عامة.

ب **–المشروعات:** تشمل الخاصة و العامة و يتمثل دخلها في صورة أرباح و إيجارات و فوائد وحصص.

ت **– الهيئات الحكومية:** يتمثل دخلها في صورة ضرائب و مبالغ محققة من الملكيات العامة للدولة، ومن القيام ببعض أنواع النشاط التجاري.

[1] عبد الله و آخرون، مرجع سابق، ص كتاب 510.

وعند تجميع كل هذه الدخول نحصل على الدخل الوطني و يجب أن نتفادى عملية التكرار في الحساب فمثلاً أن نحسب الضريبة على أنها دخل الدولة و لانتزع قسطها من دافعها، حيث:[1]

**الناتج الداخلي الخام = الأجور + الفائدة + الريع + الأرباح**

### ثالثا: طريقة الإنفاق Final Expenditure approach

لايساوي الإنفاق الوطني مجموع المبالغ التي أنفقت داخل البلد في فترة معينة وذلك لأن هناك إنفاق يتم لغرض إتمام العملية الإنتاجية وهو الإنفاق الوسيط، وإنفاق يتم لغرض شراء المنتجات النهائية وهو الإنفاق النهائي و الأخير يشمل الأول، والإنفاق الكلي ما هو إلا الطلب الكلي على البضائع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة معينة (سنة ).وبالتالي فإنه عند حساب الإنفاق الكلي نتفادى حساب الإنفاق الوسيط و الذي لوحسبناه نكون قد وقعنا في خطأ التكرار.

ومما سبق نعرف أن كل الإنفاق الاستهلاكي هو إنفاق نهائي يدخل في حساب الإنفاق الوطني، بالإضافة أن الإنفاق الوطني[2] يشمل الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة، و جميع الإنفاق الحكومي على السلع و الخدمات و كذلك إنفاق المشترين الأجانب على السلع المنتجة محلياً.

كما يجب أن نشير أنه يجب أن يتساوى الإنفاق الوطني و الناتج الوطني و الدخل الوطني ، فالإنفاق الوطني هو الإنفاق النهائي على مكونات الناتج الوطني وهو يساوي بذلك قيمة الناتج الوطني، وقيمة الناتج الوطني عند توزيعها على ملاك عناصر الإنتاج تمثل الدخل القومي، أو بطريقة أخرى نقول أن إنفاق الدخل الوطني يساوي الإنفاق الوطني.

تقتضي هذه الطريقة تجميع كافة أنواع النفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع ،وحيث إن القطاعات الأساسية في الاقتصاد هي القطاعات الأربعة والتي تقوم كل نوع منها بنوع معين من الإنفاق ،بحيث يشكل في مجموعه إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي (إنفاق استهلاكي ،استثماري ،حكومي إنفاق العالم الخارجي ) والذي لابد آن يتساوى مع إجمالي الناتج الوطني.[3]

## المطلب الثاني: صعوبة قياس الناتج الداخلي الخام

هناك عدة صعوبات تواجه قياس الناتج الوطني أو الدخل وتتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

---

[1] عبد الله و آخرون، مرجع سابق، ص كتاب 510.

[2] عبد الحكيم سعيج، مرجع سابق، ص12.

[3] عبد الله و آخرون، مرجع سابق، ص كتاب 510.

**أولا:القيم النقدية:** تورد الوحدات الإنتاجية مقدارا إنتاجها السنوي بوحدات نقدية أو عينية للقياس أن السلع المختلفة لا تسير إلا باستخدام النقود وتظهر أهمية هذه المشكلة عند محاولة المقارنة بين قيمة الإنتاج في سنة وقيمته في سنة أخرى إذا كانت الأسعار قد تغيرت وللتخلص من هده المشكلة نستخدم الأرقام القياسية للأسعار لتصحيح القيم النقدية، فمن شروط المقارنة بين القيم النقدية أن تكون الوحدات النقدية في السنوات المختلفة الداخلة في المقارنة ذات قوة شرائية واحدة وبهذا تصبح قابلة للمقارنة ويقال للأرقام في مثل هذه الحالات بأنها قيم الأسعار الجارية وبعد تصحيحها توصف بأنها تمثل أسعار ثابتة.[1]

**ثانيا: قياس الخدمات العامة:** اختلاف الآراء بشأن تقييم الخدمات التي تؤديها أجهزة الإدارة الحكومية للأفراد وذلك بسبب اختلاف النظرة إلى طبيعة نشاط الإدارة الحكومية هل هو نشاط استهلاكي أم انه نشاط إنتاجي فالبعض يرى أن الحكومة تؤدي خدمات لأفراد المجتمع باعتبارها نائبة عنهم في استهلاك هذه الخدمات وهي بهذه الصفة لا تخرج عن كونها مستهلكا عاما للأفراد قد فوضوا لها أمر إشباع بعض الحاجات العامة كالأمن والدفاع والصحة، كما أن الخدمات التي تؤديها ليس لها نظير في الأسواق، ومن ثم لا يمكن أن تكون منتجة. [2]

**ثالثا: الخدمات الشخصية** : هناك بعض الخدمات الشخصية التي يقدمها الفرد إلى نفسه ولأفراد أسرته وتحقق لهم إشباع ولكنها لاتعرض في السوق. فمثلا خدمات ربات البيوت حيث رغم تعددها وأهميتها لا يمكن حسابها لأنها غير مأجورة.[3]

**رابعا: خدمات إيجار المساكن التي يملكها أصحابها:** فهذه المنازل تقدم لهم خدمة السكن شهريا دون أن يدفعوا إيجار مقابل ذلك أي أن خدمة السكن في هذه الحالة لا تعرض في السوق ، وإنما يتمتع بها أصحابها دون أن تحسب قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ولعلاج هذه المشكلة جرى العرف الاقتصادي على حساب قيمة إيجاريه لهذه المساكن على أساس إيجار المثل، ويتم تقديرها كأنه يؤجرها أصحابها وتضاف هذه القيمة إلى الناتج المحلي.[4]

**خامسا: الاستهلاك الذاتي:** يقصد بهذه الحالة كميات الإنتاج التي تستهلك مباشرة بواسطة منتجتها، وقد اختلفت الآراء بشأن تقييم هذه الكميات، هل يتم التقييم بسعر التكلفة أو بسعر السوق أو بسعر وسط بين هذين السعرين فالتقييم على أساس التكلفة يستند إلى أن هذه المنتجات لم تتبادل فعلا في السوق ومن ثم ليس من المنطق إضافة قيمة خدمات التخزين و النقل أو ربح المنتج في تكلفتها ا ذاته ن هذه الإضافة من شانها تضخيم قيمة هذه المنتجات دون مبرر ،أما التقييم بالتكلفة الفعلية فيتم على أساس التكلفة الذي تحمله المنتج فعلا مضافا إليه الربح.[5]

---

[1] محمود عزيز، مبادئ الاقتصاد، ط 1،ليبيا، جامعة فارس يونس للنشر والتوزيع، 2002، ص390.

[2] أحمد سامي عثمان، نضام المحاسبة القومية، القاهرة، مصر، دار الجيل، 1976، ص82.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، إسكندرية، مصر، الدار الجامعية للنشر، 1997، ص 12.

[4] السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، عمان، الأردن، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 47.

[5] أحمد سامي عثمان، مرجع سابق، ص 79.

**سادسا: ازدواجية الحساب:** أي احتساب قيمة السلع أو الخدمات أكثر من مرة واحدة، يكون الدخل الوطني أكبر من قيمته الحقيقية لذلك، ولكي يتم تجنب الازدواجية أو تكرار في حساب الدخل الوطني نستخدم طريقة القيمة المضافة أو الناتج النهائي.[1]

**سابعا: عدم توفر الإحصاءات الدقيقة:** يعني عدم دقة أو عدم شمول البيانات الإحصائية المستخدمة في تقدير الدخل الوطني.[2]

**ثامنا: الاقتصاد الغير الرسمي:** مشكلة الاقتصاد الخفي ويطلق هذا اللفظ على الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة التي تمارس بطريقة سرية فرغم ما يتولد على هذه الأنشطة من إنتاج حقيقي، إلا أنه لا يؤخذ في الحسابات الوطنية. [3] والاقتصاد الرسمي ذلك الجزء من الاقتصاد الإجمالي غير الممثل في الأرقام الرسمية، ولهذا يفضل تسميته بالاقتصاد التقني في بعض حالاته يكون شرعيا كالاقتصاد المنزلي والأعمال التطوعية، وأحيانا ممنوعا كالغش الجبائي والعمل الأسود وفي حالات أخرى إجراميا كالمتاجرة بالمخدرات.[4]

## المبحث الثالث:الطلب، العرض والتوازن في سوق السلع والخدمات

حتى يكون هناك توازن في سوق ما يجب أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي في ذلك السوق. والحقيقة التي نريد أن نؤكد عليها هنا أن الوضع الأفضل أو الأمثل لأي اقتصاد هو حالة التوازن التي يمكن أن يصل إليها عند مقابلة مكونات الإنفاق بمكونات الدخل، أو بمعنى آخر عندما يتحقق الوضع التالي:

**الناتج المحلي =** الدخل = الإنفاق الكلي $AE = Y = PIB$

حيث **Y** هي الدخل الكلي و AE هو الإنفاق الكلي

## المطلب الأول: الطلب الكلي AD

### أولا: مفهوم الطلب الكلي

يعرف بأنه مجموع السلع والخدمات التي ترغب الوحدات الاقتصادية (الأفراد، الحكوم ة، المنشآت ) في الحصول أو الإنفاق عليها. و يعرف الطلب الكلي بأنه الإنفاق المخطط أو المرغوب لكل قطاعات المجتمع على السلع والخدمات النهائية المنتجة في

[1] إيهاب نديم وآخرون، التحليل الاقتصادي الكلي: اقتصاد 2، القاهرة، مصر، كلية التجارة عين الشمس، ص 248.
[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 75.
[3] رمضان محمد العقلي، مبادئ الاقتصاد الكلي، إسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2007، ص47.
[4] محمد براغ، الاقتصاد الغير الرسمي وأسبابه، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص90.

اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة وبالتالي فإن الطلب الكلي يتكون من الإنفاق المخطط للقطاعات الأربعة الأساسية المكونة للاقتصاد الوطني ومن ثم يتكون من طلب القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية، وطلب قطاع [1] الأعمال وهو الإنفاق الاستثماري الخاص،وطلب الحكومي على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، والطلب الخارجي الصافي لقطاع العالم الخارجي أي صافي الصادرات.

إذ يمكن التعبير عن الطلب بالمعادلة التالية: $\mathbf{AD = C + I + G + X - M}$

حيث تعبر **C** عن الاستهلاك بأنواعه وتعبر **I** عن الاستثمار أو ما يسمى بالإنفاق الاستثماري الذي ينشأ ع ن شراء المعدات والتجهيزات وغيرها،أما **G** فتعبر عن الطلب الكلي أو إنفاق الحكومة على السلع والخدمات الحكومية أو العامة المختلفة في شتى المجالات. [2]

أما الجزء الأخير من المعادلة فهو خاص بما يسمى بالطلب الخارجي أو ما يطلق عليه صافي الصادرات **Net Export** والذي يتكون من مجموع صادرات البلد المعني **X** مخصوما منها إجمالي وارداته **M** من الخارج.

## ثانيا: دالة الطلب الكلي:

من الواضح أن ارتفاع الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى يميل بالوحدات الاقتصادية إلى تخفيض كمية الطلب الذي تظهره على السلع والخدمات،سواء كانت تلك الوحدات الاقتصادية هي المستهلكين في القطاع العائلي أو المستثمرين أو قطاع الحكومة أو القطاع الخارجي. ذلك أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني انخفاض ما نسميه القدرة الشرائية للنقود ويؤدي غلى انخفاض قدرة الوحدات الاقتصادية على طلب كميات السلع والخدمات التي اعتادت على شرائها من قبل.

لهذا يمكننا أن نستنتج أن الطلب الكلي **AD** دالة في مستوى الأسعار **P** وأن هذه الدالة متناقصة.

وإذا رسمنا منحنى دالة الطلب الكلي السابقة فإن هذا المنحنى يظهر كما في الشكل، حيث مثلنا تغيرات **AD** على المحور الأفقي وتغيرات على المحور الرأسي. إذا كان مستوى الأسعار هو $P_0$ فإن كمية الطلب الكلي تكون $Q_0$ وإذا ارتفع مستو الأسعار إلى القيمة $P_1$ فإن كمية الطلب الكلي تنخفض إلى $Q_1$.[3]

[1] مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 107.

[2] مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 107.

[3] أحمد الأشقر، اقتصاد كلي، ط 1، عمان، الأردن، الدار العلمية للنشر والتوزيع، 2002، ص ص 198-199.

**شكل رقم (1-1): منحنى دالة الطلب الكلي**

**المصدر**: أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 199.

بهذا فإن تغير مستوى الأسعار ينقلنا من نقطة على منحنى الطلب الكلي **AD** إلى نقطة أخرى على نفس المنحنى. فإذا ارتفعت الأسعار فإن الانتقال على المنحنى **AD** يكون باتجاه الأعلى. أما إذا انخفضت الأسعار فإن الانتقال على منحنى **AD** يكون باتجاه الأسفل. لكن إلى جانب مستوى الأسعار هناك مجموعة من العوامل الأخرى تؤثر في الطلب الكلي. وتؤدي هذه العوامل إلى انتقال منحنى الطلب الكلي **AD** من وضع إلى وضع آخر.

## ثالثا: خصائص منحنى الطلب الكلي:

- يتجه من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين.

- ينحدر منحنى الطلب الكلي من أعلى إلى أسفل دلالة على أنه كلما انخفض السعر زادت الكمية المطلوبة، وبارتفاع السعر فإن الكمية المطلوبة تنخفض.

وبارتفاع السعر يؤدي إلى خفض الكمية التي يطلبها المجتمع من السلع والخدمات نظرا لانخفاض القيمة الشرائية للنقود وهكذا يبدو وكان الأمر يتعلق بعرض النقود فمع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن ارتفاع الأسعار مع ثبات كمية النقود الموجودة بحوزة المجتمع ستؤدي إلى خفض الكمية المطلوبة. وذلك نظرا لانخفاض القيمة الشرائية للنقود.

- وجود مجموعة مؤثرات خارجية تغير وضعه، و المشار إليها سابقا.[1]

[1] عبد الحليم كراجة و آخرون، مرجع سابق، ص 77.

## رابعا: انتقال منحنى الطلب الكلي

إن كل العوامل التي تؤثر على الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي أو التجارة الخارجية، تؤثر على الطلب الكلي أيضا، من هذه العوامل الكوارث الطبيعية والحروب التي تؤدي إلى ازدياد الطلب أحيانا، من أجل تعويض ما أتلفته الكوارث والحروب،كما تؤدي إلى انخفاض الطلب أحيانا أخرى، تحسبا لتوقعات متشائمة حول عمليات الإنتاج في المستقبل. من هذه العوامل أيضا عرض منتجات جديدة في السوق لم تكن معروفة من قبل مما يؤدي إلى ازدياد الطلب الاستهلاكي أحيانا. من هذه العوامل أيضا الإجراءات التي تتخذها الحكومة في كثير من الأحيان لتحسين مناخ الاستثمار،كما في تخفيض سعر الفائدة في المصرف المركزي وتخفيض معدل الضرائب على أرباح الشركات وغير ذلك.من ذلك تحسين الوضع الأمني وتدعيم الاستقرار السياسي في البلد.[1]

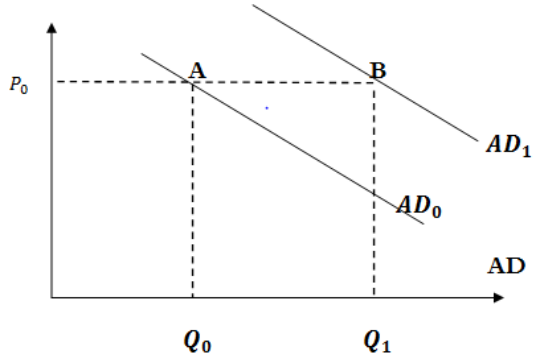
ومن هذه العوامل أيضا تغير الطلب على بعض المنتجات في السوق العالمية مما يؤثر على كل من الصادرات والواردات. فإذا ارتفعت الأسعار العالمية مثلا على بعض المنتجات التي تصدر للخارج بالمقارنة مع أسعارها المحلية فإن قدرة هذه المنتجات على المنافسة في الخارج تزداد ويزداد بالتالي الطلب على الصادرات مما يؤدي إلى ازدياد الطلب الكلي. أما إذا ارتفعت الأسعار العالمية على بعض المنتجات التي تستورد من الخارج فإن الطلب على استيراد هذه المنتجات يقل مما يؤدي إلى ازدياد الطلب الكلي في الداخل.

إذا أدى أحد تلك العوامل إلى ازدياد الطلب الكلي فإنه سيعمل على انتقال منحنى الطلب الكلي باتجاه اليمين والأعلى. أما إذا ذلك العامل إلى انخفاض الطلب الكلي فإنه سيعمل على انتقا ل منحنى الطلب الكلي باتجاه اليسار والأسفل.في الشكل كان منحنى الطلب الكلي في البدء منطبقا على الخط $AD_0$ حيث كان مستوى الأسعار $P_0$ وكمية الطلب الكلي$Q_0$كما في النقطة A . وبعد تأثير أحد العوامل التي ذكرناها ازداد الطلب الكلي دون تغير مستوى الأسعار فانتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين والأعلى حتى انطب ق على الخط $AD_1$.بهذا فإن الطلب الكلي ازداد من الكمية $Q_0$ إلى الكمية $Q_1$.كما في النقطة B.[2]

[1] أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص199.

[2] أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص200.

**شكل رقم (1-2): انتقال منحنى الطلب الكلي**




**المصدر**: عبد الحليم كراجة، مرجع سابق، ص 178.

## المطلب الثاني: العرض الكلي AS

### أولا: مفهوم العرض الكلي

العرض الكلي هو كمية السلع والخدمات النهائية التي يرغب البائعون في بيعها والتي قد لا تتعادل بالضرورة مع الكمية الموجودة في حوزتهم من الناتج المحلي.

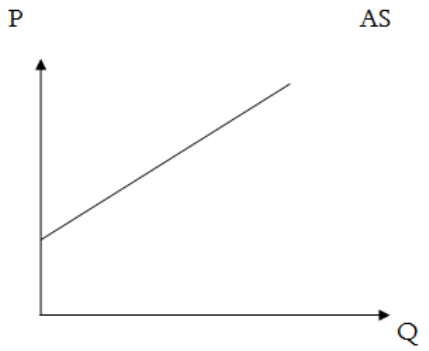
ويجب أن لا نغفل العامل الزمني في علاقته بالعرض الكلي. ففي الفترة الزمنية القصيرة تكمن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في آلية تحديد الناتج التوازني والبطالة والتضخم. وفي المدى الطويل فإن الكلام عن العرض الكلي يشمل مستوى النمو للاقتصاد الوطني في الفترة القادمة أي ما يسمى بالناتج الكامن.[1]

ولما كانت المشروعات تنتج من اجل الربح، فإن رغبة هذه المشروعات في إنتاج حجم معين سيستقر عند مستو محدد لو لم يكن بوسع هذه المشروعات زيادة مستوى الأرباح عن طريق زيادة أو تخفيض حجم الإنتاج عن هذا المستوى. وهذا يعني أنه يمكننا أن نفترض توافر الرغبة لدى المؤسسات الإنتاجية لعرض أي كمية من الإنتاج لإشباع الطلب الكلي. وبناء على ذلك فإن منحنى العرض الكلي يشير إلى الكميات المختلفة من الناتج النهائي التي ترغب المؤسسات الإنتاجية في إنتاجها لإشباع المستويات الممكنة من الطلب الكلي.

[1] عبد الحليم كراجة، مرجع سابق، ص 85.

وبناء على ذلك وبتلافي الاختلاف البسيط بين حجم الإنتاج والمباع منه، يمكن الربط بين العرض الكلي والناتج الوطني الإجمالي بالرغم من عدم التشابه الكامل بينهما، فالناتج الوطني مقياس لتيار السلع والخدمات النهائية، والعرض الكلي يتضمن الإدارة والقدرة على الاختيار بين مستويات الإنتاج المختلفة التي يمكن للمؤسسات الإنتاجية أن تقدم عليها.

**شكل رقم (1–3): منحنى العرض الكلي**




**المصدر**: عبد الحليم كراجة، مرجع سابق، ص 86.

ويلاحظ على هذا المنحنى انه يتجه من أسفل إلى أعلى ومن اليسار إلى اليمين دلالة على انه كلما ارتفع السعر كلما زادت الكمية المعروضة والعكس صحيح. كما أن هذا المنحنى يمثل الإنتاج في المدى القصير في حين أن منحنى العرض الكلي في المدى الطويل يأخذ شكل خط مستقيم عمودي على المحور السيني مما يدل على ثبات الناتج الوطني.بالرغم من تغير الأسعار.[1]

## ثانيا: محددات العرض الكلي Determinants of AS

يحدد مستوى العرض الكلي بعاملين: **الناتج المحتمل** Potential Output أو **الكامن**، ومستويات الأجور. أما الناتج المحتمل أو الكامن فيعبر عن الطاقة الكامنة في اقتصاد ما لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات وفقا للاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة. وبعبارة أخرى للإمكانات المتاحة. وبعبارة أخرى فإننا نتحدث عن استغلال الاقتصاد المعني لموارده المتاحة. – من أرض وقوى بشرية ورأس مال – الاستغلال الأمثل والاستعانة بالتكنولوجيا المتاحة مما يمكن من إنتاج القدر الأكبر من السلع والخدمات، دون أي هدر في الطاقات الكامنة. بمعنى، إذا رجعنا إلى فكرة منحنى إمكانية الإنتاج **PPC**،فإننا نتحدث عن اقتصاد يعمل على نقطة ما على ذلك المنحنى وليس نقطة داخل المنحنى. وعليه فإن مستوى العرض الكلي في اقتصاد يتحدد مبدئيا وبشكل ملموس بمستوى الاستغلال الأمثل للموارد والتكنولوجيا المتاحة.[2]

أما العامل الآخر لتحدي مستوى العرض، فهو تكاليف عناصر الإنتاج والتي يأتي على رأسها الأجور.

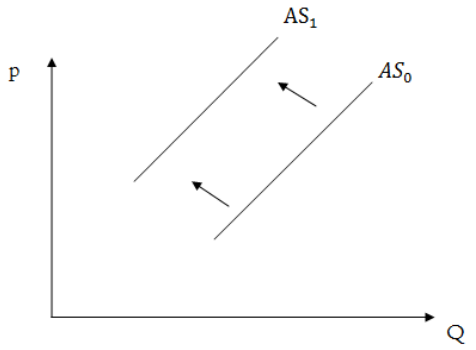
---

[1] عبد الحليم كراجة، مرجع سابق، ،ص 86.

[2] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 2، عمان، الأردن، دار وائل للتوزيع والنشر، 2004، ص 115.

فالمعروف أن تزايد تكاليف الإنتاج يعني التأثير مباشرة على مستويات العرض عند الأسعار المختلفة. فزيادة الأجور مثلا تعني أن المنتجين لن يتمكنوا من إمداد السوق بمستويات العرض السابقة إلا عند مستويات أعلى من الأسعار، مما يعني ضرورة انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى على النحو الموضح في الشكل التالي:

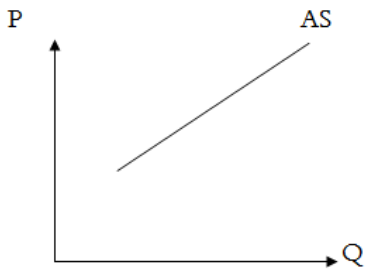
**شكل رقم (1–4): انتقال منحنى العرض الكلي**

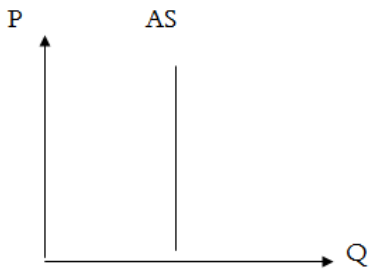



على صعيد آخر فإن معظم الإقتصادات الصغيرة المفتوحة، تشكل تكاليف المواد الخام، وخاصة المستوردة منها، النسبة الكبرى من تكاليف عناصر إنتاج السلع والخدمات المختلفة. وعليه فإن تقلبات أسعار المواد المستوردة، من جهة، أو تغيير أسعار العملة، من جهة أخرى، يلعبان دورا محوريا في تكاليف المواد المصنعة النهائية، مما يعني ضرورة انعكاس ذلك على منحنى العرض الكلي لتلك الاقتصاديات.[1]

## ثالثا: منحنى العرض الكلي عبر الزمن

يتأثر شكل منحنى العرض الكلي بالفترة الزمنية فهو في الفترة القصيرة يتجه من أسفل إلى أعلى ومن اليسار إلى اليمين ولكنه في الفترة الطويلة يأخذ شكل الخط المستقيم العمودي على المحور السيني.




**شكل رقم (1–5): منحنى العرض في الفترة القصيرة** **شكل رقم (1–6): المنحنى العرض في الفترة الطويلة**

**المصدر**: خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 120.

[1] خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 119.

ففي الفترة القصيرة لم يكن المجتمع قد استغ ل كامل الطاقات والموارد المتاحة له حيث يظهر مايسمى بالناتج الكامن أو المحتمل. ولكنه في المدى الطويل فإن المجتمع يصبح قادرا على استغلال كامل الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل وهذا ما يؤدي بمنحنى العرض إلى أن يتخذ شكل الخط العمودي على المحور السيني، حيث أنه مهما تغيرت الأسعار فإن الكمية تبقى ثابتة.[1]

وهنا وجهتا نظر بالنسبة لشكل المنحنى:

- **منحنى العرض الكلي الكلاسيكي:** وترى هذه المدرسة أن شكل منحنى العرض الكلي هو عمودي على المحور الشيني مما يدل على أن التغير في منحنى الطلب الكلي ليس له أثر على مستويات العرض الكلي وإنما أثره فقط يكون على مستوى الأسعار.
- **منحنى العرض الكلي الكينزي:** وترى هذه المدرسة أن تغير الطلب يؤثر على العرض الكلي وهذا ما يجعل منحنى العرض الكلي يتجه من أسفل إلى أعلى ومن اليسار إلى اليمين وبشكل مفلطح.

ومن الملاحظ أن رأي مدرسة كينز وأتباعه يلاءم الفترة القصيرة وأكثر منه في الفترة الطويلة، حيث أن العلاقة بين الكميات المنتجة والأسعار تكون أكثر وضوحا، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة من قبل المنتجين.

ولكن و بمرور الزمن فإن المجتمع قادر على استغلال الطاقات الكافية لديه وتصبح كل زيادة في السعر هي في الأساس نتيجة لنقص العنصر البشري اللازم للإنتاج وتستنفذ كامل الطاقة الكافية مما يتحول الأمر إلى جانب الطلب. ومع مرور الزمن واستنفاذ المجتمع لطاقاته يتحول منحنى العرض إلى خط عمودي وهذا ما نادى به أصحاب المدرسة التقليدية في الاقتصاد.[2]

## المطلب الثالث:تحديد المستوى التوازني لدالة الدخل الكلي

يتحقق توازن الدخل الكلي بيانيا عندما يتعادل الطلب الكلي مع الدخل الكلي

**حيث: الدخل الكلي = الطلب الكلي**

**= الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + ( الصادرات – الواردات )**

[1] عبد الحليم كراجة و آخرون، مرجع سابق، ص 82.
[2] عبد الحليم كراجة، مرجع سابق، ص 83.

وسوف يتم تحديد المستوى التوازني للدخل من خلال عدة نماذج حيث نبدأ أولا بالنموذج المبسط أي في ضل عدم وجود تدخل حكومي وأيضا عدم وجود قطاع خارجي، ثم نقترب تدريجيا من الواقع بإدخال القطاع الحكومي ثم يلي ذلك إدخال القطاع الخارجي.

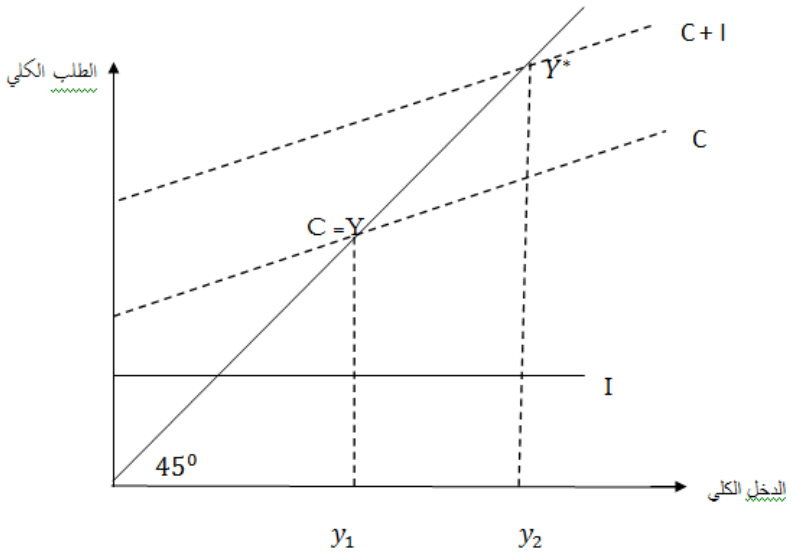
## النموذج الأول:

سوف نفترض في هذا النموذج المبسط عدم وجود قطاع حكومي و أيضا عدم وجود قطاع خارجي، بمعنى التدفق الدائري للدخل الكلي يتم من خلال قطاعين فقط وهما القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي.[1]

**الدخل الكلي = الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار**

$$Y = C + I$$

**الشكل رقم (1–7): كيفية تحديد المستوى التوازني للدخل الكلي في ضل اقتصاد مغلق مع عدم وجود قطاع حكومي**




**المصدر**: عبد الحليم كراجة، مرجع سابق، ص 201.

في الجزء الأعلى من الشكل السابق يقيس المحور الرأسي الطلب الكلي بينما يقيس المحور الأفقي الدخل الكلي، وقد تم رسم دالة الاستثمار موازية للمحور الأفقي للدلالة على ثبات حجم الاستثمار مهما زاد حجم الدخل، وهذا يعني أن الاستثمار الكلي يتمثل فقط في استثمار تلقائي وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتحدد بصفة تلقائية ومستقلة عن حجم الدخل. أما

[1] الحجار و آخرون، الاقتصاد الكلي، بيروت، لبنان، دار المنهل اللبناني، 2010، ص 230.

دالة الاستهلاك فقد تم رسمها على أساس أنها تمثل دالة استهلاك خاصة بالأجل القصير حيث تتقاطع مع المحور الرأسي عند قيمة موجبة.

وبما أن الطلب الكلي يتكون من مجموع كل من الاستهلاك والاستثمار فإن دالة الطلب الكلي قد تم رسمها كخط مستقيم يوازي دالة الاستهلاك وتتقاطع مع المحور الرأسي في قيمة موجبة، والتي تمثل مجموع كل من الاستهلاك والاستثمار عندما يكون حجم الدخل مساويا للصفر. ومن الملاحظ أن دالة الطلب الكلي توازي دالة الاستهلاك لأن الفرق بينهما ثابت ويساوي الاستثمار التلقائي الثابت. أما خط $45°$ فهو خط استرشادي يمثل خط الدخل، حيث أن كل نقطة عليه تحقق شرط التوازن وهو تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي وميل هذا الخط ثابت ويساوي الواحد الصحيح.[1]

ويلاحظ أيضا من الشكل السابق أن تقاطع خط الدخل مع دالة الاستهلاك عند النقطة $1$ تعني تساوي كل من الاستهلاك والدخل مما يعني أن حجم الادخار يكون مساويا للصفر وذلك عند مستوى الدخل $y_1$.

إذن تقاطع كل من دالة الطلب الكلي مع خط الدخل يحدد لنا المستوى التوازني للدخل الوطني وذلك عند النقطة التوازنية $Y^*$ حيث نجد أن مستوى الدخل يحدد عند النقطة $y_2$.

## النموذج الثاني:

في هذا النموذج سوف نقترب أكثر من الواقع حيث سنفترض إدخال القطاع الحكومي بشقيه المعروفين وهما الضرائب كتسربات من تيار الدخل والإنفاق الحكومي كإضافات إلى تيار الدخل.

الدخل الكلي = الطلب الكلي

$$Y = C + I + G$$

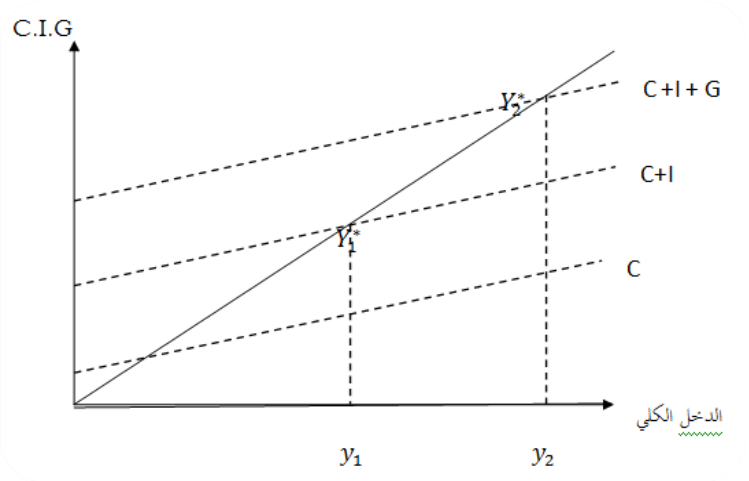
وللأغراض التبسيط سنبدأ أولا بتحديد المستوى التوازني للدخل الوطني بإدخال الإنفاق الحكومي أولا مع استبعاد الضريبة مرجئين ذلك لمرحلة لاحقة.[2]

وسوف يكون شرط التوازن في هذه الحالة هو:

$$Y = C + G + I$$

[1] الحجار و آخرون، مرجع سابق، ص 233.
[2] الحجار و آخرون، مرجع سابق، ص 240.

**الشكل رقم (1–8)**: يوضح كيفية تحديد المستوى التوازني للدخل الوطني




في الشكل البياني السابق افترضنا أن الإنفاق الحكومي ثابت، وبإضافة الإنفاق الحكومي الثابت G إلى دالة الطلب الكلي نحصل على دالة الطلب الكلي الجديدة وهي: **الطلب الكلي = C + G + I**

وهنا نجد أن تقاطع دالة الطلب الكلي مع خط الدخل عند النقطة التوازنية $Y_2^*$ يحدد لنا المستوى التوازني للدخل الوطني $y_2$ . وواضح مما سبق أن المستوى التوازني للدخل الوطني قد ارتفع من $y_1$ إلى $y_2$ لإضافة الإنفاق الحكومي إلى مكونات الطلب الكلي.

## النموذج الثالث: [1]

في هذا النموذج سوف نقوم بإدخال القطاع الخارجي بشقيه المعروفين وهما الواردات والصادرات، فالواردات ينظر إليها كتسرب من تيار الدخل. بينما تعتبر الصادرات بمثابة إضافة إلى تيار الدخل.

و يكون شرط التوازن هو: **الدخل الكلي = الطلب الكلي** $Y = C + I + G + X - M$

[1] الحجار و آخرون، مرجع سابق، ص 255.

حيث عبارة الدخل التوازني في اقتصاد يتكون من أربع قطاعات كالتالي:

$$AD = AS$$
$$Y = C + I + G + X - M$$
$$Y = a + b(Y-(T_0 + ty) + R_0) + G_0 + X_0 - M0 - mY$$
$$Y = a + bY - bT_0 + btY + bR_0 + G_0 + I_0 + X_0 - M0 - My$$
$$Y - By + btY + mY = (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$
$$Y^* = \frac{1}{1- b + bt + m}(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

وسوف نفرض في هذا النموذج أن حجم الصادرات ثابت وبالتالي تتمثل دالة الصادرات في خط مستقيم يوازي المحور الأفقي، بينما ينظر إلى الواردات على أنها دالة طردية في حجم الدخل، حيث تأخذ دالة الواردات الشكل التالي: $M = \overline{M} + KY$

**حيث:** $M$: تمثل حجم الواردات $K$ : الميل الحدي للإستراد

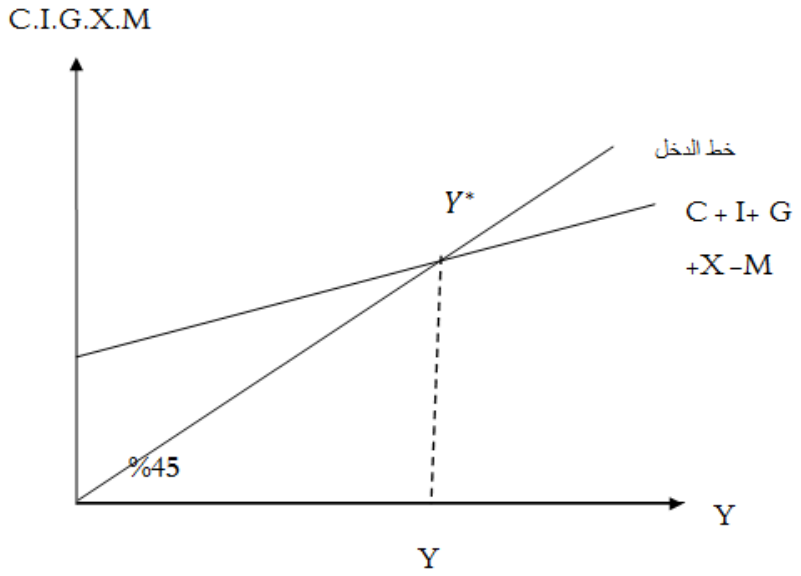
$\overline{M}$ : تمثل الجزء الثابت من الواردات $Y$ : حجم الدخل

**شكل رقم (1–9): منحنى دالتي الصادرات والواردات**

**المصدر**: سلمي رشيد، مرجع سابق، ص 36.

والآن إذا قمنا بإضافةصافي المعاملات مع العالم الخارجي إلى دالة الطلب الكلي سنحصل على دالة الطلب الكلي الجديدة.

**الشكل رقم (1–10): يوضح كيفية تحديد المستوى التوازني للدخل الوطني وفقا لهذا النموذج**




**المصدر**: الحجار و آخرون، مرجع سابق، ص 248.

من الشكل السابق يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني عندما يتقاطع خط 45° مع دالة الطلب الكلي عند نقطة التوازنية $Y^*$ وحيث يتحدد المستوى التوازني للدخل Y.

**خلاصة:**

تكتسي دراسة الناتج الداخلي الخام أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لبلد ما، إذا أن الناتج الداخلي هو مقياس إنتاج البلد من البضائع و الخدمات المختلفة، كما أنه من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي.

كما أن قياس الناتج الداخلي و تقسيمه من حيث المصدر بين قطاعات النشاط المختلفة ومدى مساهمة كل قطاع في الناتج يسمح لنا بأخذ صورة عن مدى تقدم البلد أو كونه سائراً في طريق النمو. حيث أن نسبة الناتج الداخلي الخام المتولدة من القطاع الأولي في الدول النامية كبيرة جداً وذلك نتيجة أن نشاط الإنتاج الأولي في الدول النامية منخفضة الدخل يعتبر النشاط الرئيسي في الاقتصاد.

و بالرغم مما يحيط بقياس الناتج ال داخلي الخام من انتقادات بسبب المسائل الخاصة بقياس الرفاهية الاقتصادية– التي لايمكن قياسها فقط بمستوى الناتج الداخلي الخام– وكذلك بسبب المسائل الخاصة بالتغيرات في الأسعار و تركيب الأرقام القياسية إلا أنه يبقى من أصلح المعايير المعبرة عن النمو الاقتصادي.

ويمثل الناتج الداخلي الخام السلع و الخدمات المنتجة محليا بغض النظر عن جنسية المنتج ويمكن قياسه من خلال ثلاث طرق تتمثل في طريقة الإنتاج، طريقة الدخل وأخيرا طريقة الإنفاق، و يترتب عن هذه الطرق في القياس مجموعة من العقبات من بينها صعوبة قياس الخدمات العامة التي تؤديها أجهزة الإدارة الحكومية للإفراد وصعوبة قياس الخدمات الشخصية التي يقدمها الفرد لنفسه

وبذلك سنتطرق في الفصل الموالي إلى دراسة محددات الناتج الداخلي الخام، أو بعبارة أخرى محددات الطلب الكلي وذلك باعتبار استعمالنا لطريقة الإنفاق في تقدير إجمالي الناتج الداخلي الخام.

# الفصل الثاني

## دراسة محددات الناتج الداخلي

## الخام

**تمهيد:**

تعتبر النشاطات الاقتصادية سمة كل مجتمع، والهدف من وراء هذه النشاطات هو إشباع الحاجات البشرية المختلفة، ويتمثل نشاط المجتمع في العمليات الإنتاجية المختلفة و حصيلة هذه العمليات الإنتاجية هو الناتج الداخلي و تتلقى عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية عوائد، مجموع هذه العوائد يشكل الدخل. كما أن البضائع و الخدمات المنتجة تواجه طلباً عليها من طرف مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و مجموع هذه الطلبات يشكل الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي، وبالتالي فإن الناتج الداخلي الخام يظهر أيضاً في شكل دخل الذي بدوره يتكون من الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، الصادرات و الواردات.

وبهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة محددات أو مكونات الناتج الداخلي الخام الكل على حدا و هذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ما هي الإنفاق الاستهلاكي

المبحث الثاني: ماهي الإنفاق الاستثماري

المبحث الثالث: الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات

## المبحث الأول: ماهي الإنفاق الاستهلاكي consumption

سندرس في هذا المبحث الاستهلاك الكلي والادخار الكلي ومجموعة العوامل التي تؤثر في كل منهما ولا سيما الدخل. ويعتبر الاستهلاك الكلي أهم عنصر من عناصر الطلب الكلي، كما يعتبر الادخار العامل الأكثر أهمية في زيادة حجم الاستثمار. لهذا فإن دراسة الاستهلاك والادخار هي من الدراسات الاقتصادية الهامة.

### المطلب الأول: دالة الاستهلاك والميل الحدي والمتوسط والعلاقة بينهما

تمثل دالة الاستهلاك الركيزة الأساسية للنظرية الكينزية في تحديد المستوى التوازني للدخل القومي، ويرى كينز أن الاستهلاك هو الغاية الوحيدة والهدف الأوحد لكل النشاط الاقتصادي.

#### أولا: دالة الاستهلاك

#### 1 تعريف الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك أول مكونات منحنى الطلب الكلي حيث يحتل أهمية قصوى في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنه في العادة يستحوذ على ما يزيد عن 70% من الناتج المحلي للدول.

يُقصد بالاستهلاك ذلك الجزء من الدخل الذي يُخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة التي تشبع الحاجة وتحقق المنفعة[1].

أو هو مجموع ما ينفقه كافة أفراد المجتمع من النقود على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية لتأمين حاجياتهم خلال فترة زمنية معينة، وعلى الرغم من أن الاستهلاك يتوقف على عوامل كثيرة منها الدخل الوطني، معدلات الفائدة، مستوى الأسعار، معدلات الضرائب وغيرها، إلا أن الدخل الوطني يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك ويزيد بنسبة أقل كلما زاد الدخل.[2]

1 محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك وأحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي والكلي، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 2، 1998، ص 97.

2 عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق ص55.

## 2 علاقة الاستهلاك بالدخل

والإنفاق الاستهلاكي هو جزء يقتطعه الأفراد من الدخل لشراء متطلباتهم الاستهلاكية المختلفة. أما الجزء الثاني من الدخل فيذهب إلى الادخار. فإذا رمزنا ب $Y$ للناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الإجمالي وب $C$ للاستهلاك وب $S$ للادخار يكون :

$$Y = C + S \qquad (1)$$

وإذا علمنا ذلك الجزء من الدخل $Y$ الذي يذهب إلى الاستهلاك $C$ فإن الجزء الآخر الذي يذهب إلى الادخار $S$ سيكون:

$$S = Y - C \qquad (2)$$

وسنتناول فيما يلي بالشرح طبيعة العلاقة بين الاستهلاك والدخل.

## 3 دالة الاستهلاك

تعتبر دالة الاستهلاك من أهم الدوال في الاقتصاد الكلي الحديث، خاصة بالنسبة للتيار الكينزي، حيث يُعد العالم الاقتصادي كينز أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورةٍ أساسية على مستوى الدخل[1].

من الواضح أنه إذا تغير الدخل فإن تغيراته تؤدي إلى تغيرات مقابلة في الاستهلاك. لذا يمكننا أن نعتبر الاستهلاك $C$ بمثابة دالة في الدخل $Y$ ونكتب ذلك كما يلي:

$$C = C(Y) \qquad (3)$$

وتكون هذه الدالة في أبسط صيغها دالة خطية. إلا أن الدالة غير الخطية أكثر صدقا في تصوير العلاقة بين الاستهلاك والدخل، كما سنرى:

### أ –الدالة الخطية

إذا كانت الدالة (3) خطية فيمكن كتابتها كما يلي :

$$C = a + bY \qquad (4)$$

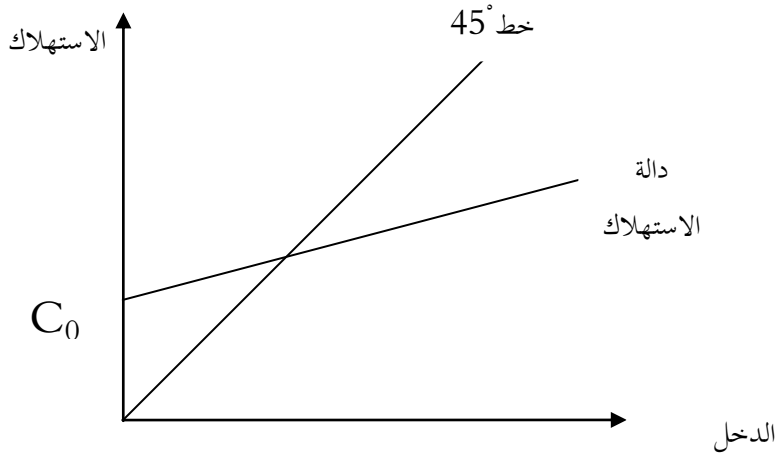
1 صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 157.

حيث ان العددين $a$،$b$ ثابتان. والخط البياني لهذه الدالة هو مستقيم ميله $b$ ويقطع المحور الرأسي في نقطة ترتيبها $a$، كما في الشكل.أي أن $b$ هو ميل المستقيم وهو $a$ القاطع.

نطلق على $a$ اسم الاستهلاك التلقائي أو الذاتي أو الاستهلاك المستقل عن الدخل. والواقع أن الاستهلاك $C$ يكون مساويا $a$ إذا كان الدخل $Y$ في العلاقة $4$ مساويا الصفر. والاستهلاك المستقل هو الحد الأدنى من الاستهلاك الذي يلزم لاستمرار الحياة

ولا يمكن النزول تحته. لهذا يجب أن يكون $a > 0$ .[1]

**شكل رقم (2–1): دالة الاستهلاك الخطية**




**المصدر**: محمد الليثي وإسماعيل أحمد الشناوي ومحمد فوزي أبو سعيد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1997، ص 95.

[1] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، عمان ، الأردن، ص86.

من الشكل نلاحظ أنه يوجد هناك حد أدنى للاستهلاك، يكون فيه الدخل المتاح يساوي الصفر، يلجأ فيه المجتمع إلى التصرف في المدخرات المتكونة من فتراتٍ سابقة، وهذه النقطة يبدأ منها رسم دالة الاستهلاك، وهي عبارة عن خط مستقيم ميلُه موجب، والذي يعبر عن الميل الحدي للاستهلاك، وهو ميلٌ ثابت. وتتقاطع دالة الاستهلاك مع خط $45^{\circ}$ الذي تم رسمُه. وقبل التحدث عن هذه النقطة نوضح خصائص هذا الخط.

هذا الخط ينصف زاوية الأصل القائمة، ومن أهم خصائصه أن ميله يساوي الواحد؛ حيث أن كل نقطة فيه وعند إسقاطها تتساوى فيها مسافة المحورين، أي أن كل زيادة في الدخل توجه مباشرةً إلى الاستهلاك.

أما العدد $b$ فيمثل النسبة بين زيادة الاستهلاك وزيادة الدخل. فإذا رمزنا لزيادة الاستهلاك بالرمز $\Delta C$ ولزيادة الدخل بالرمز $\Delta Y$ يكون :

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y} \qquad (5)$$

وبصورة خاصة إذا كان $\Delta Y = 1$ يكون $\Delta C = b$.أي ان $b$ هو الزيادة في الاستهلاك عندما يزداد الدخل بمقدار 1. نطلق على $b$ اسم ميل الحدي للاستهلاك $(MPC)$ Marginal Propensity To Consume. لهذا نكتب:[1]

$$MPC = b \qquad (6)$$

ومن الواضح أن هذا الميل الحدي للاستهلاك غير سالب من جهة وأقل من الواحد من جهة ثانية:

$$1 \geq b \geq 0 \qquad (7)$$

لأنه إذا ازداد الدخل بمقدار 1 فلا يمكن الاستهلاك أن يقل ولا يمكن أن يزداد بأكثر من زيادة الدخل " **وهي 1** " .

إذا نسبنا الاستهلاك $C$ إلى الدخل $Y$ نحصل على ما نسميه الميل المتوسط للاستهلاك Average Propensity to Consume $(APC)$. وهو يمثل الإنفاق الاستهلاكي المقابل للواحد من الدخل أي أن:

$$(APC) = \frac{C}{Y} \qquad (8)$$

وإذا بدلنا $C$ بقيمتها من العلاقة $(4)$ نستنتج أن:

[1] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سابق، ص87.

$$APC = \frac{a+BY}{Y} = \frac{a}{Y} + \text{b}$$

$$\text{أو} \quad APC = \frac{a}{Y} + \text{MPC} \qquad (9)$$

ولما كانت $a > 0$ فإن هذه العلاقة (9) تدل على أن $APC$ هي دوما أكبر من MPC :

$$APC > \text{MPC}$$

وتدل العلاقة (9) أيضا على أنه عندما يزداد الدخل Y يصبح الكسر $\frac{a}{Y}$ أصغر فأصغر وتقترب APC من MPC.

**ب – الدالة غير الخطية**

إن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك C والدخل Y بدالة خطية كالدالة (4) يعني ضمنا أن الميل الحدي للاستهلاك MPC يظل دائما ثابتا ويساوي b مهما تغير الدخل Y. لكن هذا لايتمشى مع الواقع لأن نسبة الزيادة في الاستهلاك $\Delta C$ إلى الزيادة في الدخل $\Delta Y$ تتناقص عمليا كلما ارتفع مستوى الدخل.

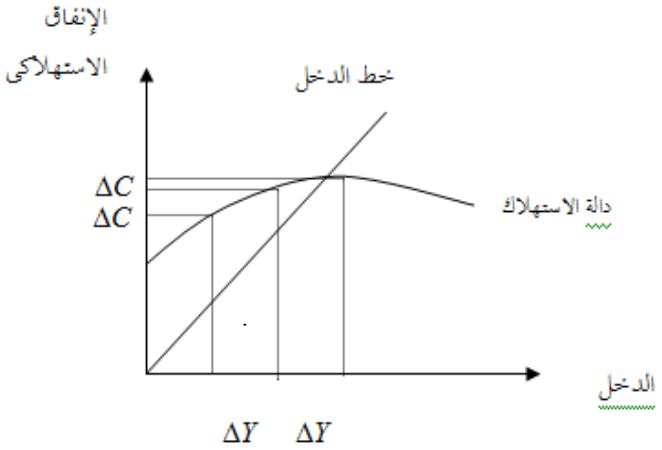
لهذا لابد أن يكون الخط البياني لدالة الاستهلاك على شكل منحنى يرتفع إلى الأعلى ويتناقص ميل مماسه كلما ازدادت Y. أي لابد أن يكون الخط البياني لدالة الاستهلاك متزايدا ومقعرا نحو الأسفل. ونعبر عن ذلك بقولنا إن المشتق الأول لدالة الاستهلاك $\frac{\text{dC}}{\text{dY}}$ غير سالب وأما المشتق الثاني $\frac{d^2C}{dY^2}$ فسالب. ولما كان المشتق الأول لدالة الاستهلاك يساوي MPC فسيكون غير سالب من جهة وأقل من الواحد من جهة ثانية. لهذا يمكن أن نكتب العلاقتين التاليتين:[1]

$$1 \geq \frac{\text{dC}}{\text{dY}} \geq 0 \qquad (10)$$

$$\frac{d^2C}{dY^2} < 0 \qquad (11)$$

**شكل رقم (2–2): دالة الاستهلاك غير الخطية**

[1] منور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سابق، ص 90.




**المصدر**: صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977، ص 165.

من خلال الشكل فإن الزيادة المتساوية في الدخل تؤدي إلى تحقيق زيادة متناقصة في الاستهلاك ( $\Delta C$ )، وعليه فإن الميل الحدي للاستهلاك يتغير مع تغير مستوى الدخل[1].

## ثانيا: الميل المتوسط والحدي للاستهلاك والعلاقة بينهما:

من دالة الاستهلاك يمكن استخراج الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك وإيجاد العلاقة بينهما:

أ – **الميل المتوسط للاستهلاك**: ويعرف على أنه نسبة ما ينفق على الاستهلاك عند حجمٍ معين من الدخل [(2)]، فهو عبارة عن العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتولد عند مستوى معين، ويمثل بالعلاقة التالية:

$$(APC) = \frac{C}{Y}$$

وتجدر الإشارة إلى أن الميل المتوسط للاستهلاك يمكن أن يكون أكبر من الواحد الصحيح، وهذا إذا كانت دالة الاستهلاك فوق خط الدخل.

والميل المتوسط للاستهلاك في الفترة القصيرة يتناقص بزيادة الدخل سواءً كانت دالة الاستهلاك خطية أم غير خطية[3].

**ب– الميل الحدي للاستهلاك**: من الممكن أن نستخلص من دالة الاستهلاك المزيد من المعلومات حول طبيعة العلاقة بين الدخل والاستهلاك والتي تساعدنا في التحليل المقبل، و أهم هذه المعلومات تكمن في معرفة الكيفية التي يستجيب بها

[1] صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 165.
[2] عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص86.
[3] محمد علي الليثي وإسماعيل أحمد الشناوي ومحمد فوزي، مرجع سابق، ص 101.

المستهلكون لأي تغيرٍ محدد في الدخل، وهذه الكمية يمكن معرفتها بالنظر إلى ميل دالة الاستهلاك والذي يُطلق عليه الميل الحدي للاستهلاك ( Mpc )، ويمكن تعريفه كالتالي: هو مقدار التغير في الاستهلاك ( $\Delta C$ ) الناجم عن تغيرٍ معين في الدخل ( $\Delta Y$ ) بين فترتين متتاليتين؛ فهو إذن يقيس العلاقة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل[1].

أما رياضياً فيعرف على أنه التغير في الإنفاق الاستهلاكي مقسوماً على التغير في الدخل الذي يؤدي إلى تحقيق هذا التغير في الإنفاق، ويمكننا التعبير عليه كما يلي:

$$APC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

الميل الحدي للاستهلاك دائماً قيمته موجبة، أكبر من الصفر وأصغر من الواحد الصحيح[2].

في حالة ما إذا كانت دالة الاستهلاك خطية فإن الميل الحدي للاستهلاك لا يتغير عند أي نقطةٍ من الدالة؛ أما إذا كانت دالة الاستهلاك غير خطية فإن الميل الحدي للاستهلاك يتغير مع تغير مستوى الدخل، وقيمته تتغير من نقطةٍ لأخرى.

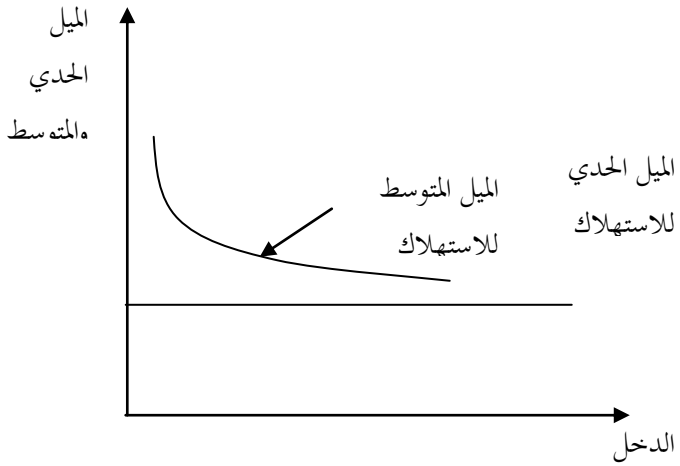
### ج- علاقة الميل الحدي للاستهلاك بالميل المتوسط للاستهلاك:

وفقاً لدالة الاستهلاك في المدى القصير المتفق عليها فإن الميل التوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك[3]: $APC > MPC$

ويمكن تصور هذه العلاقة وفق الشكل التالي:

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق ص 86.
[2] محمد علي الليثي وإسماعيل أحمد الشناوي ومحمد فوزي، مرجع سابق ص 95.
[3] نفس المرجع السابق، ص 73.

**شكل رقم (2-3): سلوك الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك**




**المصدر**: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ص 125.

## المطلب الثاني: دالة الادخار والميل الحدي والمتوسط والعلاقة بينهما

إن الكلام عن طلب الاستهلاك مرتبطٌ بالكلام على عرض الادخار، ومن ثم فإن العوامل المحددة للأول لا يُستبعد أن تكون محددة للثاني .

### أولا: دالة الادخار

1. **تعريف الادخار:** هو ظاهرة اقتصادية أساسية في حيات الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي إنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية. لذلك يطلق بعضهم أيضا على الادخار لفظ" الفائض".[1]
2. **دالة الادخار:** مما سبق يمكننا القول أن هناك علاقة دالية بين مستوى الدخل والادخار يطلق عليها دالة الادخار، والتي تعبر عن الادخار المرغوب فيه عند كل مستوى من مستويات الدخل[2].

وتختلف المدرستان الكلاسيكية والكنزية في نظرتهما إلى دالة الادخار.

[1] وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، ط1، طرابلس، لبنان، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010، ص 177.
[2] محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 205.

**أ –رأي المدرسة الكلاسيكية:** ترى المدرسة الكلاسيكية أن الادخار دالة في معدل الفائدة. فازدياد معدل الفائدة يزيد ميل الأفراد إلى الادخار. أما انخفاض معدل الفائدة فيخفض الميل إلى الادخار. أي أن الادخار دالة متزايدة في معدل الفائدة.

فإذا رمزنا لمعدل الفائدة بالرمز i يمكننا أن نكتب دالة الادخار كما يلي: [1]

$$S = S(i)$$

وبما أن هذه الدالة متزايدة فإن مشتقها موجب أي أن:

$$\frac{d S}{d i} > 0$$

**ب– رأي المدرسة الكينزية:**

ترى المدرسة الكينزية أن الادخار دالة في الدخل. فإذا رمزنا للادخار بالرمز S والاستهلاك C والدخل Y عندها يمكن تعريف الادخار على النحو التالي:

$$S = Y - C(Y) \qquad (15)$$

وإذا حسبنا مشتق هذه الدالة نجد:

$$\frac{d S}{d Y} = 1 - \frac{dC}{dY} \qquad (16)$$

نطلق على هذا المشتق اسم الميل الحدي للادخار Marginal Propensity to Save $(MPS)$. لكن مشتق دالة الاستهلاك $\frac{dC}{dY}$ هو الميل الحدي للاستهلاك MPC . لهذا نجد :

$$MPC + MPS = 1 \text{ أي } MPS = 1 - MPC \qquad (17)$$

ولما كان الميل الحدي للاستهلاك MPC محصورا بين الصفر والواحد فإن الميل الحدي للادخار MPS يكون بدوره أكبر من الصفر وأقل من الواحد:

$$0 \leq MPS \leq 1 \qquad (18)$$

أي أن دالة الادخار هي دالة متزايدة في الدخل، فإذا ازداد الدخل Y فإن الادخار S يزداد.

إذا كانت دالة الاستهلاك خطية كما في العلاقة (4)فإن دالة الادخار 15 ستأخذ الصيغة التالية:

[1] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سابق، ص ص 98-100.

$$S = Y - (a + bY)$$

أو $$S = -a + (1 - b)\ Y \qquad (19)$$

ومن الواضح في هذه الحالة أن المعامل $1 - b$ ليس إلا الميل الحدي للادخار:

$$MPS = 1 - b \qquad (20)$$

إذا قسمنا الادخار على الدخل نحصل على نسميه الميل المتوسط للادخار Average Propensity to Save $(APS)$:

$$APS = \frac{S}{Y} \qquad (21)$$

وإذا كانت دالة الاستهلاك خطية تكون دالة الادخار كما في العلاقة (19)وتكون APS كما يلي:

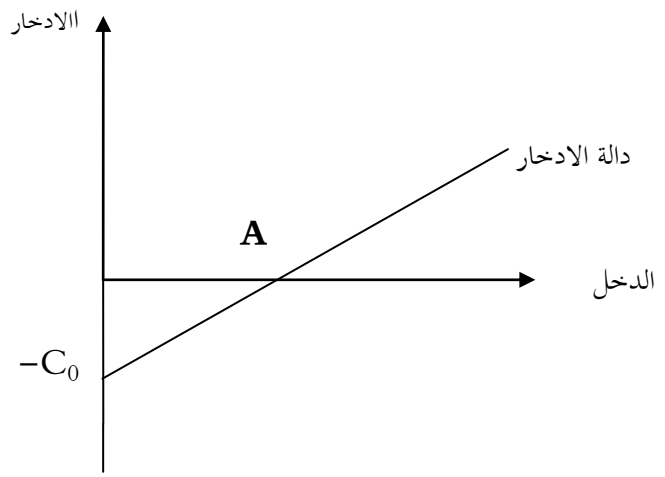
$$APS = 1 - b - \frac{a}{Y} = MPS - \frac{a}{Y}$$

ويكون دوما $APS < MPS$

وحيث نلاحظ أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والادخار يساوي واحد صحيح أي:

$$APS + APC = 1$$

**شكل رقم (2–4): دالة الادخار**




**المصدر**: محمد علي الليثي وإسماعيل أحمد الشناوي ومحمد فوزي، مرجع سابق، ص 97.

من الشكل لدينا:

**$-C_0$**: تمثل نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الرئيسي، وهي تمثل الجزء السالب من دالة الادخار، أي قيمة المسحوبات من مدخراتٍ سابقة لتغطية حجم الاستهلاك $C_0$ عندما يكون حجم الدخل المتاح مساوياً للصفر[1].

A: تمثل النقطة A نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي، وهي تعنى أن الادخار يساوي الصفر عند هذا المستوى من الدخل، حيث أن كل الدخل يوجه إلى الاستهلاك.

– دالة الادخار هي دالة متزايدة في الدخل القومي، فكلما زاد الدخل زاد الادخار.

## ثانيا: الميل المتوسط والحدي للادخار والعلاقة بينهما:

انطلاقاً من دالة الادخار يمكن استخراج المزيد من المعلومات فيما يخص الميل الحدي والمتوسط للادخار والعلاقة بينهما

1. **الميل المتوسط للادخار**: هو نسبة ما يُحتفظ به من المدخرات عند حجمٍ معين من الدخل، فهو عبارة عن الادخار منسوباً إلى الدخل[2]، ويبين العلاقة الناتجة بين الادخار والدخل عند مستوى معين من الدخل، ويمثل بالعلاقة التالية: $\text{APS} = \frac{S}{Y}$

   وحسب دالة الادخار في الفترة القصيرة فإن APS يتزايد بزيادة الدخل، وتكون قيمته أكبر من $(-1)$.

2. **الميل الحدي للادخار** : ويُقصد به نسبة التغير في الادخار الناتجة عن التغير في الدخل [3]، وبالتالي فهو يقيس العلاقة بين التغيرات في الدخل والتغيرات في الادخار، ويُعبر عن الميل الحدي للادخار بالعلاقة التالية:

$$\text{MPS} = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

يكون الميل الحدي للادخار ثابتاً عندما تكون دالة الادخار في شكل دالةٍ خطية، ويكون الميل الحدي للادخار متغيراً إذا كانت الدالة غير خطية، وقيمة الميل الحدي للادخار أيضاً موجبة وأقل من الواحد.

[1] محمد علي الليثي وإسماعيل أحمد الشناوي ومحمد فوزي، مرجع سابق، ص 97.

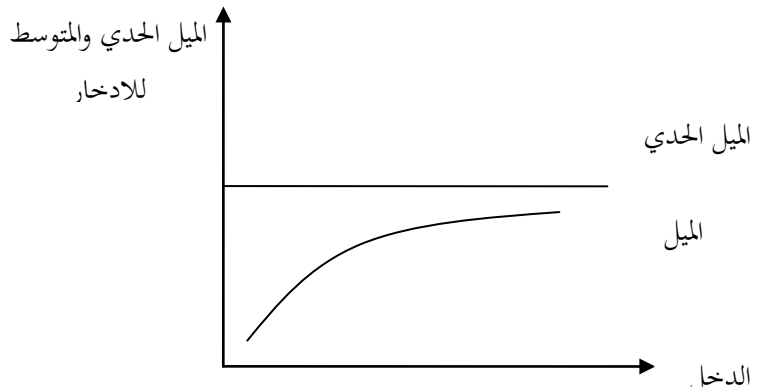
[2] عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص 87.

[3] محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 209.

### 3. *علاقة الميل الحدي للادخار بالميل المتوسط للادخار*:

بالتبعية يمكن استنتاج العلاقة بين الميل المتوسط والحدي للادخار، والتي مضمونهُا أن الميل الحدي للادخار أكبر من الميل المتوسط.

**شكل رقم(2-5): مسار الميل الحدي والمتوسط للادخار**




**المصدر**: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 73.

## المطلب الثالث: محددات الادخار و الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية

يتأثر الاستهلاك كمتغير اجتماعي بالعوامل الاقتصادية قبل العوامل الاجتماعية ويمكن أن تؤدي العوامل الاقتصادية لذوبان العوامل الاجتماعية وأهم هذه العوامل:

### أولا:المحددات الاقتصادية

**مستوى الدخل**: يعتبر الدخل من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك، فإذا لم يتوفر للفرد أي دخل فإنه يضطر لإنفاق مدخراته أو الاستعانة بالآخرين وقد يضطر لبيع جزء من ثروته كالممتلكات العقارية وغيرها وبالتالي نعتبر العلاقة قوية بين الدخل والاستهلاك فكلما ازداد الدخل يزداد الاستهلاك.

**تحولات وحدة الأجر** : حيث أن الاستهلاك هو طبعاً تابعٌ للدخل الحقيقي أكثر منه إلى الدخل الاسمي [1]، نظراً لأن وحدة القياس التي استعملها كينز هي وحدة الأجر، حيث إذا تغيرت وحدة الأجر فإن النفقة الاستهلاكية المقابلة لحجمٍ معين من الاستخدام.

**تحولات التباعد بين الدخل والدخل الصافي** : لقد رأينا في السابق كيف أن مقدار الاستهلاك يتعلق بالدخل الصافي، حيث أن الاستهلاك دالة في الدخل المتاح، وعليه فإن كل تحول الدخل لا يمس الدخل الصافي يجب إهماله [2]، لأنه لا يؤثر في الاستهلاك.

**معدل الفائدة** : لقد اعتبر الكلاسيك أن الفائدة هي عائد الادخار؛ ولذلك رأوا أنه كلما زاد سعر الفائدة كلما زاد مستوى الادخار، وبالتالي قلَّ مستوى الاستهلاك، وهذا يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأسفل والعكس صحيح[3].

**مدى توافر الائتمان** : كلما زاد الحصول على قروضٍ أو ائتمانٍ بشروطٍ مربحة، كلما أدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، والعكس صحيح؛ فمثلا البيع بالتقسيط يُؤدي إلى زيادة حجم المشتريات الكلية على الحساب، مما يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى[4].

**ثانيا: المحددات الاجتماعية**[5]

**العادات التقاليد الاجتماعية** : هي مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الفئات الاجتماعية وداخل هذه الفئات والجماعات في مجرى النشاط المشترك وتنقسم العلاقات الاجتماعية إلى مادية تتشكل بصورة مستقلة عن حياة وعي الأفراد وإدراكهم وإلى أيديولوجية تظهر على أرضية الأفكار الاجتماعية التي تعكس مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية وتظهر على شكل أفكار سياسية وقانونية وأخلاقية ودينية.

[1] محمد الشريف ألمان، مرجع سابق، ص 104.
[2] جون كينز، مرجع سابق، ص 118.
[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 79.
[4] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص120.
[5] علي كنعان، مرجع سابق، ص 12.

**الدين والاستهلاك الاجتماعي :** لقد نظم الدين الإسلامي الإنفاق الاستهلاكي بشكل واضح فمنع الإسراف ودعا للتوسط في الإنفاق قال تعالى : " وآت ذا القربى حقه والمساكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين " – سورة الإسراء :26–.

إن المتوسط في الاستهلاك على النفس وعلى منافع المجتمع مع تحريم الإسراف والتبذير والربا والاكتناز وتقديم الزكاة يؤدي إلى توفير المدخرات اللازمة للعملية الاستثمارية في المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى تطوير وتحسين ظروف العمل وظروف المجتمع بشكل عام.

**الثقافة الاجتماعية:** هي مجمل ألوان النشاط التحويري للإنسان والمجتمع وكذلك نتاج هذا النشاط.

## المبحث الثاني: ماهي الإنفاق الاستثماري Gross investment

أصبحت الدول تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية، إلاّ أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم، لأن الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها، لذلك يجب تحديد الشروط وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، حتى يكون فعلا في خدمة التنمية الاقتصادية المرغوبة، وعليه نتطرق إلى تعريف الاستثمار وأنواعه، أهدافه ومحدداته.

### المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الاستثماري وأهميته

#### أولا: مفهوم الإنفاق الاستثماري

هو تيار من الإنفاق الجديد على السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات وكذلك الإضافات للمخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطية أو النهائية خلال فترة زمنية معينة[1].

ويشمل الاستثمار بمعناه الاقتصادي الإنفاق الكلي لقطاع الأعمال على السلع الرأس مالية أو الإنتاجية وهي السلع والآلات التي هي من صنع الإنسان ويعاد استخدامها في إنتاج السلع الأخرى. وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الاستثماري يمثل

[1] مصطفى سلمان وآخرون، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة ، الأردن، سنة 2000.، ص115.

الإحلالات أو الإضافة إلى رصيد الأمة من سلع رأس المال بما في ذلك المصانع والآلات والمعدات والمخزون منها،وغيرها من الأصول الإنتاجية غير البشرية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المرات التي يتضاعف فيها الزيادة في الاستثمار بناء على رد فعل الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل القومي تدعى " المضاعف " والذي يساوي :

$$\frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

**ا/ الكفاية الحدية لرأس المال :**

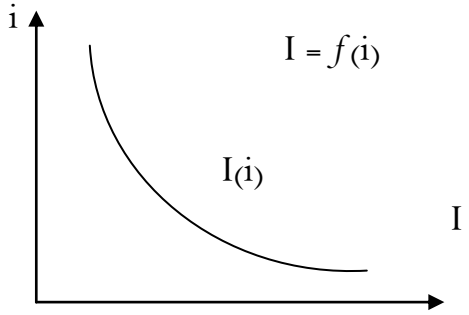
تعبر الكفاية الحدية لرأس المال حسب كينز عن معدل سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للغلات السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل.

ويبين كينز أن اتخاذ قرار الاستثمار يعتمد على الموازنة بين سعر الفائدة في السوق النقدية أو المالية والكفاية الحدية لرأس المال، حيث يفضل الاستثمار عندما تكون الكفاية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، ويحجم عنه في الحالة العكسية [1]، وتتوقف الكفاية الحدية لرأس المال على التوقعات المتعلقة بالإمكانيات المستقبلية وباتجاهات النفقات والأسعار المستقبلية وظروف التقدم الفني والاختراع.

**ب/ سعر الفائدة :** طبقاً لمفهوم كينز فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة, فكلما كانت الرغبة في السيولة أو التفضيل النقدي للأفراد قوياً كلما كانت الفائدة التي يجب أن تدفع كي تغري الأفراد على التنازل عن النقود التي يحتفظون بها كبيرة والعكس إذا انخفض تفضيل الأفراد للاحتفاظ بالنقود، وقد حذر كينز من ارتفاع سعر الفائدة بمقدار كبير مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار، ويمكن تمثيل ذلك بالعلاقة التالية :

[1] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص175.

**شكل رقم (2–6): منحنى دالة الاستثمار**




**ثانيا: أهمية الاستثمار.**

يلعب الاستثمار دوراً هاماً وكبير في الاقتصاد الوطني، وهذا راجع لأبعاده الاقتصادية على المدى الطويل ، فهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. ولقد حظيّ باهتمام كبير من قبل الدول وذلك من خلال إصدار قوانين وتشريعات مشجعة للاستثمار ، وتكمن أهميته فيما يلي:

**من الناحية الاقتصادية:**

- يعتمد الاستثمار إلى حد كبير على ما يُفرزه التقدم التكنولوجي من طرق وأساليب جديدة لزيادة الإنتاج من جهة، وتخفيض التكاليف من جهة أخرى.[1]
- يسهم الاستثمار في زيادة الدخل القومي وله علاقة طردية معه ، حيث أن الزيادة في الاستثمار من شأنها زيادة الدخل القومي بمقدار أكبر وفقا لطريقة المضاعف، وأن هذه الزيادة (في الدخل القومي) من شأنها زيادة الاستثمار طبقا لمبدأ المعجل.[2]
- يعتبر الاستثمار محرك رئيسي للنمو الاقتصادي ، من خلال زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.[3]

**من الناحية الاجتماعية:**

- تكمن أهمية الاستثمار الاجتماعية في ما يوفره من مناصب عمل ، فهو أداة لتخفيض حدة البطالة .

[1] حضاري يوسف، أثر دراسة الجدوى المالية على المشاريع الاستثمارية، ص 7.
[2] محمد نوري الشعري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، ط 1، عمان الأردن، 1999، ص 57.
[3] سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، مرجع سابق، ص 16.

– يسهم الاستثمار في تحسين مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع من خلال ارتفاع الدخل الوطني الإجمالي، وبتالي دخل الأفراد.[1]

**ثالث أهداف الاستثمار.**

ونورد أهم أهداف الاستثمار في النقاط التالية:

– تحقيق عوائد مستقرة أي أن تكون هذه الفوائد ذات تدفقات غير متقطعة .

– استمرار السيولة النقدية رغم أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب منها تغطية النفقات الجارية، إيفاء الديون المستحقة ، ومواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها من الأسباب التي يؤدي نقص السيولة فيها إلى تعطيل الاستثمار[2]

– تحقيق عائد مرضي يساعد المستثمر على الاستقرار في مشروعه الاستثماري،

– المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية أي على رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع وذلك من خلال اختيار بديل الاستثماري من عدة بدائل مقترحة و الذي يحقق أكبر عائد ممكن وأقل درجة من المخاطرة ، وكذلك من خلال التنويع.

– تحقيق التشغيل الكامل لرأس المال بحيث يتم توجيه كل المدخرات للإنتاج و الاستثمار، وقد كفَّلَ الإسلام تنفيذ هذا الهدف من خلال تحريم اكتناز وفرض الزكاة.[3]

– تنمية العنصر البشري لأهميته في عملية التنمية ويتحقق ذلك من خلال تراكم رأس المال الاجتماعي الذي يشمل كل ما يساهم في تنمية الإنسان ورفع كفاءته وضمان حد الكفاية من الدخل لكل فرد في المجتمع[4].

**المطلب الثاني: محددات الاستثمار**

إن تفسير تقلبات الاستثمار أمر بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي. وذلك لو انه أمكن تفسير هذه التقلبات،فإننا نكون قد قطعنا شوطا بعيدا في تفسير التغيرات المنتظمة في الدخل الوطني.

---

[1] حضاري يوسف، مرجع سابق، ص 8.

[2] هوشيار معروف، الاستثمارات في الأسواق المالية، دار صفاء للنشر، ط 1، عمان الأردن، 2009، ص ص20-21.

[3] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 35.

[4] إبراهيم محمد البطانية وآخرون، مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص ص220-221.

**الاستثمار وسعر الفائدة:** إذا قام المستثمر بالاقتراض لتمويل مشروعه، فإن الفائدة تمثل في هذه الحالة تكلفة اقتراض الأموال اللازمة لتمويل المشروع. أما إذا استخدم المستثمر موارده الذاتية في تمويل مشروعه بدلا من إيداعها في أحد البنوك، عند إذن تمثل الفائدة كلفة الفرصة البديلة. بمعنى أن المستثمر قد تنازل عن الفائدة التي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه أودع هذه الموارد في أحد البنوك وحصل على الفائدة المقابلة على ذلك بدلا من القيام بالاستثمار. وواضح أن سعر الفائدة يؤثر على تكلفة الاستثمار.

**الاستثمار والتوقعات:** يعتبر الاستثمار مغامرة تتعلق بالمستقبل ولذلك فإن المستثمر يتخذ قراراته الاستثمارية بناء على توقعاته بخصوص مستقبل النشاط الاقتصادي في المجتمع. فالتوقعات المتفائلة بخصوص ظروف الاستثمار مستقبلا تؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار والعكس صحيح.

**الاستثمار والأرباح:** يعتبر الربح هو المحرك الأساسي لاتخاذ قرار الاستثمار،ويقاس الربح عن طريق الفرق بين الإرادات الكلية المتوقعة والتكاليف الكلية المتوقعة. ولذلك فإن اتخاذ قرار الاستثمار يتطلب بيانات ومعلومات عن تكاليف الاستثمار وكافة النفقات المتوقعة طوال العمر الإنتاجي للمشروع. وتتمثل هذه التكاليف في التكاليف الثابتة مثل تكلفة الأرض والمعدات والآلات، والتكاليف المتغيرة مثل تكاليف الطاقة والمواد الأولية وتكلفة الأموال. بالإضافة إلى ذلك يحتاج اتخاذ قرار الاستثمار إلى تقدير الإيرادات المتوقعة والتي تعتمد أساسا على نمو الطلب مستقبلا.[1]

**الاستثمار ومعدل التغير في الدخل:** إنه – حسب نظرية الدخل – لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل الوطني بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل الوطني. جملة القول أن هذه النظرية تبنى على أنه عندما يرتفع مستوى الدخل الوطني، فمن الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج.

**حجم السكان:** إنّ المعدلات المرتفعة لنمو السكان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال تأثيرها على حجم المدخرات وثم حجم الاستثمارات على اعتبار أن لكل ادخار يوجه إلى الاستثمار. كما أن التركيب العمري لسكان له تأثير

[1] صغيري سيد علي، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم التجارية، قسم: اقتصاد كمي، 2008، ص ص 6 -7.

السلبي على الاستثمار في حالة ما إذا انخفضت نسبة السكان الذين هم في سن العمل ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في معدلات الاستهلاك.[1]

**عدم الاستقرار الاقتصادي:** إنّ عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلبا على عملية الاستثمار في البلد من خلال عدة جوانب منها ارتفاع معدلات التضخم التي تؤثر على الربحية المتوقعة وغيرها. كما أن الاستقرار السياسي يعمل على تشجيع الاستثمار.[2]

**الاستهلاك والتطور التكنولوجي:** يُعتبر الاستهلاك من العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار، حيث أن زيادة معدلات نمو الاستهلاك بمعدلات تفوق ما هو مقرر لها في الخطة الاقتصادية يؤثر على حجم المدخرات مما يحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة ، ومن ثم يخفض معدلات النمو الاقتصادي.

كما تعمل الأساليب الجديدة على زيادة حجم الاستثمارات لأن الاختراعات تفرز طرق وأساليب جديدة تعمل على زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف وهذا هو الدافع أو الغرض من وراء الاستثمار.

## المطلب الثالث: مبادئ الاستثمار وأنواعه

### أولا: مبادئ الاستثمار.

هناك مجموعة من المبادئ قبل اتخاذه لقرار الاستثمار ومن أهم هذه المبادئ مايلي :

**مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية:** قد يجد المستثمر نفسه أمام عدة بدائل وفرص استثمارية متنافسة على استقطاب دخله ، مما يصعب عليه اتخاذ قرار الاستثمار في مجال معين ،فبدلا من أن يوجد مدخراته لأول فرصة استثمارية تلوح له يقوم بعملية المفاضلة بين البدائل المتاحة له، واختيار مايُناسبه وما يتوافق مع إستراتيجيته.[3]

**مبدأ الخبرة والتأهل:** يقتضي هذا المبدأ على المستثمر أن تتوفر فيه الدراية والخبرة في مجال الاستثمار لاتخاذ القرار الاستثماري رشيد ، حتى وإنّ اقتضت الضرورة مشاورة فئة من المستشارين أو المحللين المختصين في هذا المجال، ولو كلفه ذلك دفع أتعاب هؤلاء.

---

[1] ناضم محمد النوري الشعري، أساسيات الاستثمار المالي والعيني، ط 1، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 1999، ص 52.

[2] قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 38.

[3] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 28 .

**مبدأ الملائمة:** يطبق المستثمر هذا المبدأ عندما يختار المجال الاستثماري المناسب ثم اختيار الأدوات الاستثمارية وفقا لما يتلاءم مع رغبات وميول المستثمر التي يحددها عمره وعمله وحالته الاجتماعية، و يقوم هذا المبدأ على فرضية مفادها وهي أنّ لكل مستثمر معين نمط تفضيل معين يحددها درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية في القرار الاستثماري وهي العائد والمخاطرة.[1]

**مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر:** تعني بضرورة تنويع الاستثمارات توزيع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات من خلال توزيع الاستثمارات ما بين أسهم والسندات مثلا.

**ثانيا: تصنيفات الاستثمار:**

يمكن تصنيف الاستثمارات وفقا لعدة معايير نوردها كالآتي:

**1. وفقا للشكل أو ملامح التدفق النقدي: وتتمثل في:**

**الاستثمار في الأراضي والتحف والمجوهرات والمعادن الثمينة** : حيث تكون تدفقات خارجة تتمثل في شراء الأصل الاستثماري وتدفق داخل يتمثل في ثمن بيع الأصل في نهاية المدة.

**الاستثمار في الأوراق المالية:** تكون هناك تدفقات خارجة وهي ثمن شراء الورقة المالية ، أما التدفق الداخل فيتمثل في الفوائد السنوية بالإضافة إلى قيمة الورقة المالية عند قرار بيعها أو تحصيلها.

**الاستثمار في المصانع والتجهيزات الضخمة:** تكون التدفقات الخارجة في السنوات الأولى لمرحلة الإنشاء والإعداد للمصنع قبل بدأ التشغيل. ثم تحدث تدفقات نقدية داخلة ناجمة عن عمليات المكاسب السنوية، وفي نهاية تكون قيمة الخردة بعد الأخذ في الحسبان النفقات المترتبة على تخريد المصنع.

**الاستثمار في مختلف الأجهزة والمعدات:** تكون التدفقات الخارجة عبارة عن ثمن شراء الأصل الاستثماري وتركيبه ، أما التدفقات الداخلة فهي العوائد السنوية بالإضافة إلى قيمة الأصل كخردة في نهاية المدة.

**استثمارات منعدمة العائد النقدي :** وتتمثل هذه الاستثمارات في إنشاء مطاعم أو إسكان العاملين بإقامة سكنات لهم،... وغيرها من المشاريع تكون التدفقات النقدية الداخلة تساوي التدفقات النقدية الخارجة.[2]

[1] محمد مطر، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص ص 232- 236.

[2] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993، ص ص 283- 288.

**2. :وفقا للهدف أو الغرض: وتتمثل في:**

**استثمارات إحلالية:** ونعني بها إحلال (تعويض) معدات قديمة بمعدات جديدة من نفس الخصائص التقنية، للمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

**استثمارات توسعية:** الغرض منه توسيع الطاقة الإنتاجية أو تطويرها أو إدخال منتجات جديدة أو فتح فروع للتسويق في نقاط أخرى لزيادة الحصة السوقية والقدرة التنافسية.

**استثمارات تهدف إلى التطوير والترشيد:** تهدف هذه الاستثمارات إلى تدنيه التكلفة، وذلك بتكثيف الآلية أي بتطوير الجهاز الإنتاجي الحالي وتحديثه لتقليل من العمالة الإضافية.

**الاستثمارات الإستراتيجية:** تهدف إلى المحافظة على بقاء واستمرار المشروع، وهو ضروري للمؤسسة لضمان حمايتها في مواجهة المنافسة أو تطوير المنافسة.

**الاستثمارات التي تفرضها ظروف بواسطة الدولة:** وهي استثمارات ذات غرض اجتماعي في المقام الأول، وهو عادة ما تقوم به الحكومة أو الجمعيات الخيرية، ولا تهدف بصفة أساسية إلى تحقيق الربح كإنشاء المستشفيات، المدارس و أماكن توقف السيارات...[1].

**3. وفقا للأطراف المستثمرة :**

**الاستثمار العام الحكومي:** هو الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية وغيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة.

الاستثمار **الخاص:** وهو الذي يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدد في كشركات المساهمة وغيرها.

**الاستثمار الأجنبي:** هو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت في الوقت الحاضر من مصادر التمويل المهمة في المشاريع الاقتصادية خاصة في الدول النامية.[2]

## المبحث الثالث: الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات GOVERNMENT

[1] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 288.

[2] قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 38.

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتطرق إلى المكون الثالث (الإنفاق الحكومي) والرابع (صافي الصادرات) من مكونات الناتج الداخلي الخام م ن خلال إبراز أهمية النفقات العامة، و العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، مع توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالتصدير و الطلب على الواردات والعوامل التي تؤثر عليها.

## المطلب الأول: ما هي الإنفاق الحكومي

### أولا:الإنفاق الحكومي

ثمة تعريفات عدة وضعت لتحديد ماهية الإنفاق العام إذ يعرف البعض الإنفاق العام بأنه مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام.

أو كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة"[1].

ويذهب آخرون إلى تعريف الإنفاق العام باعتباره مبلغ من المال تستخدمه هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة ولا يختلف هذا التعريف عن سابقه حيث تتماثل العناصر التي يتعين توافرها لكي يكتسب الإنفاق صفة الإنفاق.

وربما يكون تعريف النفقة العامة بأنه كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة مكملا للتعريفات السابقة حيث يأخذ في حسبانه كافة عناصر النفقات العامة التي تنفقها هيئة عامة تحقيقا لإشباع حاجة عامة سواء أيا كان شكل الإنفاق نقديا أو غير نقديا.[2]

وهناك بعض عناصر الإنفاق الحكومي لا تدخل ضمن عناصر الإنفاق المحلي الإجمالي مثل مدفوعات الحكومة في شكل فوائد لحملة السندات الحكومية، وغيرها من المدفوعات الحكومية، والتي لا تتعلق بإنفاق فعلي على السلع و الخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع خلال فترة التقدير. ويسمى هذا النوع من النفقات الحكومية الأخيرة بالمدفوعات التحويلية.

والمدفوعات التحويلية للحكومة لا تدخل ضمن حساب الإنفاق المحلي الإجمالي، للإنها كما ذكرنا تمثل تحويلات نقدية من الحكومة للأفراد، دون أن يقابلها مساهمة فعلية في الناتج المحلي.[3]

وينقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين رئيسيين وهما:

---

[1] فاطمة السويسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة والكتاب، طرابلس لبنان، 2005، ص 72.

[2] عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 99.

[3] مناور فريح حداد، مرجع سابق، ص 81.

**الإنفاق الاستهلاكي العام :** وهو يمثل إنفاق القطاع الحكومي على السلع والخدمات المختلفة بقصد إشباع حاجاته الجارية، ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم النفقات الجارية، ومن الأمثلة على هذه النفقات: خدمات الدفع والأمن، تعويضات العاملين، دعم الجامعات والمؤسسات.

**الإنفاق الاستثماري العام:** وهو يمثل الإنفاق الحكومي الذي تقوم به الحكومة في سبيل الحصول على الآلات والمعدات وغيرها من السلع الرأسمالية للتوسع في العمليات الإنتاجية في الاقتصاد إضافة إلى ذلك الإنفاق التي تقوم به الحكومة في سبيل زيادة حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين كالمدارس والجامعات الحكومية والمستشفيات الحكومية وغيرها، وهذا ما يطلق عليه أحيانا اسم النفقات الرأسمالية الاستثمار.[1]

## ثانيا: عوامل تؤثر في حجم الإنفاق الحكومي:

**حجم السكان:** مع زيادة حجم السكان في الاقتصاد، تصبح الحاجة إلى التعليم والصحة والدفاع وللأمن وغيرها من الخدمات العامة أكثر، وهذا بدوره سيدفع الحكومة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي هناك علاقة طردية بين حجم السكان وحجم الإنفاق الحكومي.

**النمو الاقتصادي:** إن النمو الاقتصادي يرافقه زيادة في حجم الاستثمارات الخاصة والعامة على حد سواء، فبذلك سيزداد الإنفاق الحكومي، ومن جهة أخرى فإن تحقيق النمو الاقتصادي يرافقه زيادة في الدخل الوطني، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة المستوى المعيشي لأفراد ذلك المجتمع.[2]

**التطور والتغير التكنولوجي :** إن الحكومة عادة تحاول الاستفادة دائما من التكنولوجيا الحديثة و المتطورة من فترة لأخرى في مختلف المجالات، وهذا يتطلب ميزانيات ومخصصات ليست بالقليلة، وبذلك مع وجود التطور التكنولوجي فإن ذلك سيعمل على زيادة الإنفاق الحكومي.

**المساعدات والإعانات الحكومية:** كلما زاد حجم الإعانات والمساعدات والمدفوعات الحكومية المقدمة داخليا وخارجيا، فإن ذلك يشكل عبئا على الحكومة، والذي بدوره سيعمل على زيادة الإنفاق الحكومي.

---

[1] سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سابق، ص 141.

[2] سامر عبد الهادي، مرجع سابق، ص 142.

يعد اشتراط صدور الإنفاق الحكومي من جهة عامة ركنا أساسيا من أركان الإنفاق الحكومي حيث يدخل في إطار الإنفاق الحكومي كل النفقات التي بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات عامة. كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة وفي هذه النقطة بالذات دار نقاش حول طبيعة هذه النفقات، فالبعض يعتبرها نفقات خاصة مستندا بذلك إلى المعيار القانوني للإنفاق فيما يرى البعض أنه إنفاق حكومي استنادا إلى المعيار الوظيفي.[1]

1. **المعيار القانوني:** تتحدد طبيعة الإنفاق الحكومي وفق هذا المعيار على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق حيث أن هذا المعيار يستند إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، فإذا جرى الإنفاق الحكومي على أيدي أشخاص القانون العام الذي يشبه نشاطهم نشاط القطاع الخاص بغظ النظر عن مقاصد هذا الإنفاق، فإن إنفاقهم لا يعد من قبيل الإنفاق الحكومي،
2. **المعيار الوظيفي:** يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالنفقة حيث أن جميع الإنفاق الحكومي الذي يصدر من الدولة ويراد به تحقيق الصالح العام يكتسب صفة العمومية، حتى وإن كان نشاطها يماثل نشاط القطاع الخاص..
3. **ويعد إشباع الحاجة العامة** الركن الثالث من أركان الإنفاق الحكومي، حيث لا يعد من إنفاق الحكومي ذلك الإنفاق لذي يهدف إلى إشباع حاجة خاصة. ينتج عن هذا الركن اعتبارين، الأول أن الدولة يجب أن تسعى لتحقيق الصالح العام، والاعتبار الثاني أن الأموال العامة التي تنفق دفعها الأفراد في مجموعهم، وعلى هذا فإن إنفاق جزء منها على الصالح الخاص يعد إخلالا بأم مبدأ في المالية العامة، وهو مبدأ وجوب مساواة الجميع أمام الأعباء العامة[2].

[1] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط 1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 101.
[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 102.

## المطلب الثاني:ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي

### أولا: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي

يتمحور دور الدولة الأساسي والجوهري في نفقاتها على أفراد المجتمع وذلك لإشباع حاجاته المتعددة وبتطور الحياة من جميع جوانبها أدى هذا إلى تزايد النفقات العامة التي تنفقها الدولة في العديد من الميادين وتأثرها بعدة عوامل تتصل بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

### 1 –الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

المقصود بالأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق العام عدديا دون أن يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين مستواها[1].

أ –**انخفاض قيمة النقود وارتفاع مستوى الأسعار:** يقصد بانخفاض قيمة النقود انخفاض سيطرة وحدة النقد على السلع والخدمات وهذا ما يعود إلى ارتفاع الأسعار[2].

وكذلك قد أصدرت الحكومة في السنين الأخيرة مقادير كبيرة من العملة الورقية وقد أدى ذلك ارتفاع مستوى الأثمان العام وبذلك زادت أرقام أثمان ما تدفعه الحكومة مقابل الخدمات والسلع اللازمة[3].

ب –**اتساع إقليم الدولة:** يؤدي اتساع رقعة الدولة وزيادة مساحة الإقليم التابع لها إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها، رغم ازدياد أرقامها[4].

---

[1] زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 275.

[2] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971 ، ص 45.

[3] رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص 72.

[4] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 45.

**ت زيادة عدد السكان:** تنشأ زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة الدولة، والزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر، تؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة[1].

**2 -الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة:** ويقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما[2] .

وتتنوع أسباب هذه الزيادة فتشمل أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعليه:

**أ -الأسباب الاقتصادية:** الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني مما يتطلب نفقات مالية متزايدة، مما يعني الزيادة في حجم النفقات العامة[3].

**ب -الأسباب الاجتماعية:** كان توزيع الدخل الوطني في زمن حياد الدولة يخضع للقوانين اقتصادية وطبيعية وما ترتب عن ذلك من حرمان الطبقة التشغيلية، لكن بعد الهزة التي عرفتها الرأسمالية المتطرفة وبفضل أفكار التضامن الاجتماعي، أصبحت الدولة تتدخل في توزيع الدخل الوطني عن طريق الميزانية، بما يضمن إنصاف العمال ومحدودية الدخل وما هو يعرف بالنفقات التحويلية[4].

**ت -الأسباب السياسية:** تمثل النفقات السياسية سواء في الداخل أو الخارج نسبة لا يستهان بها من الإنفاق الحكومي ويزداد هذا الإنفاق الأخير(الخارجي) كلما تزايد تدخل الدولة في شؤون الدول الأخرى [5]. حيث تتزايد النفقات العامة بسبب اتساع حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة وظهور المنظمات الدولية بإضافة إلى تعدد الأحزاب، كل هذا يؤدي أدى إلى تزايد الإنفاق العام[6].

---

[1] خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص 81.

[2] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 64.

[3] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990 – 2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص171.

[4] أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، لنظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 52.

[5] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 64.

[6] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 171.

**ث – الأسباب المالية:**

– وجود فائض في الإيرادات العامة: يمكن أن تزيد الدولة في نفقاتها بفعل فائض الإيرادات، إذا من المستساغ أن تسيء تقدير النفقات فتحصل على الإيرادات بما يفوق النفقات المقدرة ما قد يغريها لصرف الأموال في غير محلها.

– سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية كما لها من امتيازات السلطة العامة مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى الفرد في العامة للحصول على ما يلزمها لسداد العجز في إيراداتها مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العامة[1].

ج **الأسباب الإدارية:** أدى التوسع في وظائف الدولة إلى اتساع جهاز الإداري وزيادة عدد العاملين فيه من عمال وموظفين ورافق ذلك إلى ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لا شك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة سواء ما كان لها منها في شكل رواتب وأجور أو من كان منها ثمنا لمشتريات الحكومة[2].

ح **أسباب عسكرية:** تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام [3]، وتزداد النفقات العسكرية خلال فترة الحروب زيادة كبيرة، وتشمل نسبة مرتفعة من الموازنة العامة، ومن الدخل الوطني، غير أنها تعود إلى الانخفاض بعد انتهاء الحرب، ولكنها لا تنخفض إلى مستوى التي كانت عليه قبل اندلا ع الحرب بل تظل مرتفعة عنه[4].

## المطلب الثالث: علاقة الارتباط والانحدار بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

إن معظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين نمو الصادرات والناتج المحلي اعتمدت على بينات مقطعية أو سلاسل زمنية.

1. **دراسة إمري R- Emery** : حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تنمية الصادرات يمكن أن يكون لها دورا إيجابيا في زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني وبالتالي في زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية،

[1] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 171.

5 خالد شحاتة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سابق، ص27.

[3] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 172.

[4] خالد شحاتة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سابق، ص28.

كما أن إحداث التنمية الاقتصادية ينعكس إيجابيا على زيادة الصادرات أي أن العلاقة بينهما هي علاقة تأثير متبادل.[1]

2. **دراسة مشلي Michaely**: قام ببحث العلاقة بين معدل التغير في نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني ومعدل التغير في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة، وشملت عينة الدراسة 41 دولة بغرض بحث صحة الفرض القائل بأن النمو السريع في الصادرات يؤدي إلى نمو سريع في الناتج الوطني خلال الفترة ( 1955-1973) وكانت نتيجة هذه الدراسة أن معامل الارتباط بين هذين المتغيرين يساوي 0.83 وهو معنوي عند مستوى 1 %.[2]

**دراسة بلاصا Balassa**: حيث قام بأكثر من دراسة وأهمها:

**الدراسة الأولى** : قام بإجرائها سنتي 1978و1981 على 11 دولة والتي بحثت في مدى تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير معدل نمو قوة العمل و الاستثمارات المحلية على الناتج وكذا مدى تأثير نمو الاستثمارات الأجنبية على الناتج، وخلصت هذه الدراسة إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، ويرجع Balassa ذلك إلى أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية.[3]

**الدراسة الثانية**: تهدف إلى بحث علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي بعد ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية أي أثناء الركود التضخمي وأزمة النفط، قام باختيار عينة من 43 دولة نامية، وسعت هذه الدراسة إلى تفسير التغيرات في PIB أي معدل النمو الاقتصادي من خلال التغيرات في نسب الادخار المحلي والأجنبي تارة وفصلهما تارة أخرى، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الدول النامية التي طبقت سياسة التوجيه للخارج والقائمة على تنمية الصادرات قد حققت معدلات نمو مرتفعة واستطاعت أن تتغلب على صدمة ارتفاع البترول.[4]

---

[1] محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص36.

[2] أحمد ولد المحجوب، تحليل وتقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2002، ص 18.

[3] سعيدي وصاف، أثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2004، ص 62.

[4] أحمد ولد المحجوب، مرجع سابق، ص 20.

**ثانيا: مؤشرات الصادرات**

تعتبر القدرة التصديرية من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الإستراد من جهة، وباعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البيئة الاقتصادية للدولة من جهة أخرى، ومن بين هذه المؤشرات:[1]

1. **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:** وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها ، للتصدير، كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل اندماجا كبيرا، غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي لاستزاد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد.
2. **نسبة تغطية الصادرات للواردات** : وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها، أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذلك عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات،
3. **درجة التركيز السلعي للصادرات** : ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية، فاخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر
4. **النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية** : أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات أهمية كبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب.

[1] بالقلة إبراهيم، آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم للاقتصادية، جامعة شلف، 2009، ص 93-94.

**5. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:** الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراتها، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدولة المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدولة المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

## المطلب الرابع: مفهوم الطلب على الواردات ومحدداتها

الواردات هي الإنفاق المباشر للعملات الصعبة لشراء السلع والخدمات من الخارج، أي ما ينفقه المواطنون على شراء السلع والخدمات الأجنبية. حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

**أولا: دالة الواردات** : تعبر عن دالة الاستيراد بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل الوطني، وهي علاقة طردية بمعنى إذا زاد الدخل تزداد الواردات والعكس صحيح.

حيث: y : تمثل الدخل

M: تمثل الواردات

$$M = f(y) \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

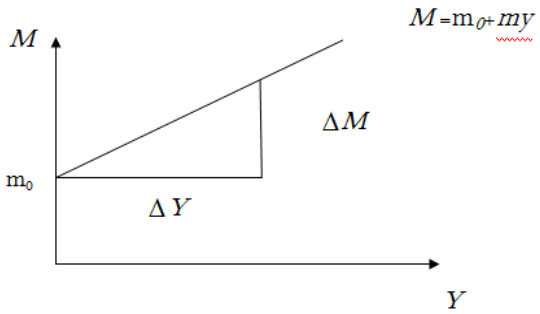
وللتبسيط نفترض أن العلاقة التي تربط الواردات مع مستوى الدخل هي علاقة خطية، وبتالي يمكن التعبير عنها جبريا كالآتي:[1]

$$M = m_0 + my \ldots\ldots\ldots 2$$

تمثل M الواردات و $m_0$ تمثل مستوى الواردات المستقلة عن الدخل، و m الميل الحدي للاستيراد حيث الذي هو عبارة عن التغير في مستوى الواردات M الناتج عن التغير في y، $m = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$،أما الميل المتوسط للإستيراد فيساوي $\frac{M}{Y}$ أي حاصل قسمة قيمة الواردات على الدخل.ويبين الشكل التالي منحنى الدالة الخطية للواردات.

[1] صالح تومي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار أسامة، الجزائر 2013، ص161.

**شكل رقم (2–7 ): منحنى دالة الواردات**

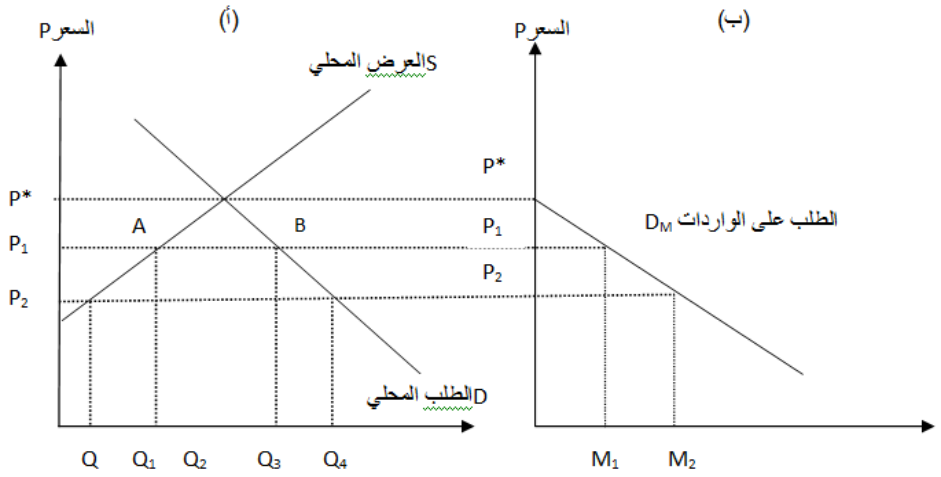



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص132.

## ثانيا: اشتقاق منحنى الطلب على الواردات

إن منحنى الطلب على الواردات يوضح العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعر تلك السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث أنه عند ارتفاع سعر السلعة تنخفض الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح، وبالتالي يكون منحنى الطلب على الواردات يبين العلاقة العكسية بين سعر السلعة المستوردة وكميتها، لذلك فإن الكميات المستوردة تنخفض أو ترتفع حسب ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع المستوردة،[1].

**الشكل رقم(2–8): منحنى يشرح كيفية اشتقاق منحنى الطلب على الواردات**




[1] حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص17.

**المصدر**: عمر صخري، ص 142.

**ثالثا: محددات الطلب على الواردات**

يتحدد مستوى التوازني للواردات نتيجة تفاعل الطلب والعرض في سوق الواردات من السلع والخدمات ولصعوبة معرفة محددات عرض الواردات يفترض أن يكون للعرض مرونة لا نهائية، وعليه يصبح مستوى الواردات التوازني مرتبط فقط بالتغيرات في الطلب. و منه العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات كالتالي: [1]

هناك محددات خاصة بالطلب على الواردات بشكل خاص، وتشمل تلك المحددات كل من:

1. **الدخل الوطني:** يؤكد اغلب الاقتصاديين وفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي على أهمية عامل الدخل الوطني كمحدد رئيسي من محددات الطلب على الواردات في اقتصاديات المفتوحة، حيث يعتبر الطلب على الواردات [2] دالة في الدخل.
2. **الأسعار:** يمثل سعر السلعة العامل الرئيسي في تحديد الطلب على الواردات، حيث أن دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر تلك السلعة، بالإضافة إلى أسعار السلع البديلة والمكملة، ويمكن التعبير عن الأسعار في دالة الطلب عن الواردات بإحدى الصورتين:

– **الصورة غير المقيدة لدالة الطلب** : حيث يجعل الكمية المطلوبة من الواردات دالة في كل من أسعار الواردات وأسعار السلع البديلة المحلية، بالإضافة إلى الدخل.

– **الصورة المقيدة للإشارة والحجم:** وهو ما يطلق عليه الأسعار السببية، أي النسبة بين سعر السلعة المستوردة وسعر البديل لها محليا.

3. **الصادرات:** يمكن القول أن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبين أولهما، أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم بالإنفاق على الواردات وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الواردات.

[1] مدني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال فترة 1970-2006، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص40.
[2] صالح تومي، مرجع سابق، ص 161.

أما الجانب الأخر، هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد خام وسلع وسيطية قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها، وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية يلزم زيادة الواردات من السلع الوسيطية والمواد الأولية.

4. **سعر الصرف:** إن التغيرات التي تطرأ في سعر الصرف لها أثار سريعة على تدفقات التجارة، مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات وبالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف أكبر منه في حالة أسعار الواردات.

5. **احتياط الصرف الأجنبي:** تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون اكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث يعتبر احتياطي الصرف المصدر الرئيسي لتمويل الواردات. [1]

**خلاصة:**

يعتبر الناتج الداخلي الخام متغيرا اقتصادي في الاقتصاد الكلي، وهو بمثابة الوجه الآخر للإنتاج الذي يبقى مرهونا بمجموعة من العوامل و المحددات التي قد تعبد له الطريق لتحقيق معدلات مقبولة أو تقف كسد له، و من بين هذه العوامل نجد عوامل الطلب الكلي المتمثلة في حجم الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري و الإنفاق الحكومي و صافي الصادرات باعتبارها السبب الرئيسي وراء التغيرات الحاصلة في حجم الناتج الداخلي الخام.

وقد شغل الطلب الكلي حيزا كبيرا في اهتمامات المفكرين الاقتصاديين سواء قديما أو حديثا فالتحليل الكنزي أعطى للطلب الكلي أهمية كبيرة معتبرا إياه أنه الحل للمشاكل التي يعرفها النظام الرأسمالي و ذلك انطلاقا من" مبدأ الطلب يخلق العرض" أي أن عدم استقرار الطلب الكلي يعتبر المشكلة الرئيسية في التحلي الاقتصادي الكلي إذ يؤدي الانخفاض الغير المرغوب فيه إلى عدة مشاكل كالبطالة نتيجة انخفاض الأسعار وتراجع عمليات الإنتاج في حين تؤدي الزيادة الغير المرغوبة في الطلب الكلي إلى حصول ارتفاع كبير في معدلات التضخم و بالتالي فإن المهمة الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية هي العمل على تحقيق الاستقرار في مستوى الطلب الكلي لكن المشكلة الرئيسية حسب كينز هي من أين يمكن أن يتحقق ذلك الطلب.

[1] مدياني محمد، مرجع سابق، ص23.

# الفصل الثالث

# دراسة قياسية للناتج الداخلي الخام و محدداته

**تمهيد:**

إن هذا الفصل بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة حيث نحاول من خلاله إعطاء صورة قياسية للناتج الداخلي الخام في الجزائر و المتمثل في دالة الطلب الكلي بناءا على الأدوات و الأساليب الإحصائية و الرياضية، هذه الصورة يمكن لها أن ترسم لنا مستقبل الدراسة على ضوء البيانات الجزائرية التي تطورت عبر الزمن، لذا سنحاول أولا إعطاء نظرة تحليلية مبسطة حول الناتج الداخلي الخام و مكوناته للفترة 1990-2014، ثم إعطاء الجانب النظري للاقتصاد القياسي باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية و غيرها من العلوم حيث يهتم بالقياس و التقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية بإعطائها تقديرات تقربها من الواقع لتكون أكثر منطقية و قبولا، فغالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات العملية و هذا ما يمكننا من وضع التنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية، و بالتالي فإن استخدام الأسلوب الرياضي يساعدنا في شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية و التحليل القياسي لهذه الدراسة و ذلك بإتباع خطوات المنهج الاقتصاد القياسي لدراسة أثر مكونات الناتج الداخلي الخام و صياغة النموذج و تقديره ثم الدراسة الاقتصادية و الإحصائية و القياسية و أخيرا محاولة تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي.

وهذا كله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة تحليلية للناتج الداخلي الخام و محدداته

المبحث الثاني: الإطار النظري للاقتصاد القياسي

المبحث الثاني: صياغة النموذج القياسي الخاص بدالة الطلب الكلي

.

## المبحث الاول: نظرة تحليلية لتطور الناتج الداخلي الخام و مكوناته خلال الفترة 1990-2014

سنحاوا من خلال هذا المبحث شرح المتغيرات التي تأثر على الناتج الداخلي الخام من خلال تسليط الضوء على واقع نمو الناتج الداخلي الخام و مكوناته في الجزائر من خلال تتبع مسار التطور الحاصل من فترة للأخرى، وفقا للمحطات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري خاصة هذا النمو الاقتصادي ما هو إلا صورة للإقتصاد المحلي في ضل اسياسات الداخلية و التداعيات الخارجية.

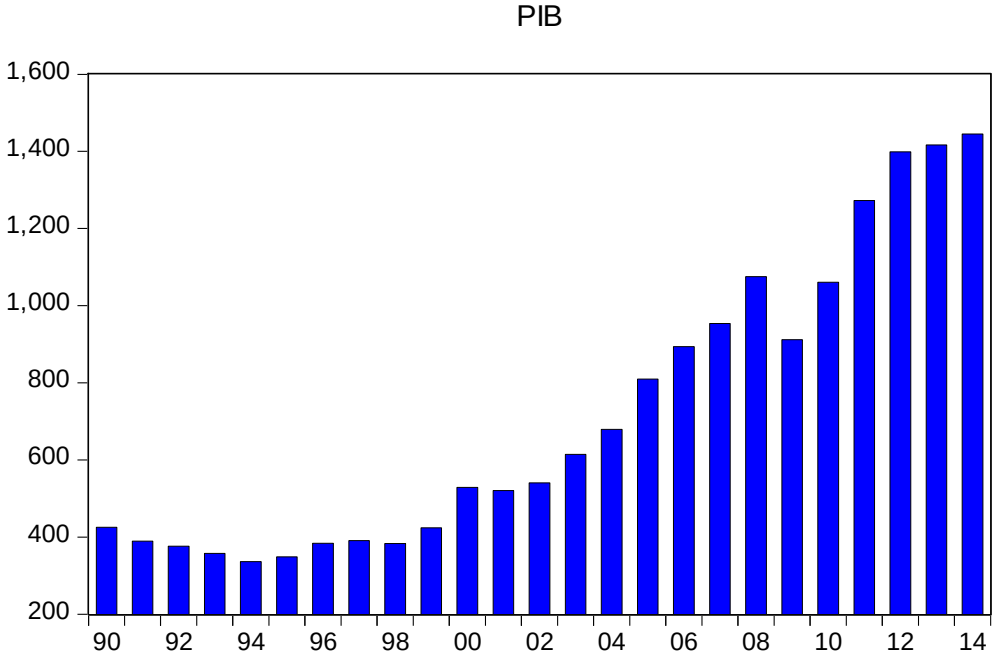
### المطلب الاول: تطور نمو الناتج الداخلي الخام و الانفاق الاسهلاكي للفترة 1990-2014

لقد عرفت الجزائر في هذه الفترة تغير ملحوظ في سياستها الاقتصادية و هو ما انعكس على معدلات نمو الناتج الداخلي الخام، و لهذا سنتطرق في هذا المطلب تطور تطور حجم الناتج الداخلي الخام و الانفاق الاستهلاكي.

#### أولا: تطور حجم الناتج الداخلي الخام

و الشكل التالي يوضح التغيرات الحاصلة في حجم الناتج الداخلي الخام:

**شكل رقم (3-1): تطور حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 1990-2014**



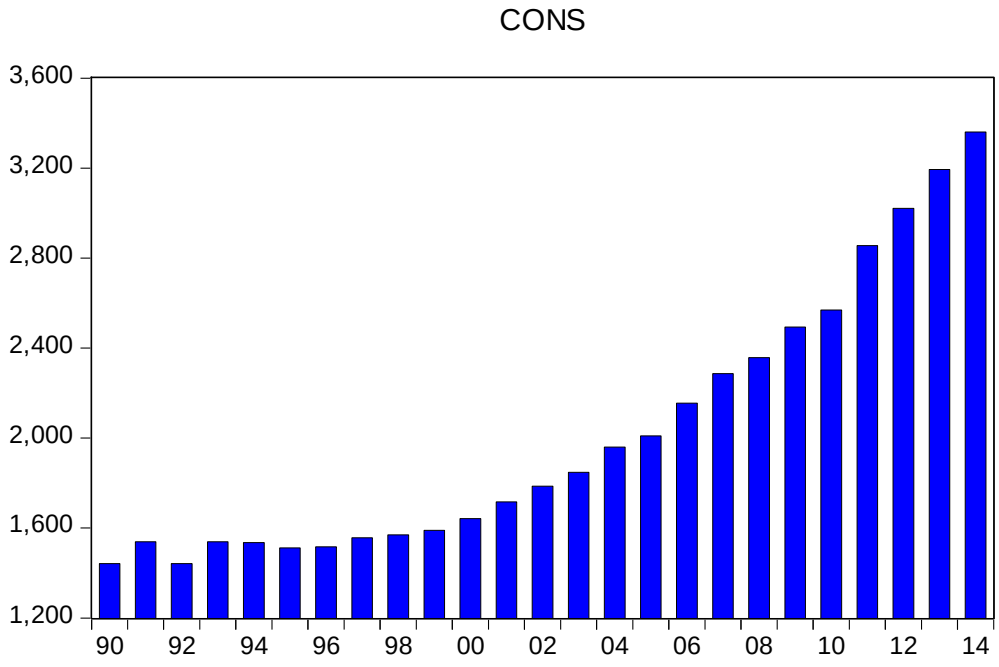

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (2)

سجلت الجزائر معدلات نمو تصادي غ ير إيجابية، خاصة خلال الفترة 1990-2004، ،وهذا بعد فترة من الانكماس الاقتصادي و النمو المتدني خلال فترة التسعينات، حيث حقق سنة 1990حجم الناتج الداخلي الخام قيمة قدرها425.1 مليار

دج، لينخفض بشكل مستمر حتى سنة 1995 الذي حقق قيمة ضعيفة ب 348.6 مليار دج، وهذا راجع لإنخفاض أسعار البترول لتلك الفترة خاصة مخلفات الازمة الاقتصادية لسنة 1986، كما نجد أن معدلات نمو الناتج الداخلي الخام إيجابية في السنوات الأخيرة خاصة الفترة 2004-2014 بعد فترة الانكماش الاقتصادي و النمو المتدني خلال فترة التسعينات والتي يمكن ارجاعها بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الاسواق الدولية، الذي انعكس إيجابيا على أداء الاقتصاد الجزائري، وذلك راجع إلى عدة أسباب من أهمها المبالغ المخصصة لتطوير هذا القطاع ضمن برنامج الانعاش الاقتصادين بالاضافة إلى ذلك فإن المحروقات عرف تحسنا ملحوضا خلال هذه الفترة وهذا وهذا ماجعل زيادة الناتج الداخلي الخام تبلغ أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة قدرها 1445.1مليار دج، وهذا ما يدل أن التحسن في الناتج الداخلي الخام يرجع بالأسا س إلى مداخيل النفط، وهو ما لوحظ سنة 2008 فترة الازمة العالمية حيث انخفض حجم الناتج مباشرة بعد الازمة محققا سنة 2009 قيمة 911.7 مليار دج، و بالتالي فنمو الناتج خارج المحروقات لا يساهم بالقدر الازم و المنتظر إل أن هذه المعدلات لا تزال تكتسي طابع الضعف و التذبذب رغم أنها معدلات مرتفعة إلا أنه يعزي بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، نتيجة الأزمات العالمية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، فزيادة الناتج خارج المحروقات لا يساهم بالقدر اللاز م و المنتظر وهي تعتبر متواضعة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات، فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة لتجني بعد ذلك نموا لناتج الداخلي الخام سنويا أقل من 5%.

## ثانيا: تطور حجم الإنفاق الاستهلاكي

**شكل رقم (3-2 ): تطور حجم الإنفاق الاستهلاكي للجزائر للفترة 1990-2014**




**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (2)

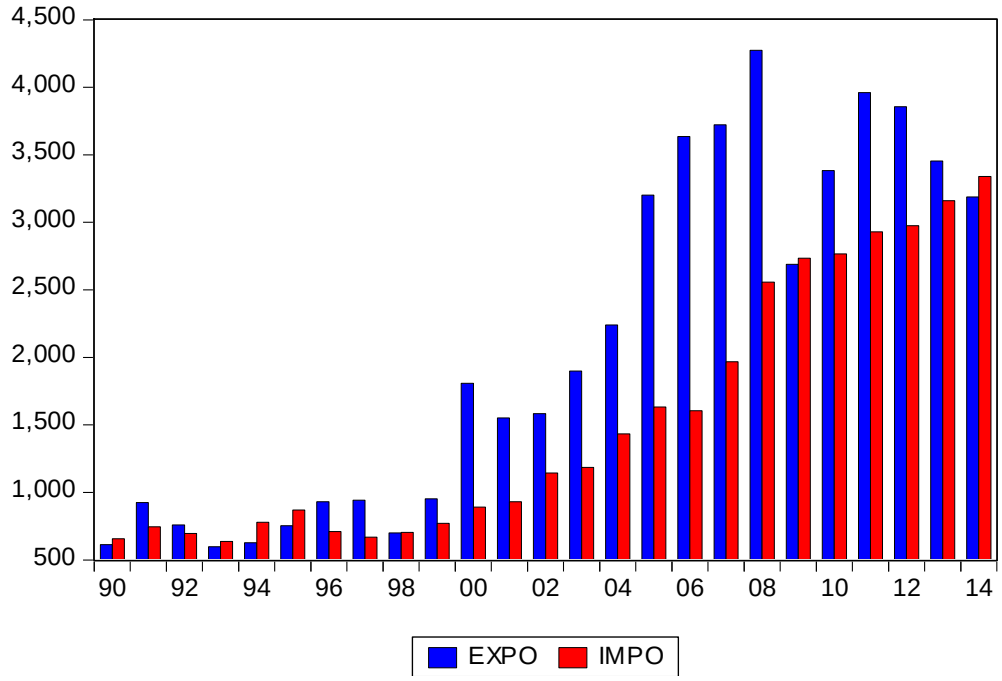
تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تتسم بضعف متوسط دخل الأفراد و انعدام العدالة في توزيعها و يؤثر ذلك مباشرة على التوجهات الاستهلاكية للأفراد، وخاصة ذوي الدخول المحدودة الذين يتأثرون تأثرا كبيرا بالتقلبات التي تصيب الاقتصاد الوطني ، كما أن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على استراد السلع و الخدمات من خارج الوطن، مما يؤثر على الاستهلاك سواء الخاص منه أو العام وسنحاول تتبع أهم التطورات الحاصلة في الاستهلاك النهائي.

و نلاحظ من خلال الشكل أن استمرار الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي حيث كان عام 1990 يقارب ب1441.4 مليار دج، وواصل ارتفاعه محققا ثبات في الزيادة تقريبا وصولا إلى سنة 2000 بقيمة 1642.2 مليار دج، ليبقى في الزيادة المستمرة حيث حققت سنة 2001 قيمة 1716.5 مليار دج، وهي فترة بداية تطبيق الجزائر للبرامج التنموية التي ساعدت في زيادة معتبرة في نمو الناتج الداخلي الخام الذي انعكس بدوره على رفاهية الأفراد و مستوى المعيشة، كما ساعدت ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 زيادة مداخيل الجزائر واتجاهها نحو الزيادة في استراد السلع و الخدمات من الخارج لتحقق لأكبر قيمة للإنفاق الاستهلاكي سنة 2014 بقيمة قدرها 3360.9 مليار دج.

**المطلب الثاني: تطور حجم الصادرات و الواردات في الجزائر للفترة 1990–2014**

والشكل التالي يوضح لنا مسار حجم الصادرات و الواردات في الجزائر:

**شكل رقم ( 3–3): تطور حجم الصادرات و الواردات في الجزائر للفترة 1990–2014**




**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (2)

لقد عرفت الفترة 1990-1998 تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات، تارة ترتفع وتارة تنخفض حيث سجلت سنة 1990 حصيلة قدرها 612.4مليار دج، كما سجلت سنة 1991 ارتفاعا في حصيلتها و ذلك بسبب الزيادة في أسعار المحروقات، لتسجل انخفاضا خلال سنتي 1992، 1993 حيث سجلت على التوالي ما قيمته 759.1 مليار دج و 596.7 مليار دج، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 1991، و قد سجلت أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 بقيمة628.1 مليار دج، حيث عرفت هذه السنة انخفاضا حادا في أسعار البترول، لتعاود الارتفاع خلال السنوات 1995و 1997 بينما عرفت سنة 1998 انخفاضا في حصيلتها لانخفاض سعر البرميل الذي قدر ب 12 $أما الفترة الممتدة بين ما بين 1998و 2007 فقد شهدت قيم مرتفعة لصادرات و ذلك بسبب الأسعار المرتفعة للبترول و الناجم عن الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، غير أن سنة 2001 عرفت انخفاضا مقارن بسنة 2000، كما عرفت سنة 2002 انخفاضا طفيفا وسبب ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البتول مقارن بسنة 2000، وقد عرفت الفترة الممتدة من 2003 إلى2008 تزايدا مستمرا في حصيلة الصادرات نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار البترول حيث وصلت إلى أسعار قياسية منتقلة من 1899.7 مليار دج سنة 2003 إلى 4273.3مليار دج سنة 2008 وهذا راجع بالأساس للأزمة العالمية ووقوع ركود اقتصادي عالمي في سنة 2008. بعدها مباشرة عاد حجم الصادرات لانخفاض متأثرا بالأزمة العالمية من خلال نقص الطلب على المحروقات باعتبار اعتماد الجزائر بنسبة 98% على صادرات المحروقات.محققة سنة 2009 أدنى قيمة للفترة الأخيرة بقيمة 2689.5 مليار دج.

أما فيما يخص الواردات فإنها انتقلت من 657.4 مليار دج سنة 1990 إلى1967.3 مليار دج سنة 2007 و حصيلتها تتميز بالتذبذب مثلها مثل الصادرات و السبب راجع في ذلك إل اعتماد حصيلتها في الأساس على الصادرات و أن هذه الأخيرة هي الأخرى متعلقة بأسعار البترول والتي تعرف تذبذبات مستمرة، فقد سجلت حصيلة الواردات سنة 1990 ما قيمته657.4 مليار دج و سنة 1991 744.6 مليار دج، و هي حصيلة مرتفعة، و السبب في ذلك يعود إلى تدابير التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، بينما عرفت انخفاضا سنة 1992التي سجلت قيمة 696.9 مليار دج لترتفع سنوات 1994و 1995مسجلة ما قيمته 778.3مليار دج و 870.3 مليار دج. و هي حصيلة مرتفعة مقارنة للفترة 1996- 1999 والسبب في ذلك يعود للتدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية و بالأخص العمليات الاسترادادية مما نتج عنه إفراط و فوضى في الاستيراد، وعرفت الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2014 ارتفاعا مستمرا في حصيلة الواردات حيث انتقلت من 891.1 مليار سنة 2000 إلى 3339.4مليار دج سنة 2014، وذلك نتيجة الارتفاع المستمر في حصيلة الصادرات و الذي يعود بدوره إلى ارتفاع في أسعار البترول، كما أن جزءا من ارتفاعها يعود إلى السياسة التنموية المعتمدة في الجزائر و المتمثلة في إطلاق برامج ضخمة ( برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو،برنامج توطيد النمو) و التي تعتمد بالأساس على الإنفاق الحكومي الاستثماري الباحثة عن تحقيق إنعاش اقتصادي من خلال الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

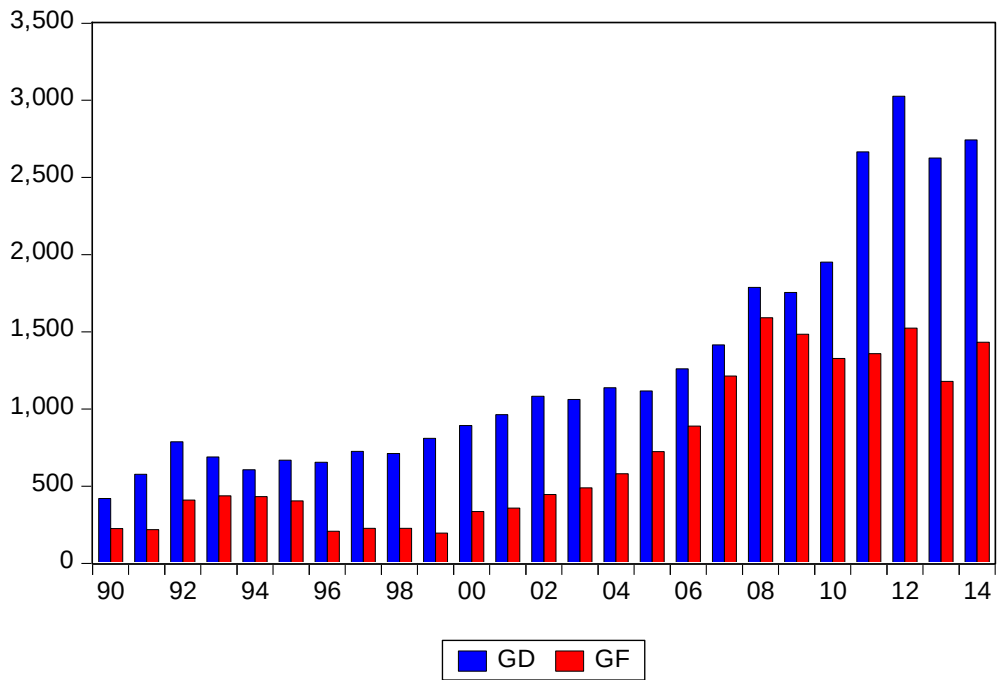
## المطلب الثالث: تطور حجم نفقات ( التجهيز و التسيير ) و الإنفاق الاستثماري

سنقوم في هذا المطلب تتبع مسار حجم نفقات التسيير و التجهيز بالإضافة إلى حجم الإنفاق الاستثماري.

### أولا: تطور حجم نفقات التجهيز و التسيير

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريفها بأنها المبالغ التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني،ويقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، و الشكل التالي يوضح لنا التغيرات الحاصلة في هذه النفقات:

**شكل رقم(3-4 ):** تطور **حجم نفقات التجهيز و التسيير للجزائر للفترة 1990-2014**




**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (2)

لقد عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990-2014، وهذا ما يعكس دور الدولة وتطوره في مختلف المجالات الإنسانية والاجتماعية والسياسية وإسهاماتها في تحقيق مطالب التنمية،حيث ميزت فترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام في نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهذا ما يمكن اعتباره "سياسة إنفاقية توسعية"، وارتبط نمو الإنفاق العام ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة.

من خلال الشكل يتضح لنا أن حجم نفقات التسيير و التجهيز في تزايد مستمر انطلاقا من سنة 1990، رغم أنه يبدو ضعيف جدا في الفترة ( 1990-1999) وهذا راجع إلى الوضعية العصيبة التي شهدتها الجزائر في التسعينات جراء الأزمات التي واجهتها سواء الأمنية منها أو الاقتصادية و المنجرة عن الانخفاضات الحادة في أسعار البترول مما جعل إيراداتها تنخفض بشكل ملحوظ، حاولت الجزائر الخروج من الظروف التي شهدتها في تسعينات من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات معتمدة في ذلك بشكل كبير على تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية ، وقد أدى هذا التحسن في أسعار البترول إلى اتخاذ الجزائر سياسة إنفاقية توسعية.

## 1 ـ تطور نفقات التجهيز:

تعتبر نفقات التجهيزات هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن، وخلال الفترة 1990-1996 عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا متزايد حيث ارتفعت من 225.4مليار دج سنة 1990 إلى 207.1مليار دج سنة 1996،وعادت في الانخفاض سنة 1997 محققة قيمة 227 مليار دج ثم ارتفعت من جديد سنة 2000 لتصل إلى 335.4 مليار دج، وقد وصلت إلى القيمة الأعلى حيث بلغت نفقات التجهيز 1591.5مليار دج سنة 2008، لتعود إلى الانخفاض سنة 2009 محققة قيمة 1484.6مليار دج، وما يلاحظ كذلك على نفقات التجهيز في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ( 2008-2014) أنها استحوذت على جزء كبير من إجمالي النفقات، وهذا ما يفسر زيادة الاستثمارات الثابتة لقطاعات الصناعة، الزراعة والري والخدمات المنتجة والهياكل القاعدية الأساسية.

## 2 ـ تطور نفقات التسيير:

باعتبار أن نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والمستمر لنشاط الدولة ومصالحها المختلفة، بحيث تشمل نفقات المستخدمين والموظفين ...الخ.

فمن خلال الجدول نلاحظ الزيادة المتفاقمة لنفقات التسيير خلال الفترة 1990-2014، حيث ارتفعت من 419.7مليار دج سنة 1990 إلى 892.1 مليار دج سنة 2000، وقد وصلت إلى القيمة الأعلى سنة 2012 بقيمة3025.7وهذا راجع إلى اعتبارات سياسية واجتماعية وأخرى اقتصادية كارتفاع نسبة الإنفاق على الأجور، والتحويلات الاجتماعية وكذا ارتفاع أعباء الدين العمومي وهي عوامل ساهمت في رفع نسبة نفقات التسيير من الأنفاق الحكومي .

كما يلاحظ على نفقات التسيير في السنوات الأولى من فترة الدراسة أي مابين 1990-2000 قد استحوذت على الجزء الأكبر من إجمالي النفقات العامة، ويعزي هذا التفاوت بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز لجوء الحكومة إلى تقليص نفقات التجهيز بغية استعادة التوازنات المالية باعتبار أن نفقات التجهيز هي الخيار الأقل تكلفة إذا ما قورن بنفقات التسيير الذي له انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للأفراد المجتمع.

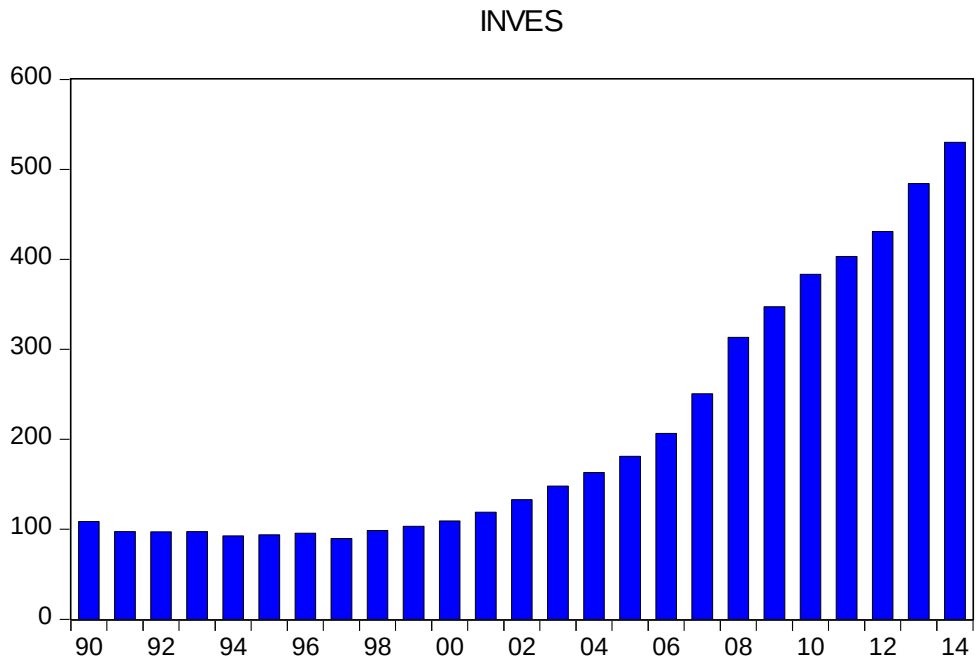
وهذا ما يوضح أن السياسة الاتفاقية التوسعية في السنوات الأولى من فترة الدراسة لم تكن أكثر توسعية مقارنة بالسنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

## ثانيا:تطور حجم الإنفاق الاستثماري

بالرغم مما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات و تحقيق توازن اقتصادي و مالي، فإن مستوى تدفق الاستثمارات بقي دون مستوى طموحات الجزائر .

والشكل التالي يوضح لنا التغيرات الحاصلة

**شكل رقم( 3-5): تطور حجم الانفاق الاستثماري للجزائر للفترة 1990-2014**




**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (2)

من خلال الشك ل نلاحظ أن حجم الإنفاق الاستثماري يتسم بالثبات و الضعف طيلة الفترة الممتدة من 1990 إلى الفترة 2005، حيث حقق سنة 1990قيمة 108.79 مليار دج وسنة 2005بقيمة 181.05 مليار دج، فقد مرة الجزائر خلال هذه الحقبة بتدهور في الوضع الأمني و الأوضاع الاقتصادية و السياسي ة الغير المحفزة خاصة منها التنظيمية و التي تمثل عقبة رئيسية تقف حيال توفير المناخ الملائم للاستثمار وما يتعلق بتنفيذ البرامج من تطوير للبنية التحتية أو مشاريع التنمية لجميع القطاعات،

ومع عودة الاستقرار الأمني تدريجيا و تحسن المناخ السياسي و استمرار التحسن في العائدات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط عمدت الحكومة إلى إتباع سياسة مالية توسعية على الطريقة الكنزية لتدعيم الاستثمارات من خلال البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة 2001-2014.من خلال اعتماد مخططات خاصة بالاستثمارات، مما انعكس ايجابيا على حجم الاستثمارات

حيث حققت الجزائر قفزة نوعية مسجلة في قيمة الإنفاق الاستثماري سنة 2008 بمقدار 313.39مليار دج ، لتحقق أعلى قيمة سنة 2014ب 530.13 مليار دج.

و رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات و الموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أنه لا يزال غير مؤهلا تأهيلا كافيا.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للاقتصاد القياسي

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، عن طريق بناء النماذج القياسية معتمد في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء ، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.

### المطلب الأول: منهجية البحث قي الاقتصاد القياسي و مفهومه

### أولا: مفهوم الاقتصاد القياسي

إنّ مصطلح الاقتصاد القياسي ينقسم إلى كلمتين " **اقتصاد**" وهو الكلمة الأولى و يمثل جذر هذا المصطلح لأن ميدان استعماله الأساسي هو معالجة الظواهر الاقتصادية ، و الكلمة الثانية " **القياسي**" أي التقدير الكمي للأشياء.[1]

**تعريف1:** يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي، وبصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.[2]

[1] علي مكيد، **الاقتصاد القياسي "دروس و مسائل محلولة"**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص9.

[2] القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 3.

**تعريف 2:** و يعرف على أنه " العلم الاجتماعي الذي يتم فيه تطبيق أدوات النظرية الاقتصادية أو الرياضيات والاستدلال الإحصائي على تحليل الظاهرة الاقتصادية و الحصول على نتائج رقمية[1]، انطلاقا من بيانات واقعية وبعد تحويلها إلى صيغ رياضية و مدى اتفاقها مع الواقع، و التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية في المستقبل[2]."

**تعريف3:** كما يعرف بأنه ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يستخدم التحليل الكمي لظواهر الاقتصادية الحقيقية، عبر استخدام أدوات علوم الاقتصاد والرياضيات والإحصاء، بهدف إبراز العلاقات الرياضية بين المتغيرات الاقتصادية بمساعدة الطرق الإحصائية.[3]

إذن الاقتصاد القياسي هو احد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بقياس العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظاهرة محل البحث، كما يركز الاقتصاد القياسي في التطبيق على النظرية الاقتصادية، الاقتصاد الرياضي، والأساليب الإحصائية ويمكن إيجاز أهم أهدافه فيما يلي:[4]

- تحديد الطابع الكمي بين المتغيرات الاقتصادية الجارية في واقع معين وذلك بالاسترشاد بالنظرية الاقتصادية.
- بناء النماذج القياسية، أي بناء النماذج الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني.
- تقدير و اختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة و هي المرحلة الإحصائية للقياس الاقتصادي.
- استعمال النماذج المقدرة لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي و اتخاذ قرارات المناسبة.

## ثانيا: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث، لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرا في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

**1- مرحلة تعيين النموذج:** تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه. [5] ويتم صياغة النموذج انطلاقا من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها ويتم صياغة النموذج انطلاقا من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها ( التابع و المستقل ).

[1] محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 13.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي" مدخل في اتخاذ القرارات "**، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر، مصر، 1997، ص 26

[3] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية و التحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1، عمان 2011 ص21-22.

[5] حسين علي بخيت وسحر فتح الله،الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007، ص 28.

بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموع معادلات بحيث يرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير.

**2- مرحلة تقدير معلمات النموذج:**

في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيا وإحصائيا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقيا مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج.

وتتكون هذه المرحلة من خطوات التالية:

**أ- تجميع البيانات:**

يتم تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من البيانات، فقد تكون بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطى قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أو بيانات مقطعية تعطى قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة، أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية تحتوي على بيانات السلسلة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس الوقت، وتوجد متغيرات أخرى تعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يعرف بالمتغيرات الصماء، التي تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيما عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح.[1]

**ب- اختيار طريقة القياس المناسبة:**

تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية ومن بين تلك الطرق نجد:[2]

- طريقة المربعات الصغرى وهي أشهر طريقة والأكثر استعمالا،
- طريقة الأكثر احتمالا،
- طريقة المربعات الصغرى والغير المباشرة،
- طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين،
- طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل.

[1] نعمة لله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 23.

[2] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة سطيف،2010، ص 94.

## 3- مرحلة تقييم المقدرات:

بعد عملية تقدير معلمات النموذج تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد م إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم:[1]

- ✓ **معاير اقتصادية،**
- ✓ **معايير إحصائية،**
- ✓ **معايير القياسية أو الاقتصاد القياسي.**

**أ- معايير اقتصادية:** تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، مثلا هل المتغير متعارف عليه ؟ هل متغير أساسي أم لا ؟ أو هل هي علاقة ملائمة للنظرية الاقتصادية ؟ وعند قبوله يتم الانتقال إلى المعايير الإحصائية.

**ب- معايير إحصائية:** تسمى اختبارات الرتبة الأولى وتهدف إلى اختيار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج أو هل المعلمات المقدرة لها دلالة أم لا ؟ وتشمل اختبارين وهما:

- **اختبار جودة التوفيق للنموذج:** ويستخدم للحكم على المقدرة التفسيرية للنموذج.
- **اختبار المعنوية:** ويستخدم لقياس درجة الثقة في معلمات المقدرة.

**ج- معايير القياسية:** تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، حيث أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن هذه المعايير نجد معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير ثبات التباين وغيرها.

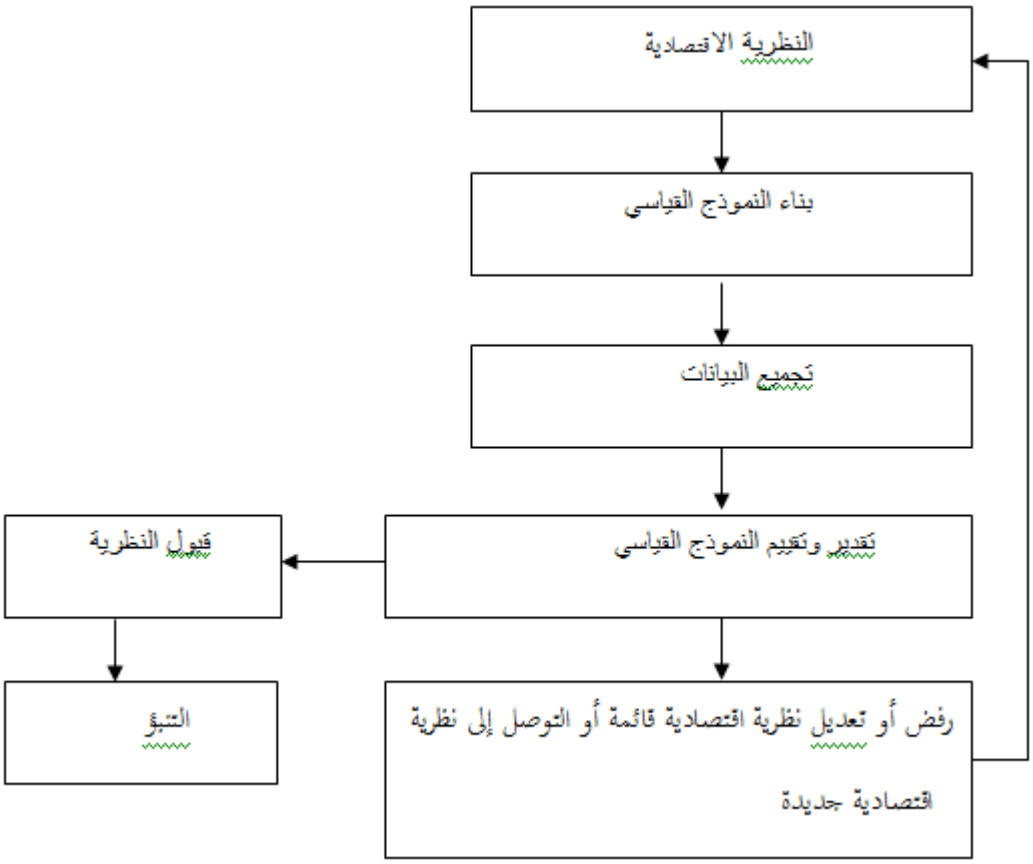
## 4- مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج:

بعد التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ.[2]

ويمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما هو مبين في الشكل رقم (3-6) التالي:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 44.

[2] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري الطبعة العربية، الأردن، 2009، ص 30.




**المصدر**: حسين علي بخيت، مرجع سابق، ص 30.

## المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد أو الخطي العام

وهو النموذج الرياضي المقترح في الدراسة لتحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

### أولا: طبيعة النموذج الخطي وفرضياته

#### 1 صيغة نموذج الانحدار

الانحدار البسيط يركز على دراسة العلاقة بين متغيرين المستقل والآخر التابع y، غير أن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية مبني بشكل عام على تأثر أية ظاهرة بأكثر من متغير مستقل. فنادرا ما نجد ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية توضح من طرف متغير واحد، النموذج الخطي المتعدد هو نموذج عام واشمل من النموذج الخطي البسيط، ويأخذ الشكل التالي. [1]

[1] سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي: مدخل في اتخاذ القرارات، الإسكندرية، الإشعاع، 1997، ص 235.

$$B_0+B_1X_{1i}+B_2X_{2i}+\ldots\ldots\ldots\ldots+B_nX_{ni}+\varepsilon_i = Y_i$$

إن هذه المعادلة هي واحدة من جملة المعادلات يبلغ عددها n تكون نظام المعادلات و مجمل هذه المعادلات تشكل نموذج الانحدار الخطي العام و يمكن تمثيل هذه المعادلات باستعمال المصفوفات في الشكل التالي:

حيث أن المصفوفة X هي ذات الرتبة K ، مع $k \leq n$.

إن هذه الصيغة تعبر عن العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديره باستخدام الإحصاءات المتوفرة عن المتغير التابع ، والمتغيرات المستقلة لذلك يتوجب تحقيق الفروض الأساسية التالية:

## 2 -فرضيات النموذج[1]

إن بناء النموذج الخطي يجب أن يستوفي العديد من الفرضيات وتتمثل في فرضيات المرتبطة بالمتغير العشوائي وفرضيات هيكلية.

### أ – فرضيات ستوكاستيك

- مصفوفة المتغيرات المستقلة x محددة ومقاسه بدون أخطاء.
- الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon_i)=0$.
- فرضية تجانس التباين أي أن تباين الأخطاء يكون ثابت مهما كانت t، وله توزيع طبيعي حيث: $\varepsilon \rightarrow (0.\sigma^2)$
- استقلالية الأخطاء. ويمكن تلخيص الفرضيتين كما يلي:

$$E(\varepsilon_i,\varepsilon_j)\begin{cases}\sigma^2 & si \quad j=i\\ 0 & si \quad j\neq i\end{cases}$$

[1] خليدة دهوم، أساليب التنبؤ بالمبيعات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم التجارية ، جامعة باتنة، 2009،

- استقلالية الأخطاء العشوائية $\varepsilon$ عن مصفوفة المتغيرات المستقلة X :

$$Cov(X_{it}, \varepsilon_j) = E(X'\varepsilon) - [E(X)]'[E(\varepsilon)] = 0 \quad \forall i \neq j$$

**ب- الفرضيات الهيكلية**

- انعدام الارتباط بين المتغيرات التفسيرية وهذا يعني أن المصفوفة $(\acute{X}X)$ نظامية والمصفوفة العكسية موجودة $(\acute{X}X)^{-1}$.
- لدينا $n > (K+1)$ أي عدد المشاهدات أكبر من عدد المتغيرات وهذا يلغي الارتباط الخطي بين المتغيرات المفسرة.

## ثانيا: تقييم واختبار معنوية المقدرات والنموذج

### 1. اختبار المعنوية للمقدرة $\widehat{B}$ : (Test Student)[1]

باستعمال الإحصائية t نستطيع اختبار معنوية المعالم كل على حدا، بحيث أو تنفي مساهمة كل متغيرة تابعة في تفسير النموذج وتكون صيغة الاختبار كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : B_j = 0 \\ H_1 : B_j \neq 0 \end{cases}$$

وتكون المعلمة ذات معنوية إحصائية إذا كانت القيمة المحتسبة $T_c$ أكبر من القيمة المجدولة $T_t$ وهذا يعني أن المتغيرة تفسر جيدا النموذج.

$$t_t = t_{n-k}^{\alpha/2}$$

$$t_c = \frac{\widehat{B} - B_j}{\sigma(B_j)}$$

حيث:

n: عدد المشاهدات

k : عدد المعالم

### 2. اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار

يستعمل معامل التحديد واختبار فيشر لاختبار جودة توفيق النموذج الخطي العام ولقياس القوة التفسيرية للنموذج، وبمعنى آخر اختبار المعنوية الكلية للنموذج.

[1] جلاطو الجيلالي، الإحصاء التطبيقي، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2009، ص 47

### أ- اختبار إحصائية F (Test de Fisher) [1]

كما هو الشأن بالنسبة للنموذج الخطي البسيط، يتم اختبار المعنوية الإحصائية لكل المقدرات في آن واحد وذلك بالاعتماد على إحصائية **F** التي تهدف إلى قياس مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

**فرضية العدم**: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي:

$$H_0 : B_1 = B_2 = \ldots\ldots = B_k = 0$$

فرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم أي:

$$H_1 : B_1 \neq 0 \, , B_2 \neq 0 \, , B_3 \neq 0, B_k \neq 0$$

نعتمد على إحصائية **F** لاختبار الفرضيتين السابقتين بدرجة حرية $n-k-1$ و $k$ للبسط والمقام عند مستوى دلالة معين، وتعطى الصيغة الرياضية للإحصائية **F** كما يلي:

$$F\,(K, n-k-1) = \frac{R^2/k}{(1-R^2)/n-k-1}$$

حيث هو معامل التحديد الإجمالي، ويحسب كالآتي:

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum_{i=1}^{n}(Y_i - \bar{Y})^2}$$

فإذا كانت قيمة $F_c$ المحسوبة أكبر من قيمة $F_t$ المجدولة وفقا لدرجة من الثقة محددة ودرجات حرية $(n-k-1,k)$ نقول أن النموذج معنوي وهناك على الأقل عامل واحد مستقل يمارس تأثيره على $y$ وتقبل $H_1$ .أما في الحالة المعاكسة فنرفض $H_1$ ونقبل $H_0$. مما يعني أنه لا توجد أي علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

### ب- معامل التحديد $R^2$

يشرح هذا المعامل العلاقة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، كما أنه يبين العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة أخرى، إذن معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المؤوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع، ويعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية.[2]

وكما هو الحال في نموذج الانحدار الخطي البسيط فإن الصيغة الرياضية لمعامل التحديد تكتب على النحو التالي:

[1] سليم عقون، مرجع سابق، ص 11

[2] سليم عقون، مرجع سابق، ص 110.

$$R^2 = \frac{SCR}{SCT} = 1 - \frac{SCE}{SCT}$$

علما أنه: $0 \leq R^2 \leq 1$

إذا كان: $R^2 = 0$: هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

$R^2 = 1$: هذا يعني أن النموذج صالح أي يؤخذ بعين الاعتبار.[1]

يجب عدم التسرع في الحكم عن العلاقة المقدرة من خلال معامل التحديد وحده، فقد تكون القيمة المرتفعة لمعامل التحديد راجعة إلى وجود اتجاه عام قوي بين المتغيرات الموجودة في النموذج المقدر، كما يمكن إرجاع انخفاض قيمة $R^2$ إلى الصياغة الخاطئة للنموذج، ولذا يجب استخدام معامل التحديد المعدل $\overline{R^2}$ وتأخذ درجات الحرية التفسيرية ويحسب معامل عن طريق المعادلة التالية:[2]

$$\overline{R^2} = 1 - \frac{n-1}{n-k-1}(1 - R^2)$$

حيث:

$\overline{R^2}$: معامل التحديد المعدل,

$R^2$ : معامل التحديد،

n : عدد السنوات،

k :عدد المعلمات المقدرة.

## المطلب الثالث: مشاكل تقدير نموذج الانحدار

يغطي هذا الجزء ثلاثة مشاكل قياسية تواجه الباحث، تتعلق كل منها بإسقاط إحدى الفرضيات الكلاسيكية لطريقة المربعات الصغرى وتتمثل هذه المشاكل في:[3]

- الارتباط الذاتي للأخطاء. Auto corré lation des erreurs
- عدم ثبات تباين الخطأ. L hétéroscédasticité

[1] محمد عبد الرحمان إسماعيل، تحليل الانحدار الخطي، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص 88.

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص 165.

[3] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي،الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997، ص 526.

- التعدد الخطي. Multi colinéarité

## أولا: مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء L AUTOCORRELATION DES ERREURS

من بين الافتراضات الكلاسيكية لتقدير معالم نموذج الانحدار، هو استقلال القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة لها. أي: $\mathrm{Cov}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 \ , \quad \forall i \neq \mathrm{j}$

وإذا تم إسقاط هذا الافتراض فإن ذلك يدل على وجود ما يسمى بالارتباط الذاتي للأخطاء. [1] وعليه يمكن تعريف الارتباط على أنه الارتباط بين عناصر لسلسلة من المشاهدات رتبت في بيانات سلسلة زمنية أو في بيانات المقطع العرضي.

### 1- منشأ المشكل:

- غياب أو عدم إدراج أحد المتغيرات الأساسية في النموذج والمتغير الموجود في المعادلة غير كاف لوحده لتفسير المتغير التابع ويظهر هذا الأثر في قيم البواقي.
- سوء اختيار أو تعيين شكل نموذج الانحدار، والعلاقة بين المتغير المفسر والمتغير التابع غير خطية، بالإضافة لأخطاء التجميع والقياس.

عدم دقة بيانات السلسلة الزمنية.[2]

### 2- اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

**أ- اختبار** (Derbin Watson

وهو ارتباط لمعرفة وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولي من عدمه ،حيث يؤثر بالسلب علي نتائج المربعات الصغرى العادية من حيث :

- القيمة التنبؤية سوف تكون متحيزة .
- تباين القيم المقدرة لمعاملات الانحدار سوف تكون اقل ما يمكن

ويقوم هذا الاختبار علي فرضيتين :

$$\begin{cases} H_0 : \mathrm{P} = 0 \\ \mathrm{H}_1 : \ \mathrm{P} \neq 0 \end{cases}$$

P: هو معامل الارتباط الخطي بين الأخطاء.

[1] سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص125 .

[2] خليدة دهوم، أساليب التنبؤ بالمبيعات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية، جامعة باتنة، 2009، ص 78.

ولأجل هذين الفرضين نقارن بين القيمة المحسوبة والقيمة المجدولة وتحسب إحصائية داربن واتسن المحسوبة عن طريق العلاقة التالية:

$$DW = \frac{\sum (e_t - e_{t-1})^2}{\sum e_t^2}$$

بعد حساب قيمة نقارنها مع القيمتين المجدولتين التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و التي تمثل الحد الأقصى وذلك حسب عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين.

حسب المخطط التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة:

| 0 | $d_L$ | $d_u$ | 2 | 4- $d_u$ | 4- $d_L$ | 4 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الارتباط الذاتي للأخطاء موجب p>0 | شك؟ doute | انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء p>0, p<0 | | شك؟ doute | الارتباط الذاتي للأخطاء سالب p<0 | |

حيث أن: dL التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي.

**المصدر**: دومينيك سلفادور ص 221.

ينعدم الارتباط الذاتي عند القيمة القيمة الوسيطية ويتم رفض أو قبول الفرضية حسب الحالات التالية:

- إذا كانت DW<U d<0 معناه وجود ارتباط ذاتي موجب (رفض $H_0$)
- إذا كانت U d<DW<ld الاختيار غير محسوم
- إذا كانت DW>U d<4 -l d وجود ارتباط ذاتي ( قبول $H_0$ )
- إذا كانت 4-d U <WD<4 -l d قرار غير محسوم
- إذا كانت 4 -d l <WD<4 وجود ارتباط ذاتي سالب

### ب- اختبار Breush- Gold Frey

يشتق هذا الاختبار من أساسيات مضاعفات لانقرانج.لنعتبر النموذج الانحداري التالي:

$$Y = XB + U$$

من نظام $\mathrm{AR}(P)$ على الشكل:

$$u_t=\rho_1 u_{t-1}+\rho_2 u_{t-2}+\ldots\ldots\ldots+\rho_p u_{t-p}+\varepsilon_t$$
$$\varepsilon_t \sim N(0,\sigma_v^2)$$

ونهتم باختبار الفرضية: $H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \ldots\ldots \rho_\rho = 0$

ويكون الاختبار وفق الخطوات التالية:

- تقدير المعادلة الخاصة بالنموذج الخطي العام لنحصل على البواقي.
- تقدير النموذج التالي: $\widehat{U} = \mathrm{XB} + \mathrm{E}\rho + V_t$
- نستخرج قيمة معامل الارتباط المضاعف $\mathrm{R}^2$ من النموذج الأخير، ونحسب إحصاءة مضاعف لاقرانج ذات الرتبة $\rho$:

$$LM\ (P)=n\times R^2 \sim \chi_p^2$$

- نقارن $\mathrm{R}^2\ \mathrm{n}$ مع قانون التوزيع الاحتمالي $\chi_p^2$، وعليه فإذا كانت $\mathrm{R}^2\ \mathrm{n} > \chi_p^2$ عند مستوى معنوية $\propto$ %،نرفض $H_0$ ونقر بوجود الارتباط الذاتي. والعكس صحيح.

## ثانيا: مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء HETEROSCEDASTICITY

هناك عدة اختبارات للكشف عن مشكلة عدم التباين وسنقتصر في الدراسة على اختبار وايت.

### – اختبار وايت Test de white[1] :

يتضمن انحدار مربعات البواقي على المتغيرات المستقلة و مربعاتها $X^2, X^3, \ldots\ldots$

$$U^2 = B_0 + B_1 X_i + B_2 X^2$$

يعتمد على مقارنة تباين العينة تحت ثبات التباين واختلاف التباين عندما يكون فرض العدم صحيح تكون المقدرات في العينات الكبيرة مختلفة، يعتبر اختبار وايت تعديل لبروس حيث لا يستلزم الفرض الطبيعي حيث إذا كانت العشوائي لا يتوزع طبيعيا يمكن تطبيق اختبار وايت.[2]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2005، ص 507.

[2] نورة عبد الرحمان اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الادارية، ص 65 .

وتتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي:

- تقدير انحدار مساعد بين $e_i^2$ من ناحية والمتغيرات $X_{1i}^2$ , $X_{2i}^2$ ..., $X_{ni}^2$ و ..... , $X_{1i}$ , $X_{2i}$ من ناحية أخرى، أي تقدير الصيغة التالية:

$$e_t^2 = B_0$$

- حساب معامل التحدي $R^2$ لهذا الانحدار .
- نقوم باختبار فرضية العدم: $H_0: \acute{B}_1 = \acute{B}_2 \dots \acute{B}_n = B_0 = B_1 = \cdots B_K = 0$

عند مستوي معنوية 5% ودرجة حرية K تساوي عدد المعلمات $nR^2 = LM$ مع $\chi^2$

الانحدارية في صيغة الانحدار المساعد .

حيث إذا كان $X_{k,0.05}^2 < nR^2$ نرفض فرضية العدم أي توجد مشكلة عدم ثبات التباين وإذا كان العكس نقبل فرض العدم أي ثبات تباين حد الخطأ.

## ثالثا: مشكل التعدد الخطي Multi colinéarité

يشير مصطلح الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، وبذلك يتم خرق أحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد أي أن لا يكون هناك ارتباطا خطيا متعددا بين المتغيرات المستقلة، ومن ثم فإن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد لا توجد في حالة الانحدار البسيط وإنما توجد في حالة الانحدار المتعدد.[1]

تظهر مشكلة التعدد الخطي عندما تكون قيمة أحد المتغيرات المستقلة متساوية في كافة المشاهدات أو عندما تعتمد قيمة أحد المتغيرات المستقلة على قيمة أحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج، علما أن هذه المشكلة تواجه سواء في ضل تحقق فرضية التجانس أو عدم التجانس وسواء أخذت البيانات شكل سلاسل الزمنية أو المقطعية.[2]

### 1- أسباب التعدد الخطي وأثاره

- تميل المتغيرات الاقتصادية لأن تتغير معا عبر الزمن نظرا لأنها تتأثر جميعا بنفس العوامل،[3]
- التغير المتداخل لعدم جمع بيانات كافية من عينات كبيرة،
- التحرك باتجاه واحد أو متعاكس بمعدل متزامن أو واحد و لنفس الفترة الزمنية،
- عدم إمكانية التحكم ببيانات المشاهدات لأنها لا تخضع للسيطرة و التجربة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق،، 2005، ص 468.
[2] أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 257.
[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، 2005، ص 468.

يترتب على وجود امتداد الخطي الآثار التالية:[1]

- زيادة تباين وتغاير مقدرات الانحدار لدرجة كبيرة،
- الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعلمات الانحدار تصبح كبيرة جدا،
- قيم المعلمات المقدرة تكون غير محددة وغير دقيقة.

**2- اختبار الكشف عن مشكلة التعدد الخطي[2]**

من بين فرضيات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات التباين لحدود الخطأ $\mathrm{Var}(U_i)= \mathrm{E}(U_i^2)= \sigma^2$ ويترتب على إسقاط هذا الفرض حدوث عدم ثبات تباين حد الخطأ. وهذا ما يجعل تقديرات معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية غير كفئة . زد إلي ذلك فان تقديرات التباين تكون متحيزة مما يؤدي إلي اختيارات غير صحيحة للمعالم .[3]

**أ- منشأ المشكل: [4]**

- استخدام بيانات قطاعية بدلا من بيانات السلسلة الزمنية.
- استخدام بيانات جزئية بدلا من بيانات تجميعية.
- وجود علاقات ذات اتجاهين بين المتغيرات الداخلية.

**ب- اختبار Klein**

هو اختبار يقيس وجود ارتباط خطي ما بين المتغيرات المفسرة $X_i$ حيث يقارن $R^2$ المحسوب على نموذج الانحدار المتعدد مع معاملات الارتباط $r_i^2$ مابين المتغيرات $X_i$.

ونضع: $r_k^2 = \mathrm{MAX}(r_j^2)$ , j= 1.....k

إذا كان $R^2 < r_k^2$ فإنه يعني وجود ارتباط خطي مابين المتغيرات $X_i$. Multi colinéarité

## 3- طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي

تتمثل عموما في:

- حذف المتغيرات قليلة الأهمية وكذا المتسبب في ظهور المشكلة
- تكبير حجم العينة المدروسة بإضافة إحصائيات جديدة للفترة المدروسة

## المطلب الرابع: اختبار استقرارية النموذج

[1] إمتثال محمد حسن و محمد علي محمد أحمد، مبادئ الاستدلال الإحصائي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص 354.
[2] سلمي رشيد، دراسة قياسية لتطور الواردات بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، قسم علوم اقتصادية، 2015، ص 119.
[3] هاري كلبجان ولاس لوتس، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ترجمة مرسي سيد حجازي، الطبعة الأولي، جامعة الملك سعود، الرياض، ص335.
[4] خليدة دهوم، مرجع سابق، ص 80.

## اختبار الاستقرارية (test de Chow ):

بعد التعرف على النموذج الذي يفترض استقرار النموذج خلال كل الفترة الزمنية، يتوجب علينا اختبار ما إذا كان النموذج صالحا لكل فترة، حيث غالبا ما تحدث تغيرات جوهرية اقتصادية كانت أم سياسية من شأنها أن تؤثر على معلمات النموذج ، ومن ثم يصبح النموذج المتحصل عليه غير صالح من النقطة الزمنية التي حدثت فيها التغيرات [1] وتسمى هذه النقطة بنقطة الانعطاف، فيصبح من غير الممكن الاعتماد على نموذج واحد لتمثيل كل فترة، أي الهدف من دراسة استقرارية النموذج هو التعرف على ما إذا كان النموذج لا تتغير هيكلته من فترة إلى أخرى لذا يتطلب هذا الاختبار تقسيم الفترة المدروسة للظاهرة إلى فترتين أو أكثر، ونظرا لأهميته ارتأينا التطرق إلى طريقة استعماله ليكن النموذج غير المقيد يكتب على الشكل التالي:[2]

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 & 0 \\ 0 & X_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_1 \\ B_2 \end{bmatrix} + \mu$$

حيث أن: $\mu \xrightarrow{suit} (\mathbf{0}. \sigma_{\mathbf{i}}^{\mathbf{2}})$

نضع $H_0: B_1 = B_2$ فرضية عدم وجود التغير الهيكلي للنموذج.

ويتم اختبارChow بحساب الإحصائية التالية :

$$\frac{(SCR_R - SCR_{NR})|K}{(SCR_{NR})|(n-2k)} = F_c$$

حيث أن:

$\mathbf{SCR_R}$ :مجموعة مربعات البواقي المقيدة.

K : عدد المعاملات المقدرة.

ونقارن قيمة $F_c$مع القيمة المجدولة لدرجتي الحرية $(n-2k)$،(k) ولمستوى معنوية $\alpha$.

إذا كان:

$F_t > F_c$ :نقبل الفرضية $H_0$ إذن النموذج مستقر و بالتالي مقدرات النموذج تبقى ثابتة ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ.

$F_t < F_c$ :نرفض الفرضية $H_0$ ونقول أن النموذج غير مستقر أي بنيته تغيرت بين الفترتين وبالتالي لابد من تفريق النموذجين.

[1] حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراه دولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007، ص 233.

[2] سلمي رشيد، مرجع سابق، ص 121.

## المبحث الثالث: صياغة النموذج القياسي الخاص بالناتج الداخلي الخام PIB

سوف نحاول في هذا المبحث تحليل الناتج الداخلي الخام قياسيا بتطبيق نموذج الانحدار المتعدد على المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الجزائري، وكما ذكرنا سابقا فإن الناتج الداخلي الخام يقاس بثلاث طرق: طريقة الإنتاج، طريقة الدخول، طريقة الإنفاق، لذلك سنعتمد في هذه الدراسة على طريقة الإنفاق( دالة الطلب الكلي) في تقدير النموذج و المتغيرات الكلية الخاضعة للدراسة هي: الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق العائلي، الإنفاق الحكومي، حجم الصادرات، حجم الواردات.

فهي تعتبر محددات الطلب الكلي لما ما تكتسي من أهمية في التأثير على حجم الطلب الكلي زيادة أونقصانا و هذا ما يتطلب البحث في الأساليب الكمية المساعدة على صياغة نموذج قياسي خاص بالدراسة يمكن استخدامه في التنبؤ، التحليل، واتخاذ القرارات،

### المطلب الأول: وصف النموذج القياسي

يتطلب إجراء الدراسات القياسية للظواهر الاقتصادية، معرفة الإطار النظري لهذه الدراسة، والذي من خلاله يتم اختيار المتغيرات وتصنيفها إلى تابعة أو مستقلة، وكذا توضيح العلاقة الرياضية بينهما واتجاه هذه العلاقة، ومن ثم صياغة النموذج الرياضي بالطريقة الصحيحة التي تمن في الأخير من الحصول على أفضل نتائج قياس.

#### تحديد متغيرات الدراسة

بناءا على موضوع الدراسة وعلى ما تم التطرق إليه من محددات الطلب الكلي في النظرية الاقتصادية المفسرة للناتج الداخلي الخام، ولمحاولة استنباط أثر صدمات مكونات الطلب الكلي على الناتج الداخلي الخام ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة ( 1990-2014) ليتم الحصول على 25 مشاهدة و كانت متغيرات النموذج كما يلي:

#### أولا: المتغير التابع: الناتج الداخلي الخام الحقيقي PIB

يمثل الناتج الداخلي الخام مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي، وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي والمداخيل، لذلك يتوقع وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي وحجم الصادرات وعلاقة سالبة بين الناتج المحلي مع حجم الواردات، حيث تم استعمال مكمش الناتج للحصول على القيم الحقيقية للناتج الداخلي الخام.

**ثانيا: المتغيرات المستقلة**

**1- الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي $Cons_r$**: يعتبر الاستهلاك أول مكونات الطلب الكلي حيث يحتل أهمية قصوى في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنه في العادة يستحوذ على ما يزيد عن 70% من الناتج المحلي للدول، وتم الحصول على القيم الحقيقية لهذا المتغير من خلال قسمة القيم الاسمية للاستهلاك لكل سنة على الرقم القياسي للأسعار وذلك لتجنب تأثير التضخم على القيم المدروسة وفق العلاقة التالية: $Cons_r = \frac{Cons_n}{P}.100$

**حيث:** $Cons_r$ : إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي.

$Cons_n$ : إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الاسمي.

$P$ : الرقم القياسي للأسعار.

**2- الإنفاق الاستثماري الحقيقي $Inves_r$**: يعتبر المكون الثاني للطلب الكلي فهو يلعب دوراً هاماً وكبير في الاقتصاد الوطني، فهو يعتبر محرك رئيسي للنمو الاقتصادي ، من خلال زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتم التخلص من أثر التضخم للحصول على القيم الحقيقية لهذا المتغير من خلال قسمة القيم الاسمية للاستثمار لكل سنة على الرقم القياسي للأسعار وذلك لتجنب تأثير التضخم على القيم المدروسة.

**3- الإنفاق الحكومي الحقيقي: $Gover_r$**

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم عوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي فهو الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية،فهو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، فإن كفاءة تخصيصه يعكس أثرا إيجابيا نحو توفير الموارد المالية اللازمة للنمو الاقتصادي.

ونظرا لإمكانية تجزئة هذا المتغير إل نفقات تسيير ونفقات تجهيز حيث:

**أ- نفقات تسيير الحقيقية $GD_r$**: هي نفقات ضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة بنايات الحكومية ....الخ، فهي لا تهدف إلى التأثير المباشر على الحياة الاقتصادية.

**ب- نفقات تجهيز الحقيقية $GF_r$**:هي نفقات لها طابع استثماري الذي يتولد عنه ازدياد الناتج المحلي وبالتالي زيادة الثروة.

حيث قمنا بإزالة أثر التضخم للحصول على القيم الحقيقية لهذا المتغير من خلال قسمة القيم الاسمية لنفقات التسيير والتجهيز لكل سنة على الرقم القياسي للأسعار وذلك لتجنب تأثير التضخم على القيم المدروسة.

**4- الطلب الأجنبي الصافي Xn**: يعتبر المكون الرابع من المكونات الطلب الكلي هو صافي الصادرات ويعرف بذلك الفرق بين الصادرات والمستوردات.

**أ- حجم الصادرات الحقيقية $Expo_r$**: تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية وتغيراتها الايجابية تحر زيادة في الدخل.

**ب- حجم الواردات الحقيقية $Impo_r$**: . حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

وقد تم التخلص من تأثير التضخم عن طريق قسمة القيم الاسمية للصادرات والواردات على الرقم القياسي للأسعار في كل سنة من سنوات الدراسة.

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كما يلي:

$$\text{PIB} = \text{F}\ (C.I.G.X.M)$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص بحجم الناتج الداخلي الخام PIB.

ونستخدم الصيغة الخطية لتقدير النموذج والصيغة الرياضية له هي:

$$B_5X_i - B_6M_i + U_i + B_4GF_i + PIB_i = B_0 + B_1C_i + B_2I_i + B_3\ GD_i$$

**I**: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة j.

$B_0$، $B_1$، $B_2$، $B_3$، $B_4$، $B_5$، $B_6$ : تمثل معلمات النموذج

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ $U_i$ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الناتج الداخلي الخام لكن يصعب قياسها مثل العوامل النفسية للأفراد أو أذواق المستهلكين أو للأسباب أخرى.

**المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي:**

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج وذلك لما تمتاز به من خصائص، ويتم ذلك باستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS 7 وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم:(3–1) نتائج تقدير النموذج الخطي للناتج الداخلي الخام**

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 7

**نتائج تقدير النموذج**

**ووفقا للجدول رقم (3–1)كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للناتج الداخلي الخام على النحو التالي:**

$$PIB_i = 70.1871 + 0.0478 cons_i + 2.3156 Inves_i + 0.10026 G_{D_i} - 0.0736\ G_{F_i} + 0.1355 Expo_i - 0.1927 Impo_i + \varepsilon_i$$

**t–stat** : (0.84) (0.59) (5.77) (3.11) (−1.25) (9.74) (−2.70)

R– Squared $(R^2)$ = 0.9961 $\overline{R^2}$ = 0.9948 N = 25

F.Statistic = 766.2754

Test. DW = 1.3020

Prob $(F.Statistic)$ = 0.00000

## دراسة صلاحية النموذج

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بحجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدلى صلاحية النموذج من منظور النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك اختباره من الناحية القياسية.

## الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدر

سيتم دراسة النموذج من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية كما يلي:

### الدراسة الاقتصادية

بما أن معاملات النموذج المقدر تمثل مرونات هذه المتغيرات بمعنى:

**حيث:** Y: يمثل المتغير التابع

X: يمثل المتغير المستقل

من خلال الجدول **رقم (3–1)** السابق نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل حجم الإنفاق الاستهلاكي نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع ( الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر ( الإنفاق الاستهلاكي)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 1 % فإن حجم الناتج الداخلي الخام سيتغير ب 0.0478% ، إذن هذه المعلمة لها معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل حجم الإنفاق الاستثماري، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع ( حجم الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر ( الإنفاق الاستثماري)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير حجم الإنفاق الاستثماري بنسبة 1% فإن حجم الناتج الداخلي الخام سيتغير ب2.3156 %، إذن هذه المعلمة لها معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل نفقات التسيير، نلاحظ أن إشارته موجبة، ما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (حجم الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر ( نفقات التسيير) خلال طول فترة الدراسة، أي أنه مقبول من الناحية الاقتصادية ،حيث إذا تغير حجم نفقات التسيير ب 1% فإن حجم الناتج الداخلي الخام سيتغير ب 0.10026 %.
- بالنسبة لمعامل نفقات التجهيز، نلاحظ أن إشارته سالبة، ما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (حجم الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر ( نفقات التجهيز) خلال فترة الدراسة، وتتعارض هذه النتيجة مع توقعات السابقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير حجم نفقات التجهيز ب 1% فإن حجم الناتج الداخلي الخام سينخفض ب 0.0736%، أي أنه غير معنوي اقتصاديا.
- بالنسبة إلى معامل حجم الصادرات، نلاحظ أن إشارته موجبة ، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع ( الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر ( حجم الصادرات)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير حجم الصادرات ب 1 % فإن حجم الناتج الداخلي الخام سيتغير 0.13558%، إذن هذه المعلمة لها معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل حجم الواردات، وجد أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع( الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر(حجم الواردات)، وتتماشى هذه النتيجة مع النظرية ومنطق الاقتصادية، حيث إذا تغير حجم الواردات ب 1 % فإن حجم الناتج الداخلي الخام سينخفض ب 0.19275 %، أي هو مقبول من الناحية الاقتصادية.

**الدراسة الإحصائية**

كما و سبق ذكره فإنه عادة عند اختيار فرضيات الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية وأخرى إحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف لإلى اختيار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت Tواختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر.

**أولا: اختبار معنوية المعالم**

تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$$\left.\begin{array}{ll} \boldsymbol{H_0}: \quad \boldsymbol{B_i = 0} & \text{فرضية العدم:} \\ \boldsymbol{H_1}: \boldsymbol{B_i \neq 0} & \text{فرضية البديلة:} \end{array}\right\}$$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة $T_{cal}$ للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية $T_{tab}$ وأدنى مستوى معنوية Prob وذلك عند مستوى معنوية % 5 .

القيمة الجدولية $T_{tab}$ نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية أي 5 % وبدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي 19 = 6 – 25 أي= 2.093 $T_{19}^{0.025}$ = $T_{n-k}^{\propto/2}$.

**جدول رقم (3–2) : نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر**

| المقدرات | المعاملات | القيم المحسوبة $T_{cal}$ | القيم الجدولية $T_{tab}$ | أدنى مستوى معنوية Prob |
|---|---|---|---|---|
| الثابت | $B_0$ | 0.8401 | 2.093 | 0.4119 |
| Cons | $B_1$ | 0.5925 | 2.093 | 0.5608 |
| Inves | $B_2$ | 5.7781 | 2.093 | 0.0000 |
| GD | $B_3$ | 3.1186 | 2.093 | 0.0059 |
| GF | $B_4$ | 1.2547 | 2.093 | 0.2256 |
| Expo | $B_5$ | 9.7428 | 2.093 | 0.0000 |
| Impo | $B_6$ | 2.70703 | 2.093 | 0.0144 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (3–1).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت $B_0$ : نلاحظ أن القيمة الجدولية $T_{tab}$ أكبر من القيمة المحتسبة $T_{cal}$ أي: $T_{cal} < T_{tab}$ وبهذا نقبل بفرضية العدم $H_0$ أي أن $B_0$ غير معنوي وحيث أن أدنى مستوى معنوية تساوي Prob = 0.4119 ما يدل على أنه لا يمكن قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة لمعامل حجم الإنفاق الاستهلاكي $B_1$، نلاحظ أن القيمة الجدولية $T_{tab}$ أكبر من القيمة المحتسبة $T_{cal}$، ولدينا أدنى مستوى معنوية يساوي Prob = 0.5608 اكبر من 5%، وعليه نقبل فرضية العدم $H_0$، أي أن $B_1$ غير معنوي ومنه يمكن القول أن حجم الإنفاق الاستهلاكي ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير حجم الناتج الداخلي الخام.

- بالنسبة لمعامل حجم الإنفاق الاستثماري $B_2$، نلاحظ أن القيمة المحتسبة $T_{cal}$ أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab}$ أي $T_{cal} > T_{tab}$ ، ولدينا أدنى مستوى معنوية يساوي الصفر وهي أقل من 5%، وعليه نرفض فرضية العدم $H_0$ ، أي أن $B_2$ معنوي ، ومنه يمكن القول أن حجم الإنفاق الاستثماري لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير حجم الناتج خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع.
- بالنسبة لمعامل حجم نفقات التسيير $B_3$، نلاحظ أن القيمة الجدولية $T_{tab}$ أقل من القيمة المحتسبة $T_{cal}$ أي: $T_{cal} > T_{tab}$ مع أدنى مستوى معنوية يساوي Prob =0.0059 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض فرضية العدم $H_0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1$ أي أن $B_3$ معنوي، ومنه يمكن القول أن حجم نفقات التسيير لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير حجم الناتج المحلي أثناء فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع.
- بالنسبة لمعامل حجم نفقات التجهيز $B_4$، نلاحظ أن القيمة الجدولية $T_{tab}$ أكبر من القيمة المحتسبة $T_{cal}$ أي: $T_{cal} < T_{tab}$ مع أدنى مستوى معنوية يساوي Prob = 0.2256 أكبر من مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض الفرض البديل $H_1$ ونقبل فرضية العدم $H_0$ أي أن $B_4$غير معنوي، أي أن حجم نفقات التجهيز ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير حجم الناتج المحلي الخام.
- بالنسبة لمعامل حجم الصادرات $B_5$، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $T_{cal}$ أكبر من القيمة المجدولة $T_{tab}$ أي: $T_{cal} > T_{tab}$ مع أدنى مستوى معنوية يساوي الصفر و هي أقل من مستوى معنوية 5%، وعليه يمكن رفض فرضية العدم $H_0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1$ أي أن $B_5$ معنوي، أي أن حجم الصادرات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير حجم الناتج الداخلي الخام، وبالتالي المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع.
- بالنسبة لمعامل حجم الواردات $B_6$، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $T_{cal}$ أكبر من القيمة المجدولة $T_{tab}$ أي: $T_{cal} > T_{tab}$ مع أدنى مستوى معنوية يساوي Prob = 0.0144 التي هي أقل من مستوى معنوية 5%، مانحكم برفض فرضية العدم $H_0$ونقبل $H_1$ أي أن $B_6$ معنوي، أي أن حجم الواردات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 %،في تفسير حجم الناتج المحلي الخام.

**اختبار المعنوية الكلية للنموذج**

نستعمل اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من جدول **رقم (1)**

- **اختبار فيشر F**:

يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

**فرضية العدم**: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي:

$$B_1 = B_2 = \ldots\ldots = B_6 = 0 : H_0$$

**فرضية البديلة:** تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم، أي:

$$B_i \neq 0 : H_1$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة $F_{cal}$ والمقدرة 766.2754 مع القيمة الجدولية $F_{tab}$ حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F ، عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F^{\alpha}_{(k-1)(n-k)} = F^{0.05}_{(6-1)(25-6)} = F^{0.05}_{5\ 19} = 2.74$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة $F_{cal}$ أكبر من القيمة الجدولية $F_{tab}$، وعليه نرفض فرضية العدم $H_0$ والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة $H_1$والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ذو معنوية كلية فالمتغيرات المفسرة تؤثر في النموذج.

**الفرع الثاني: تحسين النموذج**

بعد إجراء عدة تحسينات تم التوصل إلى مايلي:

إن حذف المتغير المفسر ( نفقات التجهيز) بسبب عدم معنويته وعدم تأثيره على المتغير التابع خلال فترة الدراسة، مع حذف الحد الثابت كذلك لعدم معنويته، تم تقدير المعادلة الجديدة باستعمال طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على النتائج التالية:

**جدول رقم (3-3): نتائج تقدير النموذج الخطي بعد حذف الحد الثابت و GF**

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/14/16 Time: 23:31
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| CONS | 0.120250 | 0.011361 | 10.58482 | 0.0000 |
| INVES | 2.221649 | 0.309232 | 7.184407 | 0.0000 |
| GD | 0.092695 | 0.030084 | 3.081170 | 0.0059 |
| EXPO | 0.126827 | 0.011221 | 11.30231 | 0.0000 |
| IMPO | -0.253980 | 0.050830 | -4.996653 | 0.0001 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.995757 | Mean dependent var | 717.5040 |
| Adjusted R-squared | 0.994908 | S.D. dependent var | 377.6885 |
| S.E. of regression | 26.95008 | Akaike info criterion | 9.602706 |
| Sum squared resid | 14526.13 | Schwarz criterion | 9.846481 |
| Log likelihood | -115.0338 | Hannan-Quinn criter. | 9.670319 |
| Durbin-Watson stat | 1.230596 | | |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 7

**أولا: نتائج تقدير النموذج**

$$PIB_i = 0.1202cons_i + 2.2216Inves_i + 0.0926G_{D_i} + 0.1268Expo_i - 0.2539Impo_i + \varepsilon_i$$

t-stat : (10.58) (7.18) (3.08) (11.30) (−4.99)

R- Squared $(R^2)$ = 0.9957 N = 25

Adjustes R – Squared $(\overline{R^2})$ = 0.9949

Test Durbin Watson = 1.230

**ثانيا: تقييم النموذج ( تحليل النتائج واختبار الفرضيات)**

في هذه المرحلة سوف نعتمد على النتائج الموضحة سابقا بعد حذف الحد الثابت والمتغير المستقل(نفقات التجهيز).

**1 -اختبار النموذج من الناحية الاقتصادية**

**المتغير $Cons_r$**: نلاحظ أن معامله اكتسب إشارة موجبة ( 0.1202) وهذا يوضح العلاقة الطردية الموجود بين $Cons_r$ و $PIB_r$،وهو يطابق النظرية الاقتصادية، حيث كلما ارتفع حجم الإنفاق الاستهلاك ب 1% يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج الداخلي الخام ب 0.12%.

**المتغير $Inves_r$**: إن الإشارة التي اكتسبها معامل هذا المتغير موجبة ( 2.22) وهذا راجع إلى كون هذا الأخير له علاقة طردية مع الناتج المحلي. وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية أي معنوي اقتصاديا، حيث كلما زاد Invesب 1% زاد $PIB_r$ ب 2.22%.

**المتغير $G_{Dr}$**: نجد أن الإشارة الموجبة ( 0.09) التي اكتسبها معامل هذا المتغير والدالة على أنه هناك علاقة طردية بين المتغير المفسر $G_{Dr}$والمتغير التابع $PIB_r$، حيث كلما ارتفع حجم نفقات التسيير ب 1% ارتفع حجم الناتج المحلي ب 0.09%.

**المتغير $Expo_r$**: نلاحظ أن معامله اكتسب إشارة موجبة ( 0.126) وهذا يوضح العلاقة الطردية الموجودة بين حجم الصادرات و حجم الناتج المحلي الخام حيث كلما زاد $Expo_r$ ب 1% زاد حجم $PIB_r$ ب 0.126%.

**المتغير $Impo_r$**: نلاحظ أنه اكتسب إشارة سالبة ( 0.253-) الدالة على وجود علاقة عكسية بين حجم الواردات مع حجم الناتج الداخلي الخام، حيث إذا زاد $Impo_r$ ب 1% يؤدي إلى انخفاض $PIB_r$ ب 0.253%.

**2 -اختبار النموذج من الناحية الإحصائية**

**اختبار معنوية النموذج:**

هذا الاختبار يمكننا من فحص معنوية المعالم المقدرة، الذي يقيس تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع ( $PIB_r$ )،

و تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$$\left.\begin{array}{ll} \boldsymbol{H_0}: & \boldsymbol{B_i = 0} \quad \text{فرضية العدم:} \\ \boldsymbol{H_1}: & \boldsymbol{B_i \neq 0} \quad \text{فرضية البديلة:} \end{array}\right\}$$

حيث: القيمة الجدولية $T_{tab}$ نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية أي 5 % وبدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي $25-5 = 20$ أي $T_{20}^{0.025} = 2.086$ = $T_{n-k}^{\propto/2}$ .

**بالنسبة لمعامل $\boldsymbol{B_1\ Cons_r}$**، نلاحظ أن القيمة الجدولية $T_{tab}$ أقل من القيمة المحتسبة 10.58= $T_{cal}$، ولدينا أدنى مستوى معنوية يساوي 0.000 = Prob اقل من 5%، وعليه نرفض فرضية العدم $H_0$، أي أن $B_1$ معنوي ومنه يمكن القول أن Cons له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير حجم الناتج الداخلي الخام.

- **بالنسبة لمعامل $\boldsymbol{B_2\ Inves_r}$**، نلاحظ أن القيمة المحتسبة 7.18= $T_{cal}$ أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab}$ أي: $T_{tab} < T_{cal}$ ،ولدينا أدنى مستوى معنوية يساوي الصفر وهي أقل من 5%، وعليه نرفض فرضية العدم $H_0$ ، أي أن $B_2$ معنوي ، ومنه يمكن القول أن $Inves_r$ لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير $PIB_r$ خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع.
- **بالنسبة لمعامل حجم نفقات التسيير $\boldsymbol{B_3}$**، نلاحظ أن القيمة الجدولية $T_{tab}$ أقل من القيمة المحتسبة 3.08 = $T_{cal}$

أي: $T_{tab} < T_{cal}$ مع أدنى مستوى معنوية يساوي 0.0059= Prob وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض فرضية العدم $H_0$ أي أن $B_3$ معنوي، ومنه يمكن القول أن حجم نفقات التسيير لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير $PIB_r$ أثناء فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع.

- **بالنسبة لمعامل $\boldsymbol{B_4\ Expo_r}$**، نلاحظ أن القيمة المحسوبة 11.30= $T_{cal}$ أكبر من القيمة المجدولة $T_{tab}$ أي: $T_{tab} < T_{cal}$ مع أدنى مستوى معنوية يساوي الصفر و هي أقل من مستوى معنوية 5%، وعليه يمكن

رفض فرضية العدم $H_0$ أي أن $B_4$ معنوي، أي أن حجم الصادرات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير $PIB_r$، وبالتالي المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع.

- **بالنسبة لمعامل $B_5$ $Impo_r$**، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $T_{cal}$ =4.99 أكبر من القيمة المجدولة $T_{tab}$ أي: $T_{cal} > T_{tab}$ مع أدنى مستوى معنوية يساوي Prob = 0.0001 التي هي أقل من مستوى معنوية 5%، مانحكم برفض فرضية العدم $H_0$ أي أن $B_5$ معنوي، أي أن حجم الواردات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 %،في تفسير حجم الناتج المحلي الخام.

## المطلب الثالث: اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

### ❖ اختبار جودة التوفيق بواسطة معامل التحديد $R^2$

بالنظر إلى معامل التحديد والذي بلغت قيمته 0.9957 فإن هذا يعني أن 99.57% من التغير في قيمة الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة يمكن تفسيره بالتغير في مختلف العوامل الاقتصادية الكلية ( الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، نفقات التسيير، حجم الصادرات، حجم الواردات) والباقي يمكن تفسيره بعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

### ❖ اختبار الطبيعية (Jarque – Bira)

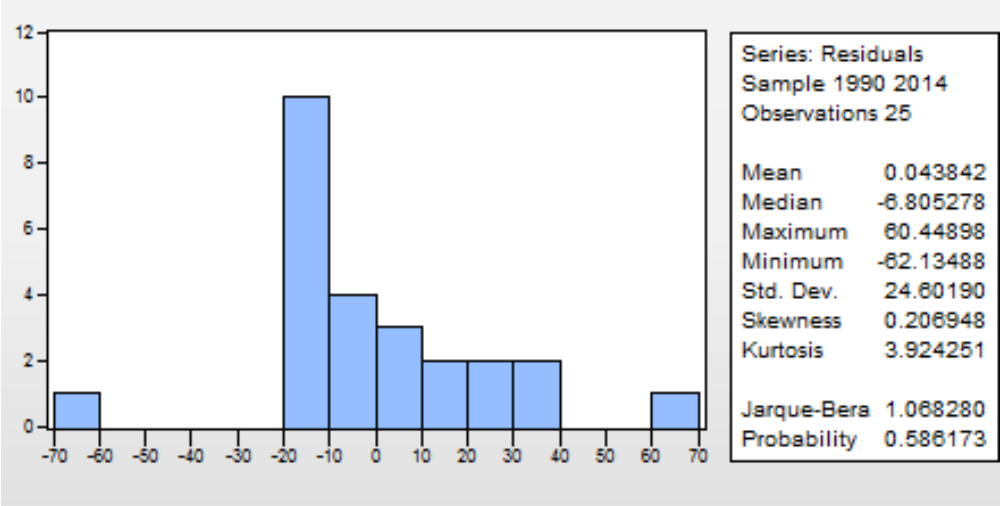
يمكن أن نختبر ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ( أي أنها عبارة عن تشويش ابيض)، بتوقع معدوم وتباين ثابت، من خلال عدة مقاييس أو اختبارات والتي منها اختبار الذي يقيس مدى تناظر الأخطاء، الذي يقيس درجة تفلطح منحنى توزيع البواقي، واختبار الذي يضم المقياسين السابقين وهو المقياس الذي نستعمله في دراستنا.

لتكن الفرضيات التالية:

البواقي تتبع التوزيع الطبيعي: $H_0$

البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي: $H_1$

**جدول رقم (3–4): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**




**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 7

**اختبار Skewness**: لاختبار فرضية العدم( فرضية التناظر) $H_0 : v_1 = 0$، نقوم بحساب الإحصائية:

$$v_1 = \frac{\beta_1^{1/2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{0.206948 - 0}{\sqrt{\frac{6}{25}}} = 0.42243$$

لدينا $1.96 > v_1$ ومنه نقبل $H_0 : v_1 = 0$ أي وجود تناظر.

- **اختبار Kurtosis**: في هذه الحالة نختبر فرضية التفلطح $H_0 : v_2 = 0$:

$$v_2 = \frac{\beta_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{3.924251 - 3}{\sqrt{\frac{24}{25}}} = 0.94331$$

بما أن $1.96 > v_2$ ومنه نقبل فرضية التفلطح $H_0 : v_2 = 0$

- **اختبار Jarque – Bira**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن احتمال قيمة (Jarque – Bira) هو (58.61%) وهي أكبر من مستوى معنوية(5% )

كما أن قيمة إحصائية جاك بيرا المحسوبة Sحيث:

$$S = \frac{n}{6}\beta_1 + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2 \sim \chi^2_{1-\alpha}(2)$$

$$S = \frac{25}{6}(0.206948)^2 + \frac{25}{6}(3.924251 - 3)^2 = 3.732$$

لدينا: $x^2_{0.05}(2) = 5.99$ > S = 3.732، وعليه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي $H_0$ بمعنوية 5%.

وهذا ما يؤكد معنوية النموذج المقدر المقترح في مجمله.

### ❖ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

سنقوم بإجراء اختبار ( Lagrange Miltiplier(LM للكشف على الارتباط ذاتي للأخطاء، من خلال اختبار البواقي كمتغير تابع والبواقي المبطئة للفترتين:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 & \text{لا يوجد ارتباط ذاتي} \\ H_1 : \rho \neq 0 & \text{يوجد ارتباط ذاتي} \end{cases}$$

**جدول رقم (3-5): يظهر اختبار (Lagrange Miltiplier(LM**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.055380 | Prob. F(3,17) | 0.1442 |
| Obs*R-squared | 6.654199 | Prob. Chi-Square(3) | 0.0838 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/15/16 Time: 00:00
Sample: 1990 2014
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| CONS | 0.004880 | 0.012231 | 0.398958 | 0.6949 |
| INVES | 0.183886 | 0.351519 | 0.523118 | 0.6076 |
| GD | -0.016119 | 0.037880 | -0.425521 | 0.6758 |
| EXPO | 0.007260 | 0.012016 | 0.604175 | 0.5537 |
| IMPO | -0.028613 | 0.052352 | -0.546554 | 0.5918 |
| RESID(-1) | 0.323153 | 0.270795 | 1.193350 | 0.2491 |
| RESID(-2) | -0.541239 | 0.275936 | -1.961467 | 0.0664 |
| RESID(-3) | -0.025422 | 0.273136 | -0.093073 | 0.9269 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.266168 | Mean dependent var | 0.043842 |
| Adjusted R-squared | -0.035998 | S.D. dependent var | 24.60190 |
| S.E. of regression | 25.04080 | Akaike info criterion | 9.533227 |
| Sum squared resid | 10659.71 | Schwarz criterion | 9.923268 |
| Log likelihood | -111.1653 | Hannan-Quinn criter. | 9.641408 |
| Durbin-Watson stat | 1.774180 | | |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 7

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الاحتمال تساوي 0.1442 وهي بذلك أكبر من مستوى معنوية 5% وعليه نقبل الفرض الأساسي $H_0$ أي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء، بالإضافة إلى $F_{cal} = 2.055 < F_{18}^{2} = F_{tab} = 3.55$.

وعليه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

**وكذلك اختبار Residual Correlogram يظهر عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء كمايلي:**

**جدول رقم (3–6) : دالتي الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للأخطاء**

Correlogram of Residuals

Date: 05/15/16 Time: 01:00
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | 0.259 | 0.259 | 1.8882 | 0.169 |
| | | 2 | -0.328 | -0.423 | 5.0390 | 0.080 |
| | | 3 | -0.196 | 0.044 | 6.2233 | 0.101 |
| | | 4 | 0.101 | 0.028 | 6.5488 | 0.162 |
| | | 5 | -0.118 | -0.311 | 7.0202 | 0.219 |
| | | 6 | -0.326 | -0.185 | 10.791 | 0.095 |
| | | 7 | -0.131 | -0.106 | 11.432 | 0.121 |
| | | 8 | 0.071 | -0.178 | 11.634 | 0.168 |
| | | 9 | 0.131 | 0.038 | 12.360 | 0.194 |
| | | 10 | 0.105 | 0.017 | 12.860 | 0.232 |
| | | 11 | -0.071 | -0.271 | 13.101 | 0.287 |
| | | 12 | -0.111 | -0.101 | 13.742 | 0.317 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 7

يتضح لنا من الشكل أن ارتباطات البواقي للإبطاء من 1 إلى 12 لا تختلف عن الصفر وهو ما يوضحه العمود AC و Autocorrelation حيث أن الأعمدة لا تخفي أحد الخطوط المنقطة، وهي بين الخطين المنقطين أي أن كل القيم موجودة داخل مجال الثقة مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي واضح عند مستوى معنوية 5%.

### ❖ اختبار عدم تجانس التباين

سيتم اعتماد اختبار وايت white للكشف ما إذا كان هناك عدم التجانس بين الخطأ أم لا، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تقدير انحدار مساعد بين $e_i^2$ من ناحية والمتغيرات المفسرة من ناحية أخرى، أي تقدير الصيغة التالية:

$$e_i^2 = B_0 + B_1\ cons_i + \acute{B}_1\ Cons_i^2 + B_2\ Inves_i + \acute{B}_2\ Inves_i^2 + B_3\ G_{D_i} + \acute{B}_3\ G_{D_i}^2 + B_4\ Expo_i + \acute{B}_4\ Expo_i^2 + B_5\ Impo_i + \acute{Impo}_i^2$$

ونقوم باختبار: **فرض العدم**: $H_{0:}\ B_0 = B_1 = \ldots\ldots = B_5 = \acute{B}_1 = \ldots\ldots = \acute{B}_5 = 0$

**جدول رقم (3–7): يوضح اختبار تجانس تباين الأخطاء**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 7

نقوم بحساب WH التي تتبع توزيع Khi deux عند مستوى معنوية 5% و درجات حرية K =15 حيث نقارن إحصائية WH مع $X^2_{K,0.05}$ حيث: $19.82058 = nR^2 = WH < 24.9958 = X^2_{15,0.05}$

و احتمال القيمة $nR^2$ هو 17.89% و هو أكبر من حد المعنوية 5%.

إذن نقبل فرضية العدم أي وجود تجانس تباين الأخطاء عند مستوى معنوية $\propto = 0.05$

### ❖ اختبار الارتباط الخطي ( اختبار **Klein** )

لقياس وجود الارتباط الخطي بين المتغيرات المفسرة في النموذج المقدر نستعمل اختبار Klein حيث يقارن معامل التحديد $R^2$ المحسوب على هذا النموذج مع معاملات الارتباط نا بين المتغيرات المستقلة وذلك كما يلي:

**جدول رقم(3–8): يوضح اختبار Klein**

| Correlation | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | CONS | GD | IMPO | INVES | EXPO |
| CONS | CONS | 1.000000 | 0.976625 | 0.979278 | 0.989409 | 0.847503 |
| GD | GD | 0.976625 | 1.000000 | 0.958481 | 0.967216 | 0.828305 |
| IMPO | IMPO | 0.979278 | 0.958481 | 1.000000 | 0.985404 | 0.878864 |
| INVES | INVES | 0.989409 | 0.967216 | 0.985404 | 1.000000 | 0.817959 |
| EXPO | EXPO | 0.847503 | 0.828305 | 0.878864 | 0.817959 | 1.000000 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 7

من خلال هذه المصفوفة نجد أن معامل التحديد $R^2 = 0.995757$ أكبر من جميع المعاملات الارتباط، أي عدم وجود الارتباط خطي ما بين المتغيرات المستقلة.

## المطلب الرابع: دراسة السببية و اختبار إستقرارية النموذج

### أولا: دراسة السببية بين مختلف متغيرات الدراسة

زيادة على معرفتنا لتأثير مختلف المتغيرات على حجم الناتج الداخلي الخام أردنا أن نوضح العلاقة السببية بين متغيرات هذه الدراسة على الناتج الداخلي الخام، فتوضيح العلاقات السببية بين هذه المتغيرات يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم و تفسير الظواهر الاقتصادية، فمعرفة اتجاه السببية يعتبر ضروري من أجل إبراز العلاقة الموجودة بين هاته المتغيرات.ولفهم أكثر العلاقة الموجودة بينهم، قمنا باختبار السببية باستعمال اختبار GRANGER فتحصلنا على النتائج التالية:

**جدول رقم (3–9): يوضح نتائج اختبار GRANGER**

| فرضية العدم | القيمة الاحتمالية | F المحسوبة |
|---|---|---|
| PIB لا يسبب Cons | 0.02 | 5.8 |
| Cons لا يسبب PIB | 0.04 | 4.48 |
| PIB لا يسبب Inves | 0.0003 | 18.48 |
| Inves لا يسبب PIB | 0.39 | 0.75 |
| PIB لا يسبب GD | 0.05 | 4.05 |
| GD لا يسبب PIB | 0.08 | 0.08 |
| PIB لا يسبب Expo | 0.87 | 0.026 |
| Expo لا يسبب PIB | 0.88 | 0.021 |
| PIB لا يسبب Impo | 0.02 | 5.92 |
| Impo لا يسبب PIB | 0.15 | 2.21 |

**المصدر**: نتائج مستخرجة من برنامج EVIEWS 7 الملحق رقم (1 )

انطلاقا من نتائج الجدول السابق نجد أن:

– نرفض فرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود السببية بين PIB نحو Cons بمعنى أنه توجد سببية بين PIB و Cons لأن قيمة الاحتمال لاختبار فيشر أقل من 0.05، ونقبل كذلك فرضية وجود السبية بين Cons نحو PIB أي هناك سبية بين Cons و PIB، وبالتالي وجود سببية تبادلية.

– بالنسبة لحجم الإنفاق الاستثماري Inves نقبل فرضية عدم وجود السببية بين Inves نحو PIB، ونرفض فرضية العدم بمعنى أنه توجد سببية بين PIB نحو Inves وبالتالي نستخلص أن هناك سببية أحادية بين Inves و PIB.

– نرفض فرضية عدم وجود السببية بين PIB نحو GD و نقبل فرضية عدم وجود السببية بين GD نحو PIB لأن احتمال اختبار فيشر أكبر من 0.05، أي هناك علاقة سببية أحادية بين PIB و GD.

– بالنسبة لحجم الصادرات Expo نجد عدم علاقة تبادلية ثنائية بين Expo و PIB.

– بالنسبة لحجم الواردات Impo نرفض فرضية عدم وجود السببية بين Impo نحو PIB و نرفض الفرضية الصفرية التي تدل على وجود السببية بين PIB نحو Impo، وبالتالي نقول انه هناك سببية أحادية بين Impo و PIB.

– كما نجد أنه هناك علاقة سببية أحادية بين كل من المتغيرات المستقلة: Expo مع Cons، Expo مع Inves، Impo مع GD، Expo مع Impo.

– بالإضافة لوجود علاقة ثنائية بين كل من: GD مع Expo، و Impo مع Cons.

**ثانيا: اختبار إستقرارية النموذج**

إن النموذج الخطي المقدر لا يمكن اعتباره نموذج قياسي صالح للاستعمال ما لم نتأكد من مدى صلاحيته على طول فترة الدراسة ( 1990-2014)، لمعرفة مدى استقراري معلمات النموذج المتحصل عليه، والكشف عن نقطة الانعطاف وهي نقطة زمنية حدثت فيها تغيرات اقتصادية كانت أم سياسية و اجتماعية، و يوجد طريقتان لإجرائه، الأولى باستعمال اختبار Chow لكن لإجراء هذا الاختبار يجب أن نكون على علم مسبق بسنة حدوث التغير الهيكلي، أو أن نفترض هذه السنة بناءا على المعلومات المسبقة و نؤكدها عن طريق هذا الاختبار.

أما الاختبار الثاني فهو اختبار Cusum وهو يبين سنة حدوث التغير الهيكلي في النموذج إن وجد، وعليه فمن المهم أن نستعمل هذا الأخير في حالة دراستنا نظرا لعدم إمكانية الجزم بحدوث تغير هيكلي، أو بعبارة أدق عدم قدرتنا على تحديد سنوات التغير الهيكلي من الوهلة الأولى.

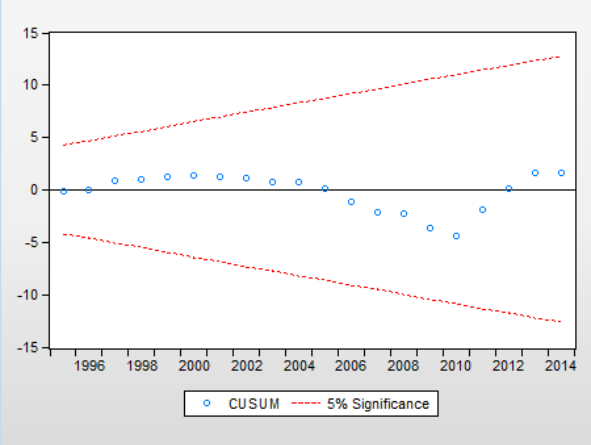
حيث نقوم باختبار الفرضيات التالية:

$H_0$: هي فرضية أن النموذج مستقر

$H_1$ : هي فرضية عدم استقرار النموذج

من خلال برنامج Eviews تحصلنا على الشكل التالي الذي يظهر اختبار Cusum على النموذج المقدر

**جدول رقم (3–10): اختبار Cusum على النموذج المقدر**




**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 7

من خلال الشكل يظهر أن منحنى Cusum لا يتعدى حدود المعنوية، وهذا دلالة على استقرار النموذج خلال فترة الدراسة، أي عدم حدوث تغيرات هيكلية من شأنها أن تغير العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

**خلاصة:**

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لتأثير مكونات الناتج الداخلي الخام على هذا الأخير خلال الفترة 1990-2014، وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي من خلال بناء نموذج قياسي يحدد أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على حجم الناتج الداخلي الخام بهدف التوصل من خلالها إلى معرفة أهم هذه المؤشرات، و من أجل معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، و قدتم تعرضنا في المبحث الأول إلى نظرة تحليلية للناتج الداخلي الخام من خلال توضيح أسباب ارتفاع وانخفاض حجم الناتج ومحدداته، أما ومحدداته، أما المبحث الثاني بينا فيه الإطار النظري للاقتصاد القياسي واستخداماته من حيث مفهومه أهدافه ومنهجية البحث فيه، ودراسة نموذج الانحدار المتعدد والمشاكل التي قد نواجهها و كيفية معالجتها، أما فيما يخص المبحث الثاني قمنا بالدراسة القياسية لتطور حجم الناتج الداخلي الخام حتى نتمكن من تفسير آلية التأثير و العلاقة بين مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية و الناتج الداخلي الخام بما يتلاءم و يتوافق مع النظرية الاقتصادية، قمنا ببناء نموذج قياسي و كانت النتائج أنه مرفوضة من الناحية الإحصائية والاقتصادية حيث أن الإنفاق الاستثماري و نفقات التجهيز لا تؤثر في الناتج الداخلي الخام لعدم معنويتها، كما أن نفقات التجهيز جاءت سالبة عكس النظرية الاقتصادية و التي تبين أن العلاقة بينهما علاقة طردية، ولذلك قمنا بتحسين النموذج من خلال إزالة الحد الثابت ونفقات التجهيز كانت نتائجه إيجابية كثيرا، من خلال قبول النموذج من الناحية الإحصائية و الاقتصادية بالإضافة لقوة تفسير هذه المتغيرات لحركة قيمة الناتج الداخلي الخام بنسبة 99.57% وهو ما يجعل من هذه المتغيرات اكثر مساهمة في تكوين حجم الناتج الداخلي الخام.

كما بين لنا النموذج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكلة عدم ثبات التباين بالمقابل و مشكلة التعدد الخطي لذا يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية و الإحصائية و القياسية، وأخيرا قمنا باختبار السببية بين مختلف المتغيرات لمعرفة نوع العلاقة، علاقة تبادلية أو أحادية.

و قد تم التوصل إلى:

- وجود أثر موجب و معنوي للإنفاق الاستهلاكي على الناتج الداخلي الخام و علاقة سببية تبادلية بين Cons و PIB.
- وجود أثر موجب و معنوي للإنفاق الاستثماري على الناتج الداخلي الخام و علاقة سببية أحادية بين Inves و PIB.
- وجود أثر موجب و معنوي لنفقات التسيير على الناتج الداخلي الخام و علاقة سببية أحادية بين GD و PIB.
- وجود أثر موجب و معنوي لحجم الصادرات على الناتج الداخلي الخام و علاقة سببية تبادلية بين Expo و PIB.
- وجود أثر سالب و معنوي لحجم الواردات على الناتج الداخلي الخام و علاقة سببية أحادية بين Impo و PIB.

كما أظهرت النتائج عدم أهمية حجم نفقات التجهيز على حجم الناتج الداخلي الخام.

# خاتمة عامة

لقد أعطى التحليل الكينزي للطلب الكلي أهمية كبيرة معتبرا إياه أنه الحل للمشاكل التي يعرفها النظام الرأسمالي و قد قام كينز بتحليل عناصر الطلب الكلي لمعرفة مصادر الخلل فيما فيها و من القيام بإصلاح هذا الخل، و ينظر إلى التغيرات في الطلب الكلي السبب الرئيسي وراء التغيرات الحاصلة في حجم الناتج الوطني وذلك انطلاقا من مبدأ "الطلب يخلق العرض" و بالتالي فإن عدم استقرار الطلب الكلي يعتبر المشكلة الرئيسية في التحليل الاقتصادي الكلي، ومن ثم فقد كان موضوع الناتج الداخلي الخام و مكوناته موضوعا رئيسيا في الأدبيات الاقتصادية و أخذ حيزا واسعا من الدراسة و الأبحاث خصوصا بين الاتجاه الذي يؤكد على أن دعم الطلب الكلي هو الخيار الصائب لتوجيه السياسة الاقتصادية و من ثم الحد من تقلبات الدورة الاقتصادية و الاتجاه الذي يؤكد على أن الازدهار الاقتصادي على المدى الطويل الذي يضمن تحسن مستوى المعيشة.

لقد تبين لنا من خلال استعراضنا لمفاهيم الناتج الداخلي الخام الأهمية التي تلعبها مكوناته في دفع عجلة التنمية و إعطاء استقرار اقتصادي، لكن اعتماد البلد على صادرات قطاع المحروقات يبقى الوضع مثيرا للقلق خاصة في ضل التبعية الكبيرة للخارج و ارتفاع فاتورة الواردات من خلال الإستراتجية التنموية المتبعة في سياسة دعم الطلب الكلي التي تتبنى الإنفاق الاستثماري الحكومي كأداة للرفع من معدلات نمو الناتج الداخلي الخام،

وفي هذا أبرزت التطورات الاقتصادية على مدار أكثر من عشرية زمنية أن لجوء الجزائر لتطبيق سياسة دعم الطلب الكلي منذ سنة 2001 نتج عنه بالأساس تبذيرا للموارد سواء كانت مادية أو بشرية حيث أن الخيار لتوجه السياسة الاقتصادية كان مبررا في المدى القصير و المتوسط على أقصى تقديرا لدواعي التعافي من مخلفات عشرية التسعينيات التي شهدت تراجعا كبيرا على الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي لكن استمرار الطلب الكلي كخيار رئيسي لتوجه السياسة الاقتصادية لأكثر من عشرية على المدى الطويل بقدر ما أدخله في تبعية شبه مطلقة للإنفاق العام لدولة مرتبطة أساسا بعوائد صادرات المحروقات غير المستقرة و الغير المستدامة.

ومن هذا المنطلق و بغرض إعطاء بعد كمي للأثر مكونات الناتج الداخلي الخام عل هذا الأخير في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، تم معالجة الموضوع من زاوية القياس الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لإلمام بمختلف جوانب هذه الدراسة من خلال الإجابة على بعض التساؤلات و اختبار الفرضيات وفقا لمنهجية تحليلية قياسية لتأثير محددات الناتج الداخلي الخام.

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث.

**نتائج اختبار الفرضيات:**

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية القائمة و المتعلقة بدراسة قياسية لأثر محددات الناتج الداخلي الخام على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2014، و يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، في النقاط التالية:

– تبين لنا من خلال سرد مختلف المفاهيم المتعلقة بالناتج الداخلي الخام، أنه يعتبر أهم معيار لقياس رفاهية الأفراد و مقياس إنتاج البلد من البضائع و الخدمات، كما أنه من أهم المؤشرات الدالة على تطور الوضع الاقتصادي و على نجاح السياسة الاقتصادية، و بالرغم مما يحيط بقياس الناتج الداخلي الخام من انتقادات بسبب المسائل الخاصة بقياس الرفاهية الاقتصادية التي لا يمكن قياسها فقط بمستوى الناتج الداخلي الخام و كذلك بسبب المسائل الخاصة بالمتغيرات في الأسعار و تركيب الأرقام القياسية إلا أنه يبقى من أصلح المعايير المعبرة عن الرفاهة الاقتصادية، و هذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى.

– **الفرضية الثانية:** صحيحة باعتبار أن أكثر المؤشرات تأثيرا على الناتج الداخلي الخام هو الإنفاق الاستثماري و الإنفاق الاستهلاكي وهذا من خلال قيمة المرونة المكتسبة لكل من **Inves،Cons** على التوالي: ( **0.12**)،( **2.22**) ومن خلال إحصائية ستودنت المحسوبة.

– **فيما يخص الفرضية الثالثة:**

**المتغير Cons**: مرونة الناتج الداخلي الخام بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي اكتسب إشارة موجبة (0.12+) وهذا ما يدل على أن ل Cons علاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام، و هذا ما يتطابق مع التوقعات القبلية.

**المتغير Inves**: مرونة الناتج الداخلي الخام بالنسبة للإنفاق الاستثماري نلاحظ أن معامله اكتسب إشارة موجبة ( 2.22+) وهذا دلالة على العلاقة الطردية الموجودة بين PIB و الإنفاق الاستثماري، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية.

**المتغير GD**: و وفقا لنتائج التحليل القياسي فمرونة الناتج الداخلي الخام PIBبالنسبة لحجم نفقات التسيير GD نلاحظ إن معامله يحمل إشارة موجبة ( 0.09+ )، إذن زيادة النفقات لا يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج الداخلي الخام لأن ارتفاع GD ب 1% يؤدي إلى ارتفاع PIB ب 0.09%، وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية التي تفرض وجود علاقة طردية بين GD و PIB و هذا ما يدل على أن لنفقات التسيير علاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة ولكن بتحفظ، حيث أنها ليست قوية أي أنها علاقة ضعيفة و لا توجد حساسية كبيرة في تطور الناتج الداخلي الخام المرتبط بالنفقات مما يعني أن هناك هدرا للمال العام و ضعفا لمردوديته وعدم نجاح سياسة دعم الطلب الكلي في ضل الجمود الذي يتميز به الجهاز الإنتاجي المحلي بم لم يساهم بشكل فعال في التأثير على الاقتصاد الجزائري عند مقارنة ما تم إنفاقه مع ما تم تحقيقه.

المتغير Expo: ومن خلال تحليل دور وأثر تنمية الصادرات على نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر، لاحظنا أن الصادرات لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للناتج الداخلي الخام، لكن هذا الدور لا يعتبر حقيقيا لاعتماد الصادرات الجزائرية في الأساس على المحروقات وهذا ما كشفته الأزمة العالمية الحادة لسنة 2008، والتي عرف فيها الاقتصاد الوطني عدة اختلالات مما دفع السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات في سبيل تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات كتخفيض قيمة العملة بالإضافة للإصلاحات الضريبية والجمركية، ومع هذا مازالت صادرات المحروقات تطغى على الصادرات الكلية للجزائر رغم الجهود المبذولة في تنميتها وتنويعها خارج المحروقات.

المتغير Impo: إن الإشارة التي اكتسبها معامل مرونة الناتج الداخلي الخام بالنسبة لحجم الواردات سالبة ( 0.25-) وهذا يوضح العلاقة العكسية الموجودة بين Impo و PIB إذن ارتفاع حجم النفقات يؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام و هذا ما يوافق النظرية الاقتصادية.

## النتائج العامة للدراسة:

- إن الاستمرار في دعم الطلب الكلي من خلال مخططات الإنفاق العام من عقد من الزمن يعتبر توجها خاطئ للسياسة الاقتصادية في الجزائر بحكم أن دعم الطلب الكلي في ضل الجمود الذي يتميز به الجهاز الإنتاجي المحلي لم يساهم بشكل جيد في الرفع من النمو الايجابي على الاقتصاد الجزائري مقارنة بما تم إنفاقه.

– من خلال نتائج النموذج وجدنا أن نسبة 99.5% من التغير الحاصل في الناتج الداخلي الخام تفسره التغيرات الحاصلة في المحددات المكونة له، و ما تبقى من نسبة تشير إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر الناتج الداخلي الخام ولو بنسبة قليلة.

– إن الشروط التي تستوجبها عملية التخفيض في قيمة العملة المحلية من أجل الرفع من الصادرات و التخفيض من الواردات، غير متوفرة في معظم بلدان العالم الثالث، من بينها الجزائر و ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى صلابة أو على الأقل ضعف مرونة جهازها الإنتاجي، الذي لا يسمح بالاستجابةلفائض الطلب الناتج عن خفض العملة في وقت وجيز.

– تحتاج الجزائر إلى تعميق و تسريع الإصلاحات، فهناك حاجة إلى تحقيق ثلاث تغيرات أساسية في مصادر نمو الناتج الداخلي الخام، من نمو من النفط إلى القطاعات غير النفطية، من نشاطات القطاع العام الذي تسيطر عليه الدولة إلى نشاطات القطاع الذي يوجه السوق، ومن نشاطات إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات التي تتصف بالحماية إلى نشاطات تنافسية موجه للتصدير.

– أما بالنسبة إلى عدم ظهور متغير نفقات التجهيز في النموذج، فيمكن إرجاع ذلك إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين نفقات التجهيز و الناتج الداخلي الخام في الجزائر في الأجل الطويل و بالتالي لا تؤثر التغيرات في نفقات التجهيز على حجم الناتج الداخلي الخام من جهة ، وإلى عدم دقة الإحصائيات المتحصل عليها خلال طيلة هذه الفترة من جهة.

## التوصيات و الاقتراحات

– تخفيض النفقات العامة تدريجيا إلى مستويات تضمن من خلالها عدم التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي من خلال التوجه نحو الرشادة في الإنفاق العام.

– ضرورة الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد حقيقي بالاهتمام بالقطاعات الإستراتجية و في مقدمتها القطاع الفلاحي و قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة والاتصالات مما يسمح بتنويع الصادرات خارج المحروقات.

– ضرورة تنويع مصادر الدخل للاقتصاد و هذا ما يتطلب فتح المجال في النشاطات التي ضلت لسنوات محتكرة من طرف الدولة و أهمها قطاعات البنوك و التأمينات و النقل و غيرها.

– ضرورة ترشيد الاستيراد و توجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف المنشودة بأكبر قدر ممكن

– المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي تشرع في تطبيقها منذ التسعينات و عدم ربطها بالوضع المالي للبلاد و خاصة بسعر برميل البترول.

– إعادة تأهيل و إصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري و الإجراءات البيروقراطية و إضفاء الشفافية و الثقة فيها مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين و المواصلة في تحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

– ضرورة العمل عل استغلال الطاقات العاطلة في القطاع الصناعي وذلك بتوفير المتطلبات الأساسية التي تحتاجها، و بذلك فإنه من الممكن مضاعفة الإنتاج و بالتالي الصادرات، و من هنا فإن إيجاد مركز تنافسي قوي للمنتجات الصناعية الجزائرية إنما يستدعي ضرورة استغلال الفرص المتاحة بالسوق العالمي و التركيز على الصادرات ذات القيمة المضافة المرتفعة و التي نملك ميزة نسبية فيها، لذلك يجب فتح الاستثمار الأجنبي المباشر لترقيتها.

– ضرورة الحد من اعتمادنا على وسائل التمويل الخارجية و زيادة الاعتماد على وسائل التمويل الداخلية و ذلك كون مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمة خارجية تصيب أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر.

## آفاق البحث:

– إدخال المتغيرات الكيفية ( السياسية و الاجتماعية) التي تؤثر على الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

– بناء نموذج قياسي للمحددات على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

– نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر هل هو حاصل سياسات اقتصادية أم انعكاس للظروف الاقتصادية العالمية.

# قائمة المراجع

# المراجع

## الكتب


1. إبراهيم البطانية وآخرون ، مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، عمان، الأردن، دار أمل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2005.
2. الحجار و آخرون، الاقتصاد الكلي، بيروت، لبنان، دار المنهل اللبناني، 2010.
3. أبو السعود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.
4. أحمد سامي عثمان، نضام المحاسبة القومية، القاهرة، مصر، دار الجيل، 1976.
5. أحمد صالح تومي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزائر، دار أسامة، 2013.
6. إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008.
7. أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي:النظرية والتطبيق،الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2006.
8. الأشقر، الاقتصاد الكلي،الطبعة الأولى، عمان، الأردن، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2002.
9. أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة لنظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
10. امتثال محمد حسن و محمد علي محمد أحمد، مبادئ الاستدلال الإحصائي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000.
11. إيهاب نديم وآخرون، التحليل الاقتصادي الكلي: اقتصاد2، القاهرة، مصر، كلية التجارة عين الشمس.
12. جلاطو الجيلالي، الإحصاء التطبيقي، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الخلدونية، 2009.
13. جون كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، لبنان، مكتبة الحياة.
14. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
15. حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2002.
16. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، الطبعة العربية، الأردن، دار البازوري، 2009.
17. خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2005.

18. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، دار وائل للتوزيع والنشر، 2004،

19. رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1990.

20. رمضان محمد العقلي، مبادئ الاقتصاد الكلي، إسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2007.

21. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2005.

22. زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2000.

23. سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي،الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.

24. السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، عمان، الأردن، دار العلوم للنشر والتوزيع.

25. سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي: مدخل في اتخاذ القرارات، الإسكندرية، الإشعاع، 1997.

26. سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي:مدخل في اتخاذ القرارات، مصر، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر،1997.

27. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

28. سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، 2009.

29. صالح حضاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، الأردن، مؤسسة وائل للنسخ والنشر والتوزيع.

30. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

31. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، 2009.

32. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997.

33. عبد الرحمان يسرى أحمد، مقدمة في الاقتصاد،الطبعة الأولى، إسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطبع، 1998.

34. عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997.

35. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، الإسكندرية، مصر، المكتب العربي الحديث، 1993،

36. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية.

37. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، إسكندرية، مصر، الدار الجامعية للنشر، 1997.

38.عبد الله و آخرون، اقتصاد الكلي، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2010.

39. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006.

40.عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، بيروت، دار النهضة العربية، 1971.

41.علي مكيد، الاقتصاد القياسي:دروس و مسائل محلولة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

42.عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

43.فاطمة السويسي، المالية العامة، طرابلس لبنان، المؤسسة الحديثة والكتاب، 2005.

44.قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق،الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر، 2009.

45.كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية و التحليل ، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011.

46. محمد الشريف ألمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003،

47. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

48.محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2004.

49.محمد عبد الرحمان إسماعيل، تحليل الانحدار الخطي، الرياض، معهد الإدارة العامة. 2001.

50.محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك وأحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي والكلي،الطبعة الثانية، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998.

51.محمد نوري الشعري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي،الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 1999.

52.محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مصر، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2006.

53.محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار النشر والتوزيع، 2007.

54.محمود عزيز، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، ليبيا، جامعة فارس يونس للنشر والتوزيع، 2002.

55.مصطفى سلمان وآخرون، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الأردن، دار الميسرة، 2000.

56. مصطفى يوسف و آخرون، اقتصاد كلي، طرابلس، لبنان، دار الرواد للنشر والتوزيع،2004.

57. مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

58. ناضم محمد النوري الشعري، أساسيات الاستثمار المالي والعيني، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر، 1999.

59. نعمة ،الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2002.

60. نورة عبد الرحمان اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية،

61. هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، 2002.

62. هاري كلبجان ولاس لوتس، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ترجمة مرسي سيد حجازي، الطبعة الأولي، الرياض، جامعة الملك سعود، 2001.

63. هوشيار معروف، الاستثمارات في الأسواق المالية،الطبعة الأولى، عمان الأردن، دار صفاء للنشر، 2009.

64. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، طرابلس، لبنان، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010.

65. وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.

66. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي،الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

## الرسائل والأطروحات

1. حضاري يوسف،"اثر دراسة الجدوى المالية على المشاريع الاستثمارية:حالة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب الجزائر "مذكرة ماجستير، غ منشورة،جامعة المدية،كلية العلوم الاقتصادية التسيير، 2011.

2. حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراه دولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007.

3. خليدة دلهوم، أساليب التنبؤ بالمبيعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم التجارية، 2009.

4. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990 – 2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

5. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2006.

6. سلمي رشيد، دراسة قياسية لتطور الواردات بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، قسم علوم اقتصادية، 2015.

7. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، كلية علوم التسيير، 2010.

8. صغيري سيد علي، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم التجارية، 2008.

9. عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي – دراسة اقتصادية للنمو- الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد، 2001.

10. محمد براغ، الاقتصاد الغير الرسمي وأسبابه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2001.

11. مدني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال فترة 1970-2006، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.

12. ولد المحجوب، تحليل وتقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد، 2002.

المواقع الالكترونية:

**1-** Www. ons.com

# الملاحق

## الملحق رقم (1): مخرجات اختبار GRANGER للسببية بين مختلف المتغيرات

| | | | |
|---|---|---|---|
| IMPO does not Granger Cause EXPO | 23 | 0.23944 | 0.7895 |
| EXPO does not Granger Cause IMPO | | 6.12599 | 0.0093 |
| INVES does not Granger Cause EXPO | 23 | 0.33749 | 0.7180 |
| EXPO does not Granger Cause INVES | | 12.6244 | 0.0004 |
| PIB does not Granger Cause EXPO | 23 | 0.12534 | 0.8830 |
| EXPO does not Granger Cause PIB | | 0.18136 | 0.8356 |
| IMPO does not Granger Cause GD | 23 | 7.98882 | 0.0033 |
| GD does not Granger Cause IMPO | | 0.16760 | 0.8470 |
| INVES does not Granger Cause GD | 23 | 11.5695 | 0.0006 |
| GD does not Granger Cause INVES | | 1.28633 | 0.3005 |
| PIB does not Granger Cause GD | 23 | 1.87792 | 0.1817 |
| GD does not Granger Cause PIB | | 0.01902 | 0.9812 |
| INVES does not Granger Cause IMPO | 23 | 3.68404 | 0.0456 |
| IMPO does not Granger Cause INVES | | 0.23209 | 0.7952 |
| PIB does not Granger Cause IMPO | 23 | 3.66620 | 0.0462 |
| IMPO does not Granger Cause PIB | | 2.27543 | 0.1315 |
| PIB does not Granger Cause INVES | 23 | 20.3413 | 2.E-05 |
| INVES does not Granger Cause PIB | | 0.73213 | 0.4947 |

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/25/16 Time: 00:32
Sample: 1990 2014
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| EXPO does not Granger Cause CONS | 23 | 4.36240 | 0.0285 |
| CONS does not Granger Cause EXPO | | 0.20722 | 0.8148 |
| GD does not Granger Cause CONS | 23 | 1.20292 | 0.3233 |
| CONS does not Granger Cause GD | | 8.00803 | 0.0033 |
| IMPO does not Granger Cause CONS | 23 | 1.14794 | 0.3395 |
| CONS does not Granger Cause IMPO | | 2.48757 | 0.1112 |
| INVES does not Granger Cause CONS | 23 | 0.10670 | 0.8994 |
| CONS does not Granger Cause INVES | | 10.0002 | 0.0012 |
| PIB does not Granger Cause CONS | 23 | 6.57255 | 0.0072 |
| CONS does not Granger Cause PIB | | 2.96579 | 0.0770 |
| GD does not Granger Cause EXPO | 23 | 0.45415 | 0.6421 |
| EXPO does not Granger Cause GD | | 1.30156 | 0.2965 |

**الملحق رقم (2): تطور حجم الناتج الداخلي الخام و محدداته للفترة 1990–2014**

| حجم الواردات | حجم الصادرات | نفقات التجهيز | نفقات التسيير | الانفاق الاستثماري | الانفاق الاستهلاكي | الناتج الداخلي الخام | السنوات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 657.4 | 612.4 | 225.4 | 419.7 | 108.79 | 1441.4 | 425.1 | 1990 |
| 744.6 | 925.4 | 218.8 | 577.3 | 97.45 | 1539.0 | 389.4 | 1991 |
| 696.9 | 759.1 | 410.5 | 787.1 | 97.26 | 1441.4 | 376.0 | 1992 |
| 636.5 | 596.7 | 438 | 689.3 | 97.51 | 1539.0 | 357.9 | 1993 |
| 778.5 | 628.1 | 432.5 | 605.8 | 92.68 | 1511.6 | 336.2 | 1994 |
| 870.3 | 753 | 403.9 | 669.2 | 94.02 | 1516.0 | 348.6 | 1995 |
| 710.1 | 930.2 | 207.1 | 655.2 | 95.53 | 1556.9 | 384.0 | 1996 |
| 669.1 | 942.6 | 227 | 724.6 | 89.69 | 1570.2 | 390.8 | 1997 |
| 703.5 | 699.4 | 227.1 | 711.8 | 98.72 | 656.1 | 383.4 | 1998 |
| 770.9 | 952.7 | 195.3 | 809.7 | 103.39 | 737.6 | 423.9 | 1999 |
| 891.1 | 1807.6 | 335.4 | 892.1 | 109.40 | 855.2 | 529.1 | 2000 |
| 930.7 | 1550.9 | 357.3 | 963.6 | 118.91 | 930.7 | 520.6 | 2001 |
| 1142.8 | 1583.1 | 446.5 | 1082.2 | 132.88 | 1159.2 | 540.8 | 2002 |
| 1185.8 | 1899.7 | 488.4 | 1061.7 | 148.02 | 1254.0 | 614.5 | 2003 |
| 1434.4 | 2240 | 580.3 | 1137.7 | 163.17 | 1577.1 | 679.4 | 2004 |
| 1633.1 | 3202.3 | 723.9 | 1117 | 181.05 | 1820.4 | 809.4 | 2005 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2006 | 893.5 | 1831.5 | 206.66 | 1260.7 | 980 | 3636.4 | 1605.9 |
| 2007 | 953.8 | 2326.1 | 250.72 | 1415.8 | 1213.3 | 3723.1 | 1967.3 |
| 2008 | 1075.3 | 3170.08 | 313.39 | 1788.8 | 1591.5 | 4273.3 | 2557.5 |
| 2009 | 911.7 | 3583.8 | 347.24 | 1754.4 | 1484.6 | 2689.5 | 2733.6 |
| 2010 | 1060.8 | 3768.0 | 383.50 | 1951.9 | 1327 | 3384.1 | 2765.9 |
| 2011 | 1272.7 | 4172.9.9 | 403.06 | 2666.8 | 1358.6 | 3960 | 2930.6 |
| 2012 | 1399.0 | 4612.1 | 430.89 | 3025.7 | 1524 | 3856.7 | 2974.6 |
| 2013 | 1416.6 | 5061.1 | 484.37 | 2625.9 | 1179.3 | 3453.3 | 3161.2 |
| 2014 | 1445.5 | 5502.4 | 530.13 | 2734.2 | 1180.2 | 3187.8 | 333.9 |

**الوحدة: مليار دج**

www.ons.com